



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
فرع: علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسات
الموضوع:

دور رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي
دراسة حالة لمركز الضرائب قالمة - CDI - (2021-2024)

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د- لعفيفي الدراجي.

من إعداد الطالبتين:
بشينة يسعد.
ملاك صغايري.

السنة الجامعية: 2024-2025.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد:

نحمد الله رب العالمين الذي علمنا من العلوم ما لم نعلم الذي زيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأفاض علينا بفضله وقدرنا على انجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا وأن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى:

الأستاذ المشرف "لعفي في الدراجي" الذي كان له الفضل علينا في إنارة طريق هذا العمل المتواضع والذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة. له كل التقدير والامتنان.

وأتوجه بجزيل الشكر لمسؤولي وعمال مركز الضرائب على كل ما قدموه لنا من يد العون وتسهيلات كانت سبب في بروز معالم هذا العمل وعلى رأسهم السيد "نعمان خليل" الذي كان له الفضل علينا. جزاهم الله كل خير.

والشكر موصول أيضا لكل من ساهم وساعدنا وشجعنا لو بكلمة، وكان لنا عوناً في درب النجاح. لكم جزيل الشكر.

وأخيراً أسأل الله أن يبارك في هذا العمل ون يجعله لنا سبباً في التوفيق والنجاح. لله الشكر كله على توفيقه لنا، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

الإهداء.

الحمد لله حبًا وشكرًا وإمتنانًا على البدء والختام.

الحمد لله الذي بفضلته تتحقق الغايات من بعد الإستعانة به، وإنهاء الدرب بتوقيفه وتحقيق الحلم بفضلته.

اليوم.. أنا أحمل بين يدي ثمار أعوام من السعي ومشاعر لاتوصف، حيثما الطريق ماكان سهلاً والنجاح لم يمدى بل أنترع بصبر وجهد ومقاومة.

وإن كان الشكر واجبًا، فأوله لنفسي الطموحة، التي مضت في دربها بإيمان لايعرف التراجع. وها أنا أقف اليوم على عتبة الحصاد أنظر خلفي بفخر، وأمضي للأمام بإمتنان.. ممتلئة بمشاعر يصعب وصفها، لكنها تشعرني أن كل لحظة كانت تستحق، فالحمد لله.

ومن منبر الإمتنان الذي يفيض من قلبي، أهدي وبكل حب ثمرة نجاحي وتخرجي إلى والدي الكارمين.

إلى عوني في هذه الحياة، إلى السند حين مالت بي الحياة، إلى من أنار دربي وكلل العرق جبينه، وحصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي درب النجاح الذي عاهدته عليه، هذه ثمرة تعبك "والدي العزيز".

إلى العظيمة التي إحتضنتي بقلبها قبل يديها، إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي تنور ليالي، من كانت لي خير أختٍ وصديقة، داعمي الأول ووجهتي، هذه ثمرة دعائك "أمي العزيزة".

أهديكم هذا النجاح الذي لولاكم لم يكن، فالفضل والثناء للمولى ثم لصبركم ولكفاحكم من أجلي، دمت لي عمرًا وسندًا لاينتهي.

إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى من مدت لي أياديهم وقت ضعفي، إلى من كانوا لي النور حين عتمت الدروب "إخوتي" حفظكم الله ورعاكم، ودمتم لي خير سند.

رفقاء الدرب والعمر الذين شاركوني النضال والأمل والمواقف التي لاتنسى، إلى من خففوا وطأة التعب، وزينوا الطريق بضحكات لاتنسى، فأنتم أجمل فصول هذه الرحلة وأغلى محطاتها "صديقاتي العزيزات".

وإلى كل من ساعدني وشجعي ولو بكلمة، وكان لي عونًا في درب النجاح، جزاكم الله كل خيرًا.

وفي الأخير الحمد لله على النجاح والحلم المتحقق، والحمد لله الذي أغرقنا فرحًا وسرورًا.

"اللهم لا تجعلها آخر عهدي من العلم، وأجعلها خير بداية لطريق أعظم. اللهم بارك لنا فيما علمنا وأنفعنا بما

علمتنا".

بشيئة.

الإهداء.

قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ

ما بدأنا المسير إلا بتيسير الله وما بلغنا الغاية إلا بتوفيقه وما تحقق لنا من إنجاز، فهو بفضلله وحده، فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السماوات والأرض، كما يحب ربنا ويرضى.

أهدي ثمرة سنواتٍ من الجدِّ والاجتهاد، ومراحل مليئة بالتحديات والعبر، وذكريات لا تُنسى من السهر والكفاح، إلى:

والدي الغالي، عزّي وسندي، من غرس فيّ حب العلم والصبر عليه، وكان دائماً لي القدوة والملمهم، بصموده وإيمانه، وبدعائه الصادق الذي كان يصاحبني في كل لحظة.

والدتي الحبيبة، نبع عطائي وأمان قلبي، من كانت دعواتها لي زاداً في كل خطوة، ولم تبخل يوماً بعطفها أو بدفء كلماتها، فكانت رحماً ثانياً يحتويني في ضعفي ويقوّيني في عزيمتي.

أخي العزيز، رفيق دربي وعضدي، من كان عوناً صادقاً لا يعرف الكلل، بدعمه، بروحه المرحّة، وبكلماته التي كانت تبتّ في الأمل كلما تعثرت.

أختي الغالية، بهجة قلبي ونصف روحي، من شاركتني الأحلام، وضممت معي الجراح، وبادلتني الدموع والدعوات، فكنّت لي وطناً حين تاهت الخطى.

أساتذتي الأفاضل، من أناروا دربي بعلمهم، ووهبوني من وقتهم وجهدهم وتوجيهاتهم، فكنتم مشاعل نور في درب طال ظلامه، فلولاكم بعد الله، لما كانت هذه الخطوة ممكنة.

صديقاتي العزيزات وزميلاتي في الدرب، رفيقات السعي والنجاح، من تقاسمنا معاً لحظات التعب والفرح، وكننّ لي يدّاً بيد، وقلباً بقلب، في كل المراحل. شكراً لصدقكن، لدعمكن، لضحكاتكن التي خففت وطأة الأيام، ولرفقتكن التي كانت بلسماً لا يُقدّر بثمن.

إلى كل من مرّ في حياتي وترك أثراً طيباً، قريباً كان أو بعيداً، بدعوة صادقة، أو كلمة مشجعة، أو ابتسامة في وقتٍ عصيب، أو موقفٍ لا يُنسى... شكراً من القلب، فلكلّ منكم بصمة في هذا الإنجاز.

المحتوى.	الصفحة
الشكر والعرفان.	
الاهداء.	
فهرس المحتويات.	I-III
قائمة الجداول.	IV
قائمة الأشكال.	V
قائمة الملاحق.	VI
قائمة المختصرات	VII
مقدمة عامة.	أ-ي
الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة والتهرب الضريبي.	33-01
مقدمة الفصل.	02
المبحث الأول: عموميات حول الضريبة.	15-03
المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها.	05-03
المطلب الثاني: أهداف الضريبة وقواعدها العامة.	09-05
المطلب الثالث: أنواع الضرائب.	15-09
المبحث الثاني: إشكالية التهرب الضريبي.	22-16
المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.	16
المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي.	20-17
المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي.	22-20
المبحث الثالث: طرق وآثار التهرب الضريبي وأساليب مكافحته.	32-23
المطلب الأول: طرق التهرب الضريبي.	26-23
المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي.	30-26
المطلب الثالث: أساليب مكافحة التهرب الضريبي.	32-30
خلاصة الفصل.	33
الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.	62-34

35	مقدمة الفصل
43-36	المبحث الأول: أساسيات حول الرقمنة.
38-36	المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها.
41-39	المطلب الثاني: أهداف وأهمية الرقمنة.
43-41	المطلب الثالث: متطلبات ودوافع التحول نحو الرقمنة.
56-43	المبحث الثاني: ماهية الرقمنة الجبائية.
44-43	المطلب الأول: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية.
46-44	المطلب الثاني: مراحل رقمنة الإدارة الجبائية.
47-46	المطلب الثالث: واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر.
56-47	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر.
61-57	المبحث الثالث: تأثير الإدارة الجبائية الرقمية على التهرب الضريبي ووسائل الحد منه.
58-57	المطلب الأول: مدى مساهمة تطبيق الإدارة الجبائية الرقمية في مكافحة التهرب الضريبي.
60-58	المطلب الثاني: طرق الحد من التهرب الضريبي في إطار رقمنة الإدارة الجبائية.
61-60	المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي.
62	خلاصة الفصل.
89-63	الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قالة CDI خلال الفترة (2024-2021).
64	مقدمة الفصل.
71-65	المبحث الأول: تعريف عام لمركز الضرائب قالة CDI.
67-64	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب وهيكله التنظيمي.
71-68	المطلب الثاني: مهام وصلاحيات مركز الضرائب.
80-72	المبحث الثاني: التحول الرقمي في مركز الضرائب لولاية قالة من خلال مؤشرات (2024-2021).

75-72	المطلب الأول: تطور التصريجات الجبائية الورقية مقابل الاللكترونية في مركز الضرائب لولاية قالمة (2021-2024).
80-76	المطلب الثاني: تطور عمليات الدفع (الإلكتروني-النقدي).
88-81	المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء تطور رقم الاعمال والفجوة الضريبية (2021-2024).
83-81	المطلب الأول: دراسة تطور رقم الأعمال المصرح وغير المصرح به خلال الفترة (2021-2024).
88-84	المطلب الثاني: قياس الفجوة الضريبية وتحليل أسباب التهرب الضريبي (تأثير الإدارة الجبائية على التهرب الضريبي).
89	خلاصة الفصل.
93-91	خاتمة عامة.
99-95	قائمة المراجع.
113-100	الملاحق.
114	الملخص.

1: قائمة الجداول.

رقم الصفحة.	عنوان الجدول.	رقم الجدول.
11	الفرق بين نظام الضريبة الوحيدة والمتعددة.	01
72	تطور عدد التصاريحات الجبائية الورقية والإلكترونية بمركز ضرائب ولاية قالملة.	02
76	تطور عمليات الدفع النقدي والإلكتروني (2021-2024).	03
81	عدد الملفات المحقق فيها رقم الاعمال المصرح به والغير مصرح به.	04
84	رقم الأعمال المصرح به والغير مصرح به ورقم الاعمال الحقيقي.	05
85	رقم الاعمال المصرح به والغير مصرح به ونسبة الفجوة الضريبية.	06

2: قائمة الاشكال.

رقم الشكل.	عنوان الشكل.	رقم الصفحة.
01	أنواع الضرائب وفق لعدة معايير .	15
02	المبكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قائمة (CDI).	67
03	توزيع التصريجات الجبائية الورقية والإلكترونية.	73
04	قيمة التحصيلات الجبائية المدفوعة نقدا والتحصيلات الجبائية المدفوعة عن بعد (إلكترونية).	77
05	نسبة رقم الأعمال المصرح به وغير المصرح به.	82
06	نسبة الفجوة الضريبية للتهرب الضريبي.	86

3: قائمة الملاحق.

الصفحات	إسم الملحق.	رقم الملحق.
101	التصريحات الفورية G50.	01
102	غلاف الملف الجبائي.	02
103	السجل التجاري.	03
104	كشف المداخيل.	04
105	الضريبة على القيمة المضافة.	05
106	وصل الدفع.	06
107	وثيقة طلب الحصول على رقم التعريف الإحصائي.	07
108	رقم التعريف الإحصائي.	08
109	وثيقة خاصة برقم التعريف الجبائي NIF.	09
110	وثيقة خاصة بالتحويل لمنصة جبايتكم.	10
111	اشعار التحقيق.	11
112	الحقوق والغرامات.	12

4: قائمة المختصرات.

المختصر	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
CDI	Centre des Impôts	مراكز الضرائب
CPI	Centre de Proximité des Impôts	المراكز الجوارية للضرائب
NIF	Numéro d'Identification Fiscale	رقم التعريف الجبائي
SPA	Système de Pilotage de l'Administration fiscale	النظام المعلوماتي الجبائي

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تحتل الضريبة مكانة محورية في هيكل الدول فهي تعد عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على التوازن المالي، لأنها تعتبر الأداة التي تترجم بها السياسات العمومية إلى واقع ملموس، حيث تساهم في تعبئة الموارد المالية لتمويل النفقات العمومية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي ودعم العدالة الاجتماعية. غير أن هذه الأخيرة تواجه تحديات عديدة تهدد فعاليتها، ومن أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي التي تعتبر من الظواهر السلبية الخطيرة التي تفقد النظام الجبائي فعاليته. حيث أصبح التهرب الضريبي من أبرز المعوقات التي تضعف من مردودية الضريبة وتخل بمبدأ الإنصاف الجبائي، فقد أصبح هذا الأخير سلوكًا شائعًا، تمارسه فئات متعددة سواء بطرق مشروعة (التجنب القانوني) أو غير مشروعة (الغش والتزوير) مما جعل الدول عاجزة عن تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية، رغم وجود الترسانة القانونية والمؤسسية. ومن هذا المنطلق، ظهرت الحاجة لاعتماد وسائل حديثة وأكثر فعالية من بينها "الرقمنة الجبائية" التي أصبحت خيارًا استراتيجيًا لتقوية النظام الجبائي وتعزيز الشفافية والرقابة.

حيث لعبت الإدارة الجبائية دورًا محوريًا في المنظومة المالية، نظرًا لأهميتها في تعزيز الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل مختلف الاحتياجات العمومية، إلى جانب دورها في تنظيم المالية العامة، مما يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار في السياسة المالية. ومن هنا، دفع هذا الدور الحيوي بالجزائر إلى السعي نحو تحديث منظومتها الجبائية، حيث تعد الرقمنة أحد الحلول الفعالة لمواجهة الإشكاليات التي يعاني منها النظام الجبائي. إذ تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة الأداء داخل الإدارة، تبسيط الإجراءات، وتقليص التكاليف الزمنية والمادية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في التعاملات، كما أن لها دور بارز في مكافحة التهرب الضريبي والذي يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، من خلال استعمال الأنظمة الإلكترونية التي تمكن من تعقب العمليات المالية بشكل أدق، من خلال تحديث أساليب العمل، وتطوير أدوات التتبع والمراقبة، ما ساهم في رصد أدق لحركة الأموال والأنشطة الاقتصادية والكشف السريع عن أوجه القصور أو التلاعب في التصريحات الجبائية. إدماج الرقمنة في مسار الإصلاح الجبائي يشكل خطوة محورية نحو ترسيخ منظومة أكثر عدالة وصرامة تساهم في التصدي للتهرب الضريبي وتعزيز ثقافة الالتزام الجبائي.

انطلاقًا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

• هل ساهمت الرقمنة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مركز الضرائب لولاية قالمة؟

ولكي يتسنى لنا التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع، وبغية في تبسيط الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية.

وتتمثل في:

- هل يمكن القول إن التهرب الضريبي سلوك فردي فقط أم أنه انعكاس لخلل في المنظومة الجبائية ككل؟
- هل كل تهرب ضريبي هو بالضرورة خرق للقانون؟
- ماالعقبات التي تحول دون التطبيق الفعال للرقمنة داخل مركز الضرائب؟

فرضيات الدراسة.

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تسهم الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي من خلال اعتماد الرقمنة الجبائية في الجزائر سيؤدي إلى تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال تعزيز الشفافية، تتبع المعاملات الاقتصادية بدقة، وتضييق الخناق على التهرب الضريبي، مما يجعل منها أداة واعدة لإصلاح المنظومة الجبائية.
- التهرب الضريبي لا يعتبر تصرفا فرديا فقط، بل يعد نتيجة لعدة عوامل، منها تعقيد النظام الجبائي، ضعف الرقابة، والافتقار إلى الشفافية والثقة في الإدارة الجبائية.
- كل تهرب ضريبي هو بالضرورة خرق للقانون لأن التهرب الضريبي هو الامتناع عن دفع الضرائب أو تقليلها باستخدام وسائل غير قانونية، مثل إخفاء الدخل أو تقديم معلومات خاطئة، ولذلك يُعد مخالفة قانونية يُعاقب عليها القانون.
- تواجه الرقمنة عراقيل تقنية وتنظيمية تتعلق بالبنية التحتية، التكوين، والمقاومة البيروقراطية.

أهمية الدراسة.

تبرز أهمية هذا الدراسة في معالجته لموضوع بالغ الحساسية يتمثل في دور إستخدام التكنولوجيا لمكافحة التهرب الضريبي، بالنظر إلى ما يُسببه هذا الأخير من خسائر مالية جسيمة تنعكس سلبًا على مداخيل الدولة وتُضعف من قدرة الخزينة العمومية على تلبية الالتزامات المتزايدة. وفي ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتجلى في ارتفاع النفقات العمومية وتزايد الضغط على الموارد المالية، أصبح من الضروري تبني آليات حديثة وفعالة لضمان حماية الإيرادات الجبائية وتحقيق قدر أعلى من الكفاءة المالية. وتُعد الرقمنة الجبائية من بين أبرز هذه الآليات، حيث تُساهم في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية، وتُمكن من الكشف المبكر عن محاولات التهرب والتلاعب، مما يؤدي إلى تقليص نسب التهرب الضريبي. كما تتيح الرقمنة توفير قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة، تُعزز من قدرة الإدارة الجبائية على اتخاذ قرارات رشيدة في الوقت المناسب، وتُساهم في تحسين جودة المعاملات الجبائية وضمان الشفافية والمصدقية داخل المنظومة الجبائية ككل.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للضريبة والإلمام بالتهرب الضريبي وطرقه وأساليب مكافحته؛
- التعرف على مفهوم الرقمنة الجبائية وأهميتها، ودورها في تحسين أداء الإدارة الجبائية؛
- التعرف على مختلف أنظمة التصريح الجبائي الرقمية "جبائتك، مساهمتك، طابعكم"؛
- تحليل الدور الذي تلعبه الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على أرض الواقع.

مبررات اختيار الموضوع.

من المبررات التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في دراسة والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث؛
- التطور السريع الذي شهدته الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة مؤخرًا؛
- الرغبة في تسليط الضوء على مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي؛
- التعرف على واقع تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب على مستوى الولاية؛
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الرقمنة الجبائية؛

صعوبات الدراسة.

من الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذه الدراسة ما يلي:

- نقص المراجع المتخصصة في موضوع رقمنة الإدارة الجبائية؛
- ندرة الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي، في ظل حداثة تطبيقها داخل الإدارات الجبائية الجزائرية؛
- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية لفترات أطول من مركز الضرائب نتيجة للتحفظات الإدارية؛

المنهج المتبع.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع. ويمكن تفصيل ذلك كمايلي:

يهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى جمع المعلومات تصنيفها وتحليلها، حيث يعد مناسبًا لطبيعة هذا الموضوع، إذ يشكل أحد الركائز الأساسية للدراسة من خلال استعراض كافة المعلومات المتعلقة بمفاهيم الضريبة، التهرب الضريبي،

والرقمنة الجبائية، مع تحليلها اعتمادًا على مصادر متنوعة كالكتب والمقالات، مما ساهم في تحديد الإطار النظري للدراسة. كما تم توظيف هذا المنهج أيضًا في الجانب العملي من الدراسة بهدف إسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على الواقع العملي، من خلال دراسة ميدانية لمركز الضرائب قالملة، لتحليل الوثائق والمعطيات الإحصائية المتعلقة بواقع رقمنة الإدارة الجبائية بمركز الضرائب -قالملة- خلال الفترة (2021-2024)، مما أتاح فهمًا أعمق لتجليات الظاهرة في السياق الواقعي.

هيكل الدراسة:

بالاعتماد على طبيعة الموضوع والأهداف المسطرة، يرى الباحث أن أنسب طريقة تسمح بتحقيق أهداف الدراسة تتمثل في تقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسية، تُخصّص فصلان منها للدراسة النظرية، وفصل ثالث للجانب التطبيقي، حيث حرصنا على أن تكون المعلومات المقدمة دقيقة، صحيحة، ومباشرة، دون الاكتفاء بالجانب النظري فقط، بل سعينا إلى تقديم محتوى هادف يخدم الإشكالية المطروحة. ويمكن عرض هيكلية الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء هذا الفصل بعنوان الإطار النظري للضريبة والتهرب الضريبي، واحتوى على ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الضريبة، من حيث تعريفها، خصائصها، أهدافها وأنواعه. المبحث الثاني: خُصص لتحليل ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تم تعريفها، تصنيف أشكالها، عرض أسبابها، وآثارها السلبية. المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى أهم الآليات والأساليب المعتمدة في مكافحة التهرب الضريبي.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للرقمنة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، واحتوى بدوره على ثلاثة مباحث: المبحث الأول تضمن مفاهيم أساسية حول الرقمنة، خصائصها، وأهميتها في تحسين الأداء الإداري والمالي. المبحث الثاني: تناول رقمنة الإدارة الجبائية بشكل خاص، من حيث مراحل تطورها، والتحديات التي واجهتها. المبحث الثالث: خُصص لدراسة واقع النظام الجبائي الرقمي في الجزائر، ودوره في تقليص حجم التهرب الضريبي، مع توضيح العلاقة بين الرقمنة وتفعيل أدوات الرقابة الضريبية.

الفصل الثالث: خُصص للجانب التطبيقي من الدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تقديم مؤسسة مركز الضرائب قالملة (CDI)، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة. المبحث الثاني: تناولنا فيه واقع الرقمنة الجبائية داخل المركز خلال الفترة (2021-2024)، من خلال تحليل تطور التصريحات الجبائية ووسائل الدفع. المبحث الثالث: خُصص لدراسة دور الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالفجوة الضريبية ورقم الأعمال المصرّح به وغير المصرّح به.

الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة استكمالاً وعميقاً لمجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الرقمنة الجبائية وأثرها في مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي. فقد ركزت هذه الدراسات على تحليل تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحسين تحصيل الضرائب وتعزيز الرقابة الجبائية، مما يساهم في الحد من السلوكيات غير القانونية المرتبطة بالتهرب الضريبي. ومن بين أبرز هذه الدراسات التي تندرج ضمن إطار هذه الدراسة نذكر:

– **الدراسة الأولى:** ذيبو حسين ومرزوقة جلال، بعنوان: مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها – دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية إيليزي. مجلة آفاق البحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2025، ص-ص 525-540.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق عملية الرقمنة في الإدارة الضريبية في الجزائر للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مع إبراز أهم التحديات التي تواجه هذه العملية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية إيليزي. لتحقيق ذلك، تم استخدام أداة الاستبيان لجمع آراء واتجاهات عينة من موظفي مركز الضرائب. توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الضريبية حققت تقدماً ملموساً في تقديم الخدمات الإلكترونية، مما ساهم في تخفيض تكاليف التحصيل الضريبي. ولكن، واجهت العملية تحديات عديدة، من بينها ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة.

أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتوفير دورات تدريبية للموظفين، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية للمكلفين لتعزيز استخدام الخدمات الإلكترونية الضريبية، بهدف تحقيق رقمنة فعالة ومستدامة في الإدارة الضريبية.

– **الدراسة الثانية:** كريستينا ستانكوليسكو وكريستينا سيرغي، بعنوان: هل تقلل الرقمنة في الخدمات العامة من التهرب الضريبي؟ دليل من دول الاتحاد الأوروبي"، والمنشورة في قاعدة بيانات MPRA سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير رقمنة الخدمات العامة على التهرب الضريبي، من خلال دراسة تطبيقية شملت 27 دولة أوروبية، واعتمدت على بيانات إحصائية تغطي الفترة من 2015 إلى 2019. وتم استخدام نماذج اقتصاد قياسي مبنية على بيانات بانل لقياس العلاقة بين مستوى الرقمنة والفجوة الضريبية.

اعتمدت الدراسة على مؤشرات كمية لتقييم مدى تطور الرقمنة في الإدارات العامة، ومقارنتها بمستويات التهرب الضريبي في كل دولة، من أجل تحديد مدى فعالية الرقمنة في تقليص الفجوة الضريبية. أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي غير خطية وتأخذ شكل حرف "U"، حيث أن الرقمنة في مراحلها الأولى

تسهم في خفض التهرب بفضل زيادة الشفافية وتحسين الرقابة، غير أن تجاوز حد معين من الرقمنة قد يؤدي إلى نتائج عكسية بسبب تعقيد الأنظمة، ضعف البنية المؤسسية، أو مقاومة الفاعلين الاقتصاديين للتغيير. أوصت الدراسة بضرورة ربط جهود الرقمنة بإصلاحات مؤسسية وإدارية، وتحسين قدرات الموارد البشرية والبنية التحتية الرقمية، لضمان فاعلية الرقمنة كوسيلة للحد من التهرب الضريبي.

– **الدراسة الثالثة:** شيبان سمير وغريب بثينة، بعنوان: السياسات الجبائية كآلية من آليات محاربة التهرب الضريبي من خلال الرقمنة الجبائية – دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة باستخدام نمذجة المعادلات البنائية SEM-PLS، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 02، المجلد 09، ديسمبر 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير السياسات الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مع اعتبار الرقمنة الجبائية كمتغير وسيط، وذلك عبر دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة. وتم الاعتماد على نموذج المعادلات البنائية (SEM-PLS) لتحليل استجابات عينة من موظفي القطاع الجبائي بالولاية. بحيث اعتمدت الدراسة على استبيان وزع على 176 موظفًا، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SmartPLS4، كما تم اختبار الفرضيات الأربعة التي تربط بين السياسات الجبائية، الرقمنة الجبائية، والتهرب الضريبي. أظهرت النتائج أن السياسات الجبائية لوحدها لا تؤثر بشكل مباشر على التهرب الضريبي، لكن عند إدخال الرقمنة كمتغير وسيط ظهر أثر إيجابي وفعال في تقليص حجم التهرب، مما يدل على أن الرقمنة الجبائية تعزز من فعالية السياسات المطبقة وتدعم الامتثال الجبائي. أوصت الدراسة بتحديث الأنظمة الإلكترونية الجبائية، وتطوير البنية التحتية الرقمية وتكثيف السياسات الجبائية مع متطلبات التحول الرقمي، مع دعم التكوين المستمر للموارد البشرية، من أجل محاربة التهرب الضريبي بشكل أكثر نجاعة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الدراسة	الفروقات	الدراسة السابقة	الدراسة الحالية
مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها	الهدف	توضيح أهمية تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية في الجزائر كما سعت إلى إبراز التحديات التي تواجه عملية الرقمنة، مع تقديم اقتراحات عملية تساهم في تحسين الأداء الضريبي وتعزيز التحصيل الجبائي.	واقع الأنظمة الرقمية المعتمدة في الإدارة الجبائية الجزائرية، على غرار "جبايتك"، "مساهمتك" و"طابعكم"، مع التركيز على مدى فعالية هذه الأنظمة في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى تحديد أبرز العراقيل التي تعيق تحقيق رقمنة شاملة ومتكاملة قادرة على الحد من الظاهرة بشكل فعلي.
	النتيجة	إن الإدارة الجبائية قد حققت تقدماً ملموساً في تقديم الخدمات الإلكترونية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على خفض تكاليف التحصيل الضريبي وتحسين فعالية الأداء. إلا أن هذا التقدم لا يخلو من صعوبات، أهمها ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة لتسيير الأنظمة الرقمية بكفاءة.	أسباب التهرب الضريبي هو تعقيد النظام الجبائي، من حيث تعدد الضرائب، تفاوت معدلاتها تقلص الاحتكاك المباشر بين المكلفين والإدارة، وهو ما عزز من الشفافية وساعد في تبسيط إجراءات فعالية الرقمنة التي لا تزال مرهونة بتجاوز تحديات حقيقية، أبرزها ضعف التكوين لدى بعض الإطارات، وانخفاض الوعي الرقمي لدى بعض الفئات من المكلفين.
هل تقلل الرقمنة في الخدمات العامة من التهرب الضريبي؟	الهدف	تحليل تأثير رقمنة الخدمات العامة على مستوى التهرب الضريبي في دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة). وتهدف إلى معرفة ما إذا كان التحول الرقمي في الإدارة العمومية يساهم في تقليل الفجوة الضريبية، وذلك من خلال استخدام بيانات تغطي الفترة من 2015 إلى 2019 لتحديد طبيعة	استكشاف العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي، حيث تهدف إلى توضيح كيف تؤدي الرقمنة في مراحلها الأولى إلى تقليل التهرب الضريبي من خلال تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات، لكنها قد تؤدي إلى ارتفاع التهرب بعد تجاوز مستوى معين بسبب تعقيد الأنظمة أو ضعف التطبيق. كما تهدف إلى إبراز أهمية وجود

		العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تفعيل الرقمنة للحد من الظواهر الجبائية السلبية.	إصلاحات مؤسساتية وتشريعية مرافقة لضمان تحقيق تأثير إيجابي مستدام للرقمنة في الحد من التهرب الضريبي.
النتيجة		تقلل الرقمنة التهرب في مراحلها الأولى من خلال تعزيز الشفافية والرقابة. إلا أنه بعد بلوغ مستوى معين من الرقمنة، قد تزداد معدلات التهرب مجددًا بسبب التعقيدات الناتجة عن الأنظمة الرقمية أو سوء تطبيقها. وتشير الدراسة إلى أن الرقمنة وحدها غير كافية لتحقيق نتائج فعالة في الحد من التهرب الضريبي، بل يجب أن ترافقها إصلاحات إدارية مؤسساتية قوية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.	إن الرقمنة تحسّن من أداء النظام الضريبي وتقلل الاحتكاك بين المكلفين والإدارة، لكنها تحتاج إلى دعم بيئة مؤسسية قوية، إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات إدارية مستمرة لضمان فعاليتها في مكافحة التهرب الضريبي بشكل مستدام.
الهدف	السياسات الجبائية كآلية من آليات محاربة التهرب الضريبي من خلال الرقمنة الجبائية	تحليل العلاقة بين السياسات الجبائية والتهرب الضريبي، مع التركيز على دور الرقمنة الجبائية كمتغير وسيط يعزز من فعالية هذه السياسات. تم اعتماد منهج كمي وتحليلي من خلال توزيع استبيان على عينة مكونة من 176 موظفًا في القطاع الجبائي، ومعالجة البيانات باستخدام برنامج SmartPLS4	قياس واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب بولاية قلمة خلال الفترة 2021-2024، من خلال تحليل تطور استخدام التصريحات الإلكترونية ووسائل الدفع الرقمي، وتقييم مدى مساهمة الرقمنة في تحسين الأداء الجبائي وتقليل التهرب الضريبي.
النتيجة		إن السياسات الجبائية بمفردها لا تملك تأثيرًا مباشرًا وكبيرًا على التهرب الضريبي، إلا أن هذا التأثير يصبح فعالاً عند إدماج الرقمنة الجبائية ضمن المنظومة الجبائية، حيث لوحظ تحسن	الرقمنة ساهمت فعليًا في إحداث تحول تدريجي نحو إدارة جبائية حديثة وأكثر فعالية، غير أن هذا التحول يظل رهينًا بعوامل داعمة مثل التكوين المستمر، تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين، وتطوير

الإطار التشريعي بما ينسجم مع البيئة الرقمية.	واضح في مستويات الامتثال وتقليص حجم التهرب، والرقمنة تعمل كحلقة وصل ضرورية بين السياسات المطبقة والنتائج المرجوة، بما يعزز الشفافية ويرفع من كفاءة التحصيل.		
--	---	--	--

الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة والتهرب الضريبي

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

تمهيد:

تعتبر الضريبة من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، فارتفاع الحصيلة الضريبية يعود بشكل مباشر إلى الانفاق الحكومي ما يجعلها أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العمومية كما تعتبر أداة من أدوات الحرية الاقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة اصطدمت بظاهرة اسهمت إلى حد بعيد في عدم بلوغ أهدافها. تمثلت في ظاهرة التهرب الضريبي التي تفقد النظام الضريبي أهميته وفعاليته وتهدد وجوده.

يعد التهرب الضريبي ظاهرة قديمة وليست وليدة الوقت الحاضر وهي تعتبر من أخطر الآفات التي تصيب الحصيلة الضريبية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكونه يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للدولة التي كانت من المفترض توجيهها لخدمة المصلحة العامة، ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة ارتأينا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: عموميات حول الضريبة.

المبحث الثاني: إشكالية التهرب الضريبي.

المبحث الثالث: طرق وآثار التهرب الضريبي وأساليب مكافحته.

المبحث الأول: عموميات حول الضريبة.

تعد الضريبة من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تؤدي الضرائب دوراً محورياً في تمويل النفقات العامة للدولة، إضافة إلى كونها وسيلة فعالة لتشجيع الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها.

تعددت تعريفات الضريبة حسب اختلاف الباحثين ومن خلال تعريف الضريبة يمكن استنباط الخصائص الأساسية لها.

الفرع الأول: تعريف الضريبة.

للضريبة تعريف عدة نذكر منها:

1- التعريف الأول.

تعرف الضريبة بأنها "فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع ضريبة".¹

2- التعريف الثاني.

يمكن تعريفها بأنها "فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً، وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة".²

3- التعريف الثالث.

تعرف بأنها "فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية".³

¹ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة-النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 115.

² - عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 27.

³ - عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، الحامد لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2003، ص 91.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

من مجمل هذه التعاريف نستنتج أن الضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبراً وبصفة نهائية على المكلفين، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين، دون أن يعود عليهم بالنفع الخاص، وإنما بهدف تحقيق أهداف ومنافع تعود على المجتمع ككل، من جهة، ومن جهة أخرى لتمكين الدولة من تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

الفرع الثاني: خصائص الضريبة.

بالنظر إلى التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص الضريبة ونذكر منها:

1- الضريبة شخصية.

أي أن المشرع الضريبي يأخذ بعين الاعتبار عند فرض الضريبة ظروف الممول المالية وظروفه الاجتماعية، ويتضح من ذلك أن المشرع قد راعى عاملين هما نفقات العمل الواجبة الخصم من دخل الممول، أو إعفاء جزء من دخل الممول مقابل نفقات العمل مثل الإعفاء الجزئي للراتب والأجر أما العامل الثاني فهو ما يتعلق بشخص الممول من إعفاءات ضريبية مثل الإعفاءات العائلية وإعفاء الدراسة فهي ترتبط بشخص الممول وليس بدخله لذلك تعتبر الضريبة ضريبة شخصية؛¹

2- الضريبة أداء نقدي.

عادة ما تكون الضريبة أداء نقديا، وهكذا تتميز الضريبة عن الأداءات الأخرى المفروضة على أعضاء الجماعة حيث تستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، لكن في الحالات الاستثنائية يمكن أن تدفع الضريبة عبثاً؛²

3- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة.

وهي الأمر المتمثل في إجبار المكلف بالضريبة من أدائها عبر طرق إدارية، فالضريبة تفرض بطريقة أحادية (صادرة عن الدولة) ويحصل باستعمال الجبر. يمكن أن يظهر الجبر في أنه تهديد بسيط ففي حالة رفض أو عدم أداء الفرد لواجباته الضريبية ينطلق هذا الجهاز في متابعة هذا المكلف من أجل إجباره على تخليص دينه الضريبي.³

¹ - وليد زكريا صيام، وائل عودة العكشة وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص 21.

² - أمغر يحياوي، المساهمة في دراسة المالية العامة، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 91.

³ - محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

أما من ناحية الطابع النهائي للضريبة فإن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم إياها.. حيث أن المكلف يدفع الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة؛¹

4- الضريبة محصلة بدون مقابل.

لا ينطوي دفع الضريبة على أي مقابل مباشر، إذ لا توجد أية علاقة مباشرة بين المبالغ المدفوعة من قبل المكلف ومقدار أو طبيعة الخدمة التي تؤديها له دولة. وبهذه الميزة تشكل الضريبة طريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامة، وتفصل كلية على مستوى الفرد بين المبالغ المدفوعة للجماعة والخدمات التي تقدمها له.²

المطلب الثاني: أهداف الضريبة وقواعدها العامة.

يعد النظام الضريبي أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يهدف إلى تمويل الإنفاق العام وتعزيز العدالة الاجتماعية. ولضمان فعاليته يعتمد على مجموعة من المبادئ التي تنظم فرض الضرائب وتحصيلها بشكل عادل ومتوازن. في هذا المطلب، نتناول أهم الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الضريبة.

الفرع الأول: أهداف الضريبة.

تتمثل أهداف الضريبة في:

1- الأهداف المالية.

ترمي الضرائب إلى تحقيق غاية مالية وهي تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج إليها لتسيير مرافقها العامة وتعد الغاية المالية من الغايات التقليدية للضرائب ولذا كانت الضريبة لدى الفكر التقليدي مبررة بغايتها المالية فحسب، أو بعبارة أخرى فإن النفقات العامة هي التي تبرر عندهم الإلتجاء إلى الضريبة وهي التي تحدد في الوقت نفسه نطاقها.. بحيث يمكن القول إن الإنفاق من أجل الصالح العام هو أساس الضريبة والمحدد لها؛³

¹ - محمد عباس محززي، مرجع سابق، ص 12.

² - أعمر يحياوي، مرجع سابق، ص 92.

³ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 93.

2- الأهداف الاقتصادية.

ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو الانكماش وأصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثل تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كلياً أو جزئياً وكذا حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً، تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسع الاستثمار؛¹

3- الأهداف الاجتماعية.

تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل. على سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل على السلع ذات الاستهلاك كالخبز والحليب أو الحفاظ على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضراراً صحية.

وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وهكذا نجد أن الضريبة تعتبر من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية؛²

4- الأهداف السياسية.

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالاً للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة.³

¹ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص 12.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هوم لل نشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 34.

³ - حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 13.

الفرع الثاني: القواعد العامة الضريبية.

تستند الأنظمة الضريبية على قواعد أساسية حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق العدالة الضريبية وضمان فعالية الجباية، مما يحقق التوازن بين مصالح الدولة والمكلفين بالضريبة، حيث صاغ آدم سميث هذه القواعد في: العدالة، اليقين، الملاءمة في الدفع، قاعدة الاقتصاد في النفقات، والتي نقوم بعرضها بالشكل التالي:

1- قاعدة العدالة.

على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة على قدر ما يمكن مع قدراتهم التكاليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة..لقد وضعت هذه القاعدة قيد العمل للقضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب.

حسب هذا المبدأ يجب على كل الفئات الاجتماعية أن تخضع للضريبة وهذا لسببين: الأول بسيط، إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى للضرائب، أما السبب الثاني: إن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة له كنتيجة إثقال العبء الضريبي للفئات الأخرى في المجتمع.

وفي إطار العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع في تحمل عبء الضريبة، لابد من الحديث عن مبدأين هامين هما: مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة ومبدأ الشمولية المادية للضريبة:¹

● مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة:

حسب هذا المبدأ فإن الضريبة تفرض على كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا؛

● مبدأ الشمولية المادية للضريبة:

ويقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية سواء كانت دخولا أو ثروات فيما عدا ما نص عليه القانون الضريبي على استثنائه بشكل صريح، كأراضي البور أو المناطق الحرة، من أجل تحقيق أغراض اقتصادية معينة؛²

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص-ص 24-25.

² - نفس المرجع، ص 26.

2- قاعدة اليقين.

يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة معلومة وواضحة بالنسبة للممول بشكل يقيني لا غموض فيه ولا تحكم، وهذا ما يعني أن تكون التشريعات الضريبية واضحة ومؤكدة يفهمها جميع الناس دون عناء، وينصرف ذلك إلى كل ما يتعلق بالضريبة من تحديد الوعاء والسعر وميعاد الوفاء وطريقة الدفع ولكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم أمرين اثنين أولهما أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة وجلية، يجب على الدولة أن تضمن فهم جميع المواطنين للقوانين المتعلقة بالضرائب، كما يتعين عليها أن تتيح للمكلفين الوصول إلى كافة القرارات واللوائح والتعليمات المتعلقة بتلك القوانين؛¹

3- قاعدة الملاءمة في الدفع.

ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها، وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

وتهدف هذه القاعدة في حقيقة الأمر إلى عدم تعسف الإدارة المالية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات التحصيل، وتدعو اعتبارات الملاءمة إلى أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها، من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة.

وقد نتج عن هذه القاعدة قاعدة "الإقتطاع عند المنبع" بإعتبار أن الإقتطاع عند المنبع أكثر ملاءمة ويسر بالنسبة للمكلف والإدارة المالية في ذات الوقت.

4- قاعدة الاقتصاد في النفقات.

ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه.²

¹ - زينب حسين عبد الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 120.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص-ص 129-130.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

- وقد اضاف كتاب المالية المحدثين إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث ما يلي:

1- قاعدة الثبات.

ويقصد بها ألا تتغير حصيللة الضرائب تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصاً في أوقات الكساد وذلك أن حصيللة الضريبة تزداد في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والانتاج، بينما نجد أن حصيللة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد هذه الاوقات؛

2- قاعدة المرونة.

ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوباً من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيللة الضريبية وفي نفس الاتجاه، وبمعنى آخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلها مع عدم إنكماش وعائها ومن ثم إنخفاض حصيلتها.¹

المطلب الثالث: أنواع الضرائب.

تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب ويأتي تنوع هذه الضرائب وفق معايير متعددة بين طبيعة الوعاء الضريبي والواقعة المنشأة للضريبة وكذا تحمل العبء الضريبي وغيرها من الأسس.

الفرع الأول: معيار تعدد الضريبة(وعاء).

تتمثل تصنيفات الضرائب من حيث تعدد الضريبة إلى:

1- الضريبة الوحيدة.

يقصد بها أن فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل وبعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاءً واحدًا.² وتمتاز الضريبة الوحيدة بما يلي:

¹- نورالدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 18.

²- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

- سهولة تحصيلها وقلة نفقات جبايتها؛

- تأخذ بعين الاعتبار كل إمكانيات المكلف، وكذا مختلف اعبائه؛

- تمتاز بالوضوح.

2- الضريبة المتعددة.

يعني نظام الضرائب المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون، ومن ثم تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية ويبرر اللجوء إلى هذا النظام، اختلاف مصادر الثروة وتكاليف تحقيق الدخل، ولهذا النوع من الضرائب عدة مزايا أهمها:

- يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي حيث إنه إذا أفلح الممول من التهرب من الضريبة الوحيدة ولم يتحمل نصيبه من الأعباء العامة فإنه في ظل هذا النظام يستحيل عليه التهرب من كافة الضرائب؛

- يقلل من العبء الضريبي على المكلفين، إذ لا يؤدي إلى إرهاق الممول كما هو الشأن في الضريبة الوحيدة.¹

ويمكن توضيح مختلف الفروق بين كل نظام الضريبة الوحيدة والمتعددة من خلال الجدول التالي:

¹ - حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

الجدول رقم 01: الفرق بين نظام الضريبة الوحيدة والمتعددة.

أوجه المقارنة	نظام الضريبة الوحيدة	نظام الضريبة المتعددة
الوعاء الضريبي	تعتمد على وعاء شامل، مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي أو جزء من الثروة.	تعتمد على عدة أوعية، كل مصدر على حدى تبعا لكل نشاط ممارس.
العدالة الضريبة	لا تحقق العدالة الضريبية، وذلك لصعوبة تحديد الوعاء الضريبي الوحيد، أي أنها تقتصر على نوع واحد من الثروة دون الأنواع الأخرى تفرقة في المعاملات المالية بين مختلف الطبقات الاجتماعية يعتبر خروجاً عن مبادئ العدالة.	تحقق العدالة الضريبية، لاعتمادها على عدة أوعية ضريبية وبالتالي عدم التمييز بين الفئات والطبقات الاجتماعية.
التهرب الضريبي	تؤدي إلى التهرب الضريبي فاعتماد الدولة على ضريبة وحيدة في تغطيتها لنفقاتها سوف يزيد من سعر هذه الضريبة لمواجهة النفقات المتزايدة وبالتالي عدم قدرة المكلفين عن تأديتها مما يؤدي إلى التهرب منها.	من النادر حدوث تهرب ضريبي فإن حدوث تهرب المكلف من بعضها فإنه لا يفلح في التهرب من كلها.
تطبيق الضريبة	غير مطبقة عمليا، بل فكرة نظرية فقط.	مطبقة عمليا في مختلف الدول.

المصدر: رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والاسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، قسنطينة، 2014، ص 27.

الفرع الثاني: معيار الواقعة المنشئة للضريبة.

تعني الواقعة المنشئة للضريبة الحدث الذي يؤدي إلى نشوء الالتزام الضريبي عند تحقق الظروف الموضوعية والشخصية التي تستدعي فرضها، وبناء على هذا الأساس يتم التمييز بين ما يلي:

1- الضرائب على الثروة (الضرائب على رأس المال).

مكن تعريف الثروة الفردية بأنها قيمة كل ما يمتلكه الفرد في لحظة زمنية معينة من عقار أو منقول، سواء كان هذا المنقول ماديا أو معنويا قابلا للتقويم (شهرة المحل) وسواء أكانت هذه الممتلكات تدر دخلا نقديا أو عينا أو لا تدر أي دخل على الإطلاق، فالثروة إذن هي صافي المركز المالي للمكلف، أي فائض الأصول المملوكة للشخص عن خصومه في لحظة معينة.¹

2- الضرائب على الإنفاق.

الضرائب على الإنفاق هي تلك الضرائب التي تفرض على استعمالات الدخل أو أوجه إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة، ويقصد بالإنفاق هنا الإنفاق غير الاستثماري أو هو أوجه الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية. ذلك لأن الإنفاق الاستثماري عادة ما يعامل معاملة خاصة تبعده في كثير من الأحيان النظم الضريبية عن الضريبة.²

3- الضرائب على الدخل.

والتي تتولد عن واقعة تحقق الدخل، ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها. وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية هي:

- العمل؛

- رأس المال؛

- العمل ورأس المال معا.

وللعمل عائد الأجر الذي تفرض عليه الضريبة على الأجور بينما عائد رأس المال، الفوائد تفرض عليها الضريبة على الدخل، ويدر العمل ورأس المال معا ربحا تفرض عليه الضريبة على الأرباح... إلخ.³

¹ - خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 24.

² - نفس المرجع، ص 25.

³ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص-ص 20-21.

الفرع الثالث: معيار تحمل العبء الضريبي.

يتمثل هذا التصنيف في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة حيث يعتبر هذا التصنيف من أهم وأشهر التصنيفات وأكثرها شيوعاً في وقتنا الحالي، كما أنه ليس من السهل التمييز بين هذين النوعين من الضرائب بحيث تم وضع معايير للفرقة بينهما، وتتمثل هذه المعايير في:

• معيار الثبات.

ويقصد به مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، وتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت دورياً (غالباً سنوياً) على المركز المالي للمكلف (الممول) الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، مثل الدخل أو رأس المال، في حين نجد أن الضرائب غير المباشرة تفرض على وقائع أو أعمال عرضية متقطعة كالضرائب على الاستهلاك أو المبيعات والإنتاج.. ومما سبق يمكن القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها، سواء متحركة أو قيد التحقيق والضرائب غير المباشرة تتعلق بالأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها.

• معيار التحصيل.

أي الطريقة التي تتبع للوصول للمادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها، وتعد الضرائب المباشرة إذا حصلت على أساس جداول مبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة، مثل الضريبة على الدخل.¹ أما الضريبة غير المباشرة فهي التي يتم تحصيلها على أساس وقائع أو ممارسة نشاطات اقتصادية معينة، مثل ضريبة المبيعات، الجمارك، ضريبة الاستهلاك... إلخ.

• معيار نقل عبء الضريبة.

تعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائياً مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال. تعد الضريبة غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف إلى آخر، مثل ضرائب الإنتاج التي يتحملها المنتج للسلعة وينقل ما دفعه من ضريبة على هذه السلعة عند بيعها للمستهلك (الضريبة على الإنتاج).²

¹ - عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 114.

² - نفس المرجع، ص 114.

1- الضرائب المباشرة.

يمكن تعريف الضرائب المباشرة بأنها تلك الضريبة التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من دخل ورأس المال، وتمتاز هذه الضريبة بتحقيقها العدالة في التكاليف لأنها تتناول مقدرة الأفراد المالية لا أعمالهم، وهي ثابتة الدخل لأنها تطرح على رؤوس الأموال وهو مدخول لا يتأثر بإرادة الأفراد ودرجة ومستوى إنفاقهم.

2- الضرائب غير المباشرة.

الضريبة غير المباشرة هي التي تفرض على وقائع تمثل إنفاقا أو تداولاً لعناصر الثروة،¹ بمعنى أنها تلك الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات إما عند إنتاجها، أو بيعها، أو تداولها أو استهلاكها أو عند استيرادها وتصديرها، وتنعكس قيمة هذه الضريبة على الأسعار مباشرة مما يجعلها ذات تأثير مباشر على نمط تخصيص الموارد في المجتمع.²

الفرع الرابع: معيار أساس ظروف وضع الضريبة.

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الضريبة إلى ضريبة نسبية وضريبة تصاعدية.

1- الضريبة النسبية.

هي الضريبة التي تفرض بمعدلات ونسب ثابتة لا تتغير مهما تغير الأساس الخاضع للضريبة، ومثال ذلك الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض بمعدل ثابت.. كما تعد الضريبة النسبية غير عادلة حيث إنها تتجاهل الظروف الشخصية للمكلف بها، حيث إنها تمثل عبئا تقليديا على أصحاب الدخل الضعيف، قد لا يشعر به أصحاب الدخل المرتفع كما أن حصيلتها قليلة، ولهذا اتجهت مختلف التشريعات الضريبية الحديثة إلى الأخذ بالطريقة التصاعدية، وحصر الضريبة النسبية في مجال ضيق نسبيا.³

¹ - علي زغدود، مالية عامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص-ص 198-199.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم - قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 83 .

³ - محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2015، ص 21.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

2- الضريبة التصاعدية.

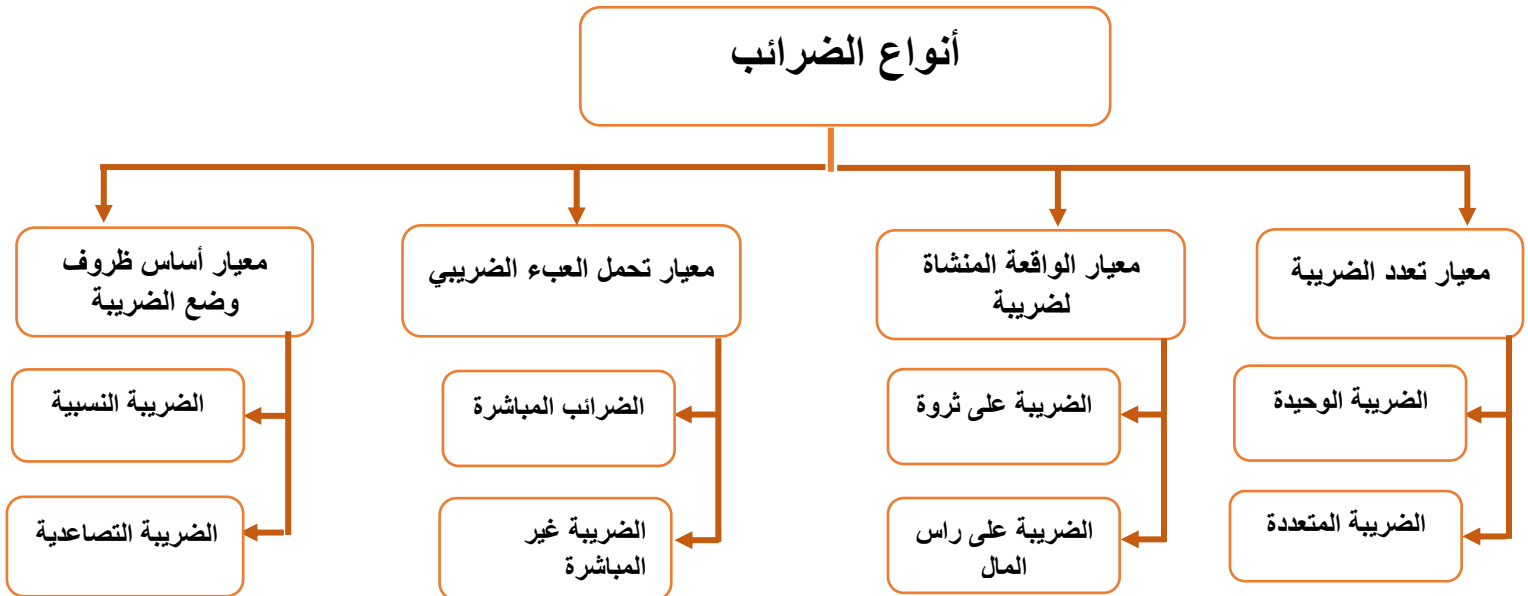
وهي التي تفرض بمعدلات متصاعدة كلما زاد الأساس الضريبي، حيث اعتمدت معظم النظم الضريبية المعاصرة على الضريبة التصاعدية نظرا للعديد من المزايا التي تتسم بها هذه الأخيرة من حيث كونها تراعي مبادئ العدالة والظروف الشخصية للمكلف ضريبيا، كما تعتمد كأداة لتقليل التفاوت بين مداخيل الأفراد.

تستخدم هذه الضريبة لمعالجة الازمات الاقتصادية وخاصة في فترات الانكماش، فالضريبة التصاعدية تعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الوطني.

تأخذ الضريبة التصاعدية عدة أشكال نذكر منها:

- **التصاعدية المباشرة:** وفيها يتم تقسيم المكلفين بالضريبة إلى طبقات وفقا لمستوى دخلهم ويطبق على كل طبقة معدل ضريبة واحد.
- **التصاعدية الجزئية:** يقسم دخل المكلف بالضريبة إلى عدة شرائح أو أجزاء، بحيث يفرض على كل شريحة ضريبة بمعدل معين، بحيث يرتفع المعدل بارتفاع الشرائح إلى الأعلى وكل شريحة تعامل وتعالج بحسب ماي وافقها من معدل.¹

الشكل رقم (1): مخطط يوضح أنواع الضرائب وفقاً لعدة معايير.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

¹ - محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص-ص 21-22.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

المبحث الثاني: إشكالية التهرب الضريبي.

التهرب الضريبي يعتبر ممارسة لتجنب دفع الضرائب المستحقة وهو ظاهرة تؤثر سلباً على موارد الدولة، تتم بطرق غير قانونية حيث يعتقد المكلف أنها عبء مالي يحد من زيادة دخله. سنحاول التطرق في هذا المبحث الى تعريف التهرب الضريبي أنواع التهرب الضريبي بالإضافة الى أسبابه وطرق قياسه.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.

هناك عدة تعاريف للتهرب الضريبي نذكر منها:

1- التعريف الأول.

يلزم القانون الأشخاص بأداء واجباتهم الضريبية والمتمثلة في أداء المكلف مبلغ الضريبة، حيث تقوم الدولة بتحصيلها، الا ان المكلف قد يحاول التهرب من دفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي الى حرمان الخزينة العامة من مبالغ التي تستحقها.¹

2- التعريف الثاني.

إن التهرب الضريبي يعني تخلص المكلف من دفع ما عليه من ضرائب وأعباء إما كلياً أو جزئياً، وإما عن طريق التجنب المشروع من خلال الاستعمال الإداري للوضعية غير المنصوص عليها في القانون، أو من خلال التهرب غير المشروع عن طريق إخفاء الدخل، أو تزوير الوثائق، أو تقديم بيانات غير صحيحة.²

3- التعريف الثالث.

التهرب من الضريبة يعني أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن يعكس أعبائها على الغير، إلا أنه يجب التمييز بين التهرب من الضريبة والغش الضريبي، فالغش ليس إلا حالة خاصة من التهرب يتضمن مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة ولذلك يطلق عليه أحياناً التهرب غير المشروع، لتمييزه عن التهرب المشروع غير المشوب بالغش والذي لا يتضمن أية مخالفة للقانون.³

¹- علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص 209.

²- عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، الدار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2012، ص 98.

³- حسين عوضة، المالية العامة، الموازنة نفقاتها واراداتها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 433.

ومنه نستنتج:

إن التهرب الضريبي يشمل جميع الأساليب التي يتبعها الأفراد أو الشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليهم بشكل غير قانوني، سواء كلياً أو جزئياً. وفي حين أن الغش الضريبي يعتبر شكلاً من أشكال التهرب غير المشروع ويشمل مخالفة القوانين، يمكن أن يتم التهرب الضريبي أيضاً بطرق قانونية لا تتضمن أي مخالفة للأحكام، مما يميز التهرب المشروع عن غير المشروع.

المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي.

تتعدد صور وأنواع التهرب الضريبي، وفيما يلي نعرض أبرز المعايير التي يمكن من خلالها تصنيفه:

الفرع الأول: معيار المشروعية.

ينقسم هذا المعيار إلى:

1- التهرب المشروع (التجنب الضريبي).

ويظهر مثل هذا التهرب في استغلال المكلف لنقائص والثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بغية التخلص من دفع دين الضريبة، وترجع هذه النقائص في الغالب الى نقص التشريع وعدم إحكام صياغته إذ أن استفادة المكلف من هذه الثغرات لا تعد مخالفة أو انتهاكاً للأحكام الجبائية كون هذا الأخير يتم في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات الدائمة، والتي تمس فروع إنتاجية وقطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية... الخ.

● التهرب المشروع يأخذ مجموعة من الأشكال أهمها:

- التهرب من الضريبة التي تمس الأرباح، وذلك بتجزئة الشركة الأم الى شركات فرعية مستقلة قانونياً وبترخيص من القانون التجاري؛

- التهرب الضريبي بفرض ضريبة على كل التركات دون اخضاع الهبات لهذه الضريبة، فيقوم المعني بالأمر بتقسيم أمواله على شكل هبات رغم انه مازال حياً حتى لا تخضع أمواله لضريبة التركات.¹

¹ - عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 99.

2- التهرب غير المشروع (الغش الضريبي).

يعتبر الغش الضريبي تحريبا مقصودا، حيث يعتمد بعض المكلفين إلى اتباع أساليب الغش والخداع، مخالفين أحكام التشريع الضريبي، بقصد تخفيض القيمة الحقيقية لبعض عناصر أوعية الضرائب.

لهذا فإن التهرب غير المشروع يلجأ فيه المكلف بالضريبة إلى استعمال طرق تدليسية ووسائل الاحتيال، ومن ثمة فإن المكلف بالضريبة ينتهك أحكام التشريعات الجبائية، ويتم عادة بعدة طرق أهمها:

- العمل على عدم الالتزام بدفع الضريبة أصلا وذلك بإخفاء المكلف نشاطه التجاري؛

- استيراد سلع دون المرور بالمراكز الحدودية؛

- تضخيم الأعباء عن طريق تضخيم المشتريات والتقليل من المبيعات وزيادة نفقات غير المبررة.¹

• الفرق بين التهرب المشروع والغش الضريبي:

يمكن التمييز بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي من خلال العناصر التالية:

- الغش الضريبي هو جزء من التهرب الضريبي؛

- كلاهما تتجه فيه إدارة المكلف إلى التملص من الضريبة، وبالتالي تحقق العنصر المعنوي والمتمثل في سوء نية الشخص؛

- كلاهما يمكن تحقيقها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛

- كلاهما يقوم به المكلف بالضريبة؛

- الوسائل المستعملة في التهرب الضريبي مشروعة، وفي الغش الضريبي تكون غير مشروعة؛

- في الغش الضريبي يكون الوعاء الضريبي محددًا، أما في التهرب الضريبي فلا يشترط أن يكون الوعاء الضريبي محددًا؛²

¹ - عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص-ص 99-100.

² - أولاد سالم عبد الرؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، قسم الحقوق، ورقلة، 2023، ص-ص 107-108.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

- الوسائل المستعملة في التهرب الضريبي لا يترتب عليها عقاب، في حين ان المشرع الجبائي الجزائي، يقر عقوبات على مرتكبي الغش الضريبي.¹

الفرع الثاني: معيار النطاق.

يرتبط معيار النطاق في التهرب الضريبي بالتمييز بين التهرب الضريبي الداخلي داخل الدولة، والتهرب الضريبي الخارجي عبر الحدود الدولية.

1- التهرب الضريبي الدولي.

يعتبر التهرب الضريبي الدولي أحد أكثر صور التهرب شيوعاً، ويرجع السبب الرئيسي في ظهوره إلى الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما صاحبها من تعدد الأسواق الخارجية الدولية، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات (الشركات دولية النشاط) والشركات العابرة للقارات، حيث تقوم فكرة التهرب الضريبي الدولي بالأساس على تحويل الأرباح المحققة داخل دولة ما إلى دولة أخرى ذات أنظمة جبائية مرنة قصد الاستفادة من الامتيازات الضريبية، وهو ما ينتج عنه تقليص في حجم الوعاء الضريبي المعتمد في الدولة الأصل (الدولة التي يوجد فيها مقر الوعاء الضريبي). ويعرف التهرب الضريبي الدولي بأنه " يغطي كل انتهاك إرادي وعن قصد للقانون الضريبي بهدف حجب الدخل ذات الطابع الدولي من الخضوع للضريبة التي يفرضها عليه التشريع الضريبي لأي دولة ".²

2- التهرب الضريبي الداخلي.

بخلاف التهرب الضريبي الدولي الذي يكون فيه الأساس الضريبي خارج إقليم الدولة، فالتهرب الضريبي الداخلي يتحقق إذا كان الوعاء الضريبي داخل الدولة، فهذا النوع من التهرب يخضع لسيادة الدولة وقوانينها الضريبية المختلفة، فأى مخالفة لهذه القوانين تعتبر تهرب ضريبي داخلي، بغض النظر عن جنسية مرتكب الفعل، سواء كان شخص تابع للدولة أو أجنبي، فالعبرة هنا بمكان تواجد الوعاء الضريبي.

ويعرف التهرب الضريبي الداخلي بأنه الذي " يتم داخل حدود السيادة الجبائية، وهو المعبر عنه بالغش المحلي، في هذه الحالة فإن الأعمال التي يقوم بها المكلف تكون داخل حدود جغرافية واحدة، ويكون هذا المكلف مسؤول امام الجهاز الضريبي الموجود بمكان اقامته او مكان تواجد مركزه المالي".³

¹ - أولاد سالم، مرجع سابق، ص-ص 107-108

² - نفس المرجع، ص 108.

³ - نفس المرجع، ص 110.

3- الفرق بين التهرب الضريبي الخارجي والداخلي.

التهرب الضريبي الداخلي يحدث عن طريق مخالفة أحكام القانون داخل دولة معينة، في حين أن التهرب الضريبي الدولي يكون بنقل الأرباح خارج إقليم الدولة، حيث يرى بعض الفقهاء بأن التهرب الضريبي الداخلي يمتاز بطابعه القانوني، كون المتهرب خالف قوانين الدولة، أما التهرب الضريبي الدولي فهو ذو طابع اقتصادي بحت، لتأثيره على الاقتصاد الوطني، بتسببه في ضياع موارد مالية للدولة، كما لا يشترط في التهرب الضريبي الدولي أن تكون الوسائل المستعملة فيه مشروعة أو غير مشروعة، لذلك فغالبا ما تكون الأساليب المستعملة في التهرب الضريبي الدولي مشروعة، غرضها الاستفادة من ثغرات القانون الضريبي، فالطابع الاقتصادي للتهرب الضريبي الدولي ينتج عن الأثر المترتب عليه، في حين أن الطابع القانوني للتهرب الضريبي الداخلي، يأخذ بالوسيلة المستعملة في هذا التهرب.¹

المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي.

يعد التهرب الضريبي من الظواهر التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك الى أسباب تشريعية ونفسية متنوعة تؤثر في سلوك الافراد والشركات تجاه دفع الضرائب.

1- أسباب نفسية.

وتعود إلى ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلف واعتقاده أن الضريبة أداة لإفقار الشعوب، ويعود هذا الاعتقاد لأسباب تاريخية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الاستعمار الفرنسي بغرض نزع ملكية الفلاحين الجزائريين قام بفرض ضرائب جديدة كالضرائب البلدية والرسوم على المساكن، ورسوم على الكلاب، وعلى الإيجارات ورسومها على الأسواق. وقد فرض القانون الفرنسي دفع الضريبة بالعملة الفرنسية، وهكذا كان الفلاحون ملزمون ببيع جزء من انتاجهم بالعملة المحلية، وبعد ذلك تبديلها بالعملة الفرنسية مما زاد إفقار الطبقات ولجئها إلى بيع الأراضي للفرنسيين للحصول على العملة، ولمواجهة عبء الضرائب المفروضة عليهم. اعتبار الضريبة اقتطاع نقدي مالي دون مقابل (فكرة الإكراه).²

¹ - أولاد سالم عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، مرجع سابق، ص 42.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

2- أسباب تشريعية.

تعود هذه الأسباب إلى، تعقد تشريعات الضرائب وعدم استقرار النظام الضريبي من شأنه أن يخلق عدة مشاكل للمكلف تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية ومن أمثلة هذه التعقيدات كثرة المعدلات والاعفاءات والتخفيضات والتعديلات التي تزيد من احتمال التهرب، تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضرائب وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة. إن النظام الجبائي هو نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف، وهذا ما يزيد من نسبة التهرب.¹

3- أسباب إدارية

فتعود من جهة إلى الإدارة الضريبية التي تتولى عملية طرح الضرائب والرسوم، وما يشوب أعمالها، أحياناً كثيرة، من تجاوزات في إعادة تقدير المداخل لقناعتها غير المبنية، بصورة دائمة، على أسس دقيقة، بأن المفترض هو كون المكلفين لا يتقدمون بالتصاريح الصحيحة عن مداخلهم، وهو منطق خاطئ يستتبع بالتالي افتراضاً آخر من جانب المكلف الشريف بأنه مهما توخى الدقة في تصاريحه المقدمة للدوائر الضريبية، فلن تكون تصاريحه مقبولة بالصورة التي قدمها إلى تلك الدوائر، فيعتمد بالتالي إلى إحدى عمليتي التهرب أو الغش في الضريبة.²

4- الأسباب السياسية.

انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة عادة التهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها، وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية:

- زيادة الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة؛
- عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة والقطاع العام، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من صفوف المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهمين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على اغراض مظهرية لا لزوم لها.³

5- الأسباب الاقتصادية.

إن للأسباب الاقتصادية دوراً مهماً في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة، كلما كان التهرب الضريبي كبيراً والعكس صحيح حيث أن الوضعية الاقتصادية

¹ - نفس المرجع، ص 43.

² - فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2003، ص 277.

³ - سميرة بوعكاز، مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013، ص 34.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

للمكلف انعكاسا كبيرا في أداء واجبه تجاه الضريبة، إذا كان المكلف يتمتع بوضعية مالية جيدة، فإن ميله للتهرب من دفع الضريبة يكون ضعفا وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما في الحالة العكسية أين يكون المكلف يتمتع بوضعية مالية متدهورة فإن ميوله للتهرب عن دفع يكون أقوى. وهذا ما يبين لنا أن نسبة التهرب الضريبي في الدول المتقدمة منخفضة مقارنة بالدول النامية نظرا لارتفاع عوائد الأفراد. إضافة إلى التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير بالغ على ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها بين أفراد المجتمع، ففي فترات الازدهار والزواج الاقتصادي تزداد مداخيل الأفراد ومقدرتهم الشرائية، مما يقلل من درجة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، الشيء الذي يمكن المكلف من تحميل العبء الضريبي لزبائنه، وذلك بإمكانية الخفض في ثمن السلعة، وبالتالي يقل العبء الضريبي مما يقلل من حالات التهرب لدى المكلف والعكس صحيح ففي حالة الركود والانكماش الاقتصادي أين تتعطل الموارد الإنتاجية تنخفض نسبة التبادلات الاقتصادية، فيكون هناك انخفاض في المداخيل، وتعسر في القدرة الشرائية فتعرض المنتجات للكساد، ويتحمل المنتجون الخسائر ما داموا لا يستطيعون نقل العبء الضريبي، وبالتالي يلجؤون إلى استعمال جميع الطرق والوسائل والتحصيلات للتخلص من ثقل الاقتطاع.¹

¹ - سميرة بوعكاز، مرجع سابق، ص 35.

المبحث الثالث: طرق وآثار التهرب الضريبي وأساليب مكافحته.

يتم التهرب الضريبي بوسائل مختلفة، مثل إخفاء الدخل والتلاعب بالتصريحات، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة، اختلال العدالة الضريبية، والإضرار بالاقتصاد. ينعكس ذلك سلباً على الخدمات العامة والتنمية. لمكافحة، تُعتمد الرقابة المشددة، تحديث القوانين لسد الثغرات، وتعزيز الوعي الضريبي لضمان التزام الأفراد والشركات.

المطلب الأول: طرق التهرب الضريبي.

يستخدم المتهربون الضريبيون التلاعب المحاسبي، كإخفاء الإيرادات وتضخيم النفقات، إضافة إلى استغلال الثغرات القانونية، مثل نقل الأرباح لشركات وهمية، لتقليل الضرائب بطرق غير مشروعة.

الفرع الأول: التهرب عن طريق التحايل المحاسبي.

ونقصد بها تلك المناورات التي تتم ضمن قيود المحاسبة المسواة من طرف المكلف المعني، وقد تبدو هذه المحاسبة قانونية شفافة، إلا أنها قد تتضمن عمليات تدليسية متفاوتة في الاحتيال والتدبير. ويمكن تقسيم هذه العمليات المحاسبية إلى صنفين:¹

1- تضخيم التكاليف.

يعتمد النظام الضريبي على تصريحات المكلفين في تحديد وعاء الضريبة ومن خلال ذلك يمكن للمكلف التهرب عن طريق التقليل من وعاء الضريبة بالمبالغة في تضخيم التكاليف. إلا أن التشريع الضريبي لم يترك للمكلف الحرية التامة في ذلك حيث أتاح له خصم هذه التكاليف وفق شروط محددة تتمثل فيما يلي:

- أن تكون لهذه التكاليف علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة؛
- أن تكون مبررة بوثائق رسمية؛
- أن تكون موظفة لصالح المؤسسة؛
- أن تؤدي إلى تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة وأن تمارس من خلال السنة المالية.²

¹ - حسينة بن فارس، إشكالية التهرب الضريبي وأثره على الاقتصاد الوطني. الجزائر: دار الهدى، ص33.

² - بوحالة طيب، الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة طلبة للدراسات العلمية والأكاديمية، العدد2، المجلد05، 2022، ص1028.

• المستخدمين الوهميين.

تبرز هذه الطريقة في تسجيل رواتب المصالح لأشخاص حقيقيين، هؤلاء الأشخاص من المفروض أن يتموا أعمالاً جد مهمة لكنه في حقيقة الأمر فإنهم لا يقومون بأي عمل في المؤسسة، كما يتم تسجيل الأجور والرواتب المتعلقة بعمال وهميين لا وجود لهم على أرض الواقع لكن المكلف يملك وثائق إدارية ورسمية لهؤلاء العمال تخلو من كل شك.

• الأعباء والمصاريف غير المبررة.

يسمح التشريع الضريبي للمكلف بخصم أعبائه من الربح الخاضع للضريبة والتي تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة، لكنه في الواقع يستغل المكلف هذا المنفذ لتسجيل الأعباء خارج نشاط المؤسسة بغية تخفيض الربح ومنه الضريبة.¹

• تقنيات الاهتلاك.

تستعمل تقنية الاهتلاك كوسيلة للتهرب الضريبي غير المشروع من خلال، تضخيم قيمة الاصول أو تقصير عمرها المحاسبي، مما يؤدي إلى زيادة مصاريف الاهتلاك وتقليل الأرباح الخاضعة للضريبة.²

2- تخفيض الإيرادات والأرباح.

من خلال هذا الأسلوب يلجأ المكلف أو المتعامل الاقتصادي إلى التقليل من نسبة الأرباح المحققة خلال السنة ويتأتى ذلك من خلال التصريحات الجبائية التي تتضمن نسبة أرباح أقل مما هو محقق فعلياً، وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب التقليدية للتهرب الضريبي، باعتبار أنها تقوم بتقليل حجم الوعاء الضريبي، عن طريق خفض قيمة الربح المصرح به، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى خفض قيمة الضريبة وهناك عدة طرق لتخفيض الإيرادات منها:

- الاعتماد على البيع دون فوتر، أو البيع نقداً، هذا الإجراء يسمح بإخفاء جل عمليات البيع المنجزة، فيتحصل البائع على ثمن السلعة، ولكن لا يتم تسجيله في العمليات المحاسبية، بما يمكن المتعامل من اكتناز جزء من رأس ماله الحقيقي.³

¹ - عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، مرجع سابق، ص-ص 102-103.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، مرجع سابق، ص-ص 47-48.

³ - أولاد سالم عبد الرؤوف، التهرب الضريبي وآثاره على ميزانية الدولة، مرجع سابق ص 134.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

- والأسلوب الأكثر اعتماداً هو لجوء المتعامل إلى إجراء عمليات بيع صحيحة ومفوترة، إلا أن سعر البيع يكون أقل من ثمنه الحقيقي، ويكون هذا النوع من البيع غالباً لصالح أشخاص مقربين من البائع، أو تجرى عمليات بيع بفواتير منخفضة ويتواطؤ مع الزبون.

- وقد يلجأ المكلف أيضاً إلى التخفيض المحاسبي في مبلغ المبيعات عن طريق العودة الوهمية للبضائع، أو إجراء تخفيضات للزبائن، وإدراجها في الدفاتر المحاسبية، والحقيقة أنه لم تكن هناك أو التخفيضات الممنوحة.¹

الفرع الثاني: التهرب عن طريق العمليات المادية.

يتمثل التحايل المادي في قيام المكلف بتغيير واقعة مادية بطريقة غير قانونية، كعدم قيامه مثلاً بالتصريح القانوني بالمنتجات أو الأرباح التي تدخل في احتساب الاقتطاع الضريبي، وهو أقل فعالية من التحايل القانوني. وينقسم إلى قسمين:

- الإخفاء الكلي: يقوم المكلف بإخفاء نشاطه كلياً من خلال إنشاء وحدات أو فروع لنشاطه التجاري أو الصناعي دون التصريح بها لدى الإدارة الجبائية المختصة إقليمياً، والقيام بممارسة نشاطه سرا.

- الإخفاء الجزئي: ويقصد به إخفاء الأملاك بصفة جزئية من خلال عدة طرق أهمها:

- الاعتماد على الشراء أو البيع نقداً ومن دون فواتير في جزء من النشاط دون ترك أي أثر مادي للعمليات التي تم القيام بها؛

- التخفيض في التصريح بكميات المواد المستعملة في الإنتاج للتقليل من الإنتاج وبالتالي تخفيض المبيعات؛

- التحويل المباشر للأملاك العقارية والممتلكات الموروثة من غير التصريح بها.

ولهذا أوجدت الإدارة الجبائية عدة وسائل رقابية لمكافحة التهرب الضريبي والتي تعتمد على رقابة صحة

المعلومات والأرقام المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة باعتبار أن النظام الجبائي يقوم على التصريحات الجبائية،

وهذه الوسائل تتمثل في الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي.²

الفرع الثالث: الإخفاء القانوني.

يعتبر التحايل القانوني الأسلوب الأكثر استعمالاً وتنظيماً والأرقى تقنية، فلقد عرفه Brumo على أنه "

العملية التي من خلالها يتم خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية".

¹ - أولاد سالم عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 134.

² - بوحالة طيب، الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر مرجع سابق، ص 1030.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

ويمكن ذكر شكلين أساسيين للتحايل القانوني وهما:

1- الاخفاء عن طريق التلاعب في تكييف الحالات القانونية.

ويتمثل هذا الاخفاء القانوني في تحريف حالة حقيقية بتزييف المكلف لحالة أو وضعية قانونية ما خاضعة

الضريبة إلى وضعية أخرى محل اعفاء ومن الأمثلة عن ذلك:

- تغيير عقد البيع بجعله عقد هبة لتفادي دفع ضرائب على العقد الأول؛

- توزيع الشركة للأرباح على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة¹.

2- الاخفاء عن طريق عمليات وهمية.

يستعمل هذا النوع من الاخفاء غالباً في مجال الرسم على القيمة المضافة والذي يتمثل في إنشاء فواتير مزيفة

لعمليات البيع والشراء من طرف المكلف الذي يستطيع من خلالها الاستفادة من الحق في خصم الرسوم على

المشتريات حيث يلجأ إلى انتهاج مثل هذه التقنية ظناً منه أن التحقيقات الجبائية تقوم على مطابقة القيود المحاسبية

للوثائق التبريرية المقدمة. ولأجل ذلك فإن المتبرين يقومون بتأسيس نظام تهرب قائم على تسجيلات حسابية

متناقضة فيما بينها وتبريرها بفواتير وهمية وهذا ما يسمح بالاستفادة من:

تخفيض الرسم على القيمة المضافة الخاص برقم الأعمال، وهذا التخفيض يكون بمقدار قيمة الرسم الوهمي

المسجل في الفواتير المزورة، وما دامت الوثائق التبريرية تتمتع بالشرعية والقانونية بغض النظر عن مصدرها، فإن خطر

المراقبة يبقى بعيداً².

المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي.

يعد التهرب الضريبي من الظواهر التي تترتب عليها انعكاسات سلبية واسعة النطاق تمتد لتشمل مختلف

الجوانب الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، وهذه الآثار هي عبارة عن فجوات يجب اصلاحها على جميع المستويات

لضمان استدامة الاقتصاد وتحقيق التوازن المالي والاجتماعي.

¹ - حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 45.

² - نفس المرجع، ص 45.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:

إن الضريبة لها تأثير مباشر على تقدم أو تأخر اقتصاد أي دولة، وذلك كونها موردا أساسيا ينخفض ويرتفع حسب توسع وضيق المعاملات الاقتصادية والتجارية، وعليه فإن الآثار المالية للتهرب الضريبي ينتج عنها في المقابل آثار اقتصادية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني،¹ ومن بين الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي ما يلي:

1- ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها.

تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية، فتلجأ الدولة بذلك إلى رفع معدلات الضرائب لتغطية ذلك النقص في الإيرادات وبزيادة في عدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، فإن التهرب الضريبي سوف يتسبب في تحويل الضغط الضريبي ووقوعه على المكلفين الذين يؤدون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

2- إعاقة المنافسة الاقتصادية.

إن المؤسسة التي تتخلص من دفع الضرائب تحقق أرباحا وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة، فالمؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم في أغلب الأحيان بعملية التهرب من دفع الضرائب فهي لا تحاول تحسين الإنتاجية أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، وإنما تقوم بعملية التهرب الضريبي للحصول على موارد للتمويل وبذلك تباع منتوجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المعمول بها في السوق وذلك للحاق بمستوى عالي.²

3- ظهور أزمة رؤوس الأموال.

إن عملية التهرب الضريبي تتمثل في أغلب الأحيان في إخفاء المكلف لرقم أعماله أو أرباحه الحقيقية وتتم هذه العملية إما عن طريق الإكتناز، أو على شكل أوراق نقدية أو على شكل معادن كالذهب بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المكلفين يقومون بفتح حسابات بنكية خارج الوطن وتهرب رؤوس الأموال الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص إيرادات الدولة، وإضعاف الموجودات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي يضعف من مبالغ

¹ - عبد الرؤوف أولاد سالم، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، مرجع سابق، ص 148.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص-ص 50-51.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

الادخارات العمومية وبالتالي إضعاف الاستثمار والتقليل من إمكانيات الدولة في مجال الإنفاق العمومي مثل: التعمير، بناء مساكن، مدارس...¹

الفرع الثاني: الآثار المالية للتهرب الضريبي.

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الإقراض إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني،² ومن الآثار السلبية نذكر:

1- الإصدار النقدي.

- هو ضخ كمية من النقود (الكتلة النقدية) دون مقابل من السلع في السوق الوطنية وهذا لتعويض العجز المسجل في الميزانية نتيجة نقص الموارد بسبب التهرب الضريبي وينتج عنها:
- ارتفاع الاسعار دون أن يقابله زيادة في الإنتاج؛
 - انخفاض الصادرات الذي يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة؛
 - اختلال التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع وظهور السوق السوداء؛³
 - ظاهرة التضخم وما يترتب عنها من تدهور في المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية.

2- التجارة الخارجية.

يؤثر التهرب الضريبي سلبا على التجارة الخارجية من خلال تقليص إيرادات الدولة، مما يحدد من قدرتها على تمويل الاستيراد وتعزيز الصادرات، كما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي مما قد يدفع الحكومات إلى رفع الضرائب،

¹ - حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 51.

² - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص 160.

³ - جيلاني بالواضح، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، المسيلة، 2015، ص-ص 130-131 (بتصرف).

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وضعف تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، هذا ينعكس سلبيًا على النمو الاقتصادي ويزيد من التبعة المالية للدول النامية.¹

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي.

التهرب الضريبي يؤدي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتهرب منها آخرون، فالتهرب من دفع الضرائب أصبح يشكل مصدرًا من مصادر الظلم الاجتماعي، لأنه عند إدراك الدولة لحجم الإيرادات الضائعة جراء التهرب الضريبي تكون الدولة مجبرة على الرفع من قيم الضرائب أو إضافة ضرائب جديدة، وبالتالي زيادة الأعباء الضريبية على المكلف الصافي الذي لا يتهرب، فيزداد العبء على الذي لا يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.² ومن الآثار السلبية نذكر:

1- عدم المساواة في الاقتطاع الضريبي.

يحدث التهرب الضريبي إخلالًا كبيرًا بفكرة العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب، إذ أن العبء الأكبر يقع على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب من الضريبة خاصة أنه غالبًا ما يتم التهرب من الضرائب من طرف كبار الأغنياء الذين يستطيعون الاعتماد على خبراء ماليين ومحاسبين، لتمكينهم من التملص الكلي أو الجزئي من دفع الضريبة. ولتعويض هذه الفجوة في الإيرادات الجبائية تقوم الدولة برفع معدلات الضريبة، ومن ثم فإن من يحتمل هذه الزيادة هم المكلفون الصغار ذوي الدخل المتواضعة والمكلفون الحريصون على أداء واجباتهم الجبائية، أما كبار الأغنياء الذين يتهربون من الضرائب، فيستثمرون في إثماء ثرواتهم عن طريق التهرب الضريبي.³

2- إعادة توزيع الدخل.

تتلور فكرة إعادة توزيع الدخل بسبب التهرب الضريبي في كون فئة من الأفراد يحصلون على مداخيل كبيرة دون أن تخضع للاقتطاع الضريبي، لكونهم ينشطون في السوق الموازي، كمت أنهم يشغلون يد عاملة رخيصة، ومن ثمة يزداد ثراؤهم على حساب فئة تنشط في الاقتصاد الرسمي، يصرحون عن مداخيلهم ويخضعون لمعدلات ضريبية

¹ - جيلاني بالواضح، مرجع سابق، ص 131.

² - رضوان دوداح، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015، ص 64.

³ - حسينة بن فارس، إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 61.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

تتزايد باستمرار بسبب تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي فيتلص بذلك دخلهم المتاح وتنخفض مستوياتهم المعيشية.. وشيئا فشيئا فإن الفئة التي لا تنهرب من الضريبة لن تجد سبيلا للخروج من أزمتها غير الإلتحاق بالقطاع الموازي، وبذلك يزيد حجم الفجوة الحاصلة في الحصيلة الضريبية الإجمالية التي يحدثها التهرب الضريبي، وينجر الاقتصاد والمجتمع في أزمة مالية تكون نتيجتها انهيار النظام الضريبي والاقتصاد لأكملة.¹

مطلب الثالث: أساليب مكافحة التهرب الضريبي.

نظراً لآثاره السلبية على الاقتصاد والعدالة الضريبية، تعمل الدول على مكافحة التهرب الضريبي من خلال تشريعات صارمة، تعزيز الرقابة، وتوعية الأفراد والشركات بأهمية الالتزام الضريبي.

1- تبسيط النظام الضريبي.

يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة التشريع الضريبي بأسلوب يسهل على المكلفين فهمها، وعليه يجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية في إجراءات فرض الضرائب وفي تقييم رقم الأعمال خاصة إذا تعلق الأمر بالنظام الجزائي، ويساهم الاستقرار الضريبي في وضوح التشريع وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحصيل، بينما يتعقد التشريع الضريبي لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه، كما أن تعقد وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي إلى نشوء حالة من الحساسية تجاه الضريبة لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبية واستقرارها، بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

2- ارساء نظام ضريبي عادل.

ولمعالجة ذلك الوضع، يعمل التشريع الضريبي على إرساء نظام ضريبي عادل، وذلك من خلال مراعاة ما

يلي:

- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة؛

- شمولية الضريبة؛

- اعتدال معدل الضريبة؛

- اجتناب الازدواج الضريبي؛²

- إعفاءات ضريبية مدروسة.

¹ - حسينة بن فارس، مرجع سابق، ص 61.

² - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 162.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

بالإضافة إلى ذلك يجب تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين أمام قانون الضريبة، وذلك بعدم تمييز أي طائفة في المعاملة الضريبية عن غيرها ما لم يكن ذلك لأسباب موضوعية.¹

3- تنمية الوعي الضريبي للمواطنين.

إيمان بضرورة مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة وتعريفهم بواجباتهم والتزاماتهم المالية تجاه مجتمعهم، وإيقاظ روح الوطنية في مساندة دولهم في استمرار قيامها بواجباتها نحوهم، بتقديم الخدمات العامة وتسيير المرافق العامة، والتي لا غنى لهم عنها.

4- إصلاح التنظيم الهيكلي الضريبي.

فالتهرب الضريبي هو من ثمرات الخلل في هياكل التنظيم الضريبي وتخلفه، وهذه ظاهرة شائعة في البلدان المتخلفة بصورة كبيرة.

ومن المفروض أن تعمل حكومات تلك البلدان المتخلفة على إصلاحها وذلك بإنشاء أجهزة ضريبية متخصصة وتقسيم العمل بينها، وتزويدها بالخبرات والأدوات والأفراد أصحاب الكفاءات المهنية وتزويدهم بأحدث الوسائل في المحاسبة الضريبية، وتلقينهم أفضل الأساليب في التعامل مع الأفراد وعقد الدورات التكوينية وإشراكهم في الندوات المالية والضريبية وحفز الوعي الثقافي المتعلق بأعمالهم.

ولا شك أن هذا كله مرتبط إلى حد كبير بضرورة إدخال التحسينات والإصلاحات في الجهاز الإداري والسياسي والمالي، باعتبارها أجهزة التكامل في تسيير شؤون الدولة والأفراد.²

5- عدم المبالغة في تعدد الضرائب.

يجب أن تفرض الضرائب بالسعر والعدد القابل للتطبيق وأن تتلائم مع الوضع الاقتصادي السائد وامكانيات المواطنين. فليس من المنطق أن تكثر من الضرائب في الوقت الذي لا يستطيع المواطن تحمل أعبائه هنا تلجأ الكثير من الدول إلى إعادة صياغة القوانين الضريبية بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المالية.³

¹ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 162.

² - غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط1، 2003، ص 345.

³ - طارق الحاج، المالية العامة دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 86.

6- الجباية من المصدر.

تلجأ بعض الدول إلى جباية الضريبة من منبعها وذلك كي تضمن توريدها للخزانة وتقليل احتمالات التهرب. كأن تقتطع الضريبة على دخل الموظف من رب العمل قبل توزيعه على العاملين أو اقتطاع ضريبة الانتاج من المصنع.¹

¹ - نفس المرجع، ص 86.

الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة والتهرب الضريبي.....

خلاصة الفصل:

في الختام، فإن الضريبة تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي مجتمع لتوفير الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة. هي واجب وطني يساهم في بناء الدولة وتعزيز رفاهية أفرادها. من جهة أخرى، يشكل التهرب الضريبي تهديدًا خطيرًا على الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تقليص الإيرادات العامة ويعرقل خطط التنمية.

إن مكافحة التهرب الضريبي تتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والمواطنين. فالشفافية، وتطوير التشريعات الضريبية، ورفع مستوى الوعي بين الناس حول أهمية دفع الضرائب كحق وواجب، هي من الأساسيات التي يجب العمل عليها. في النهاية، إن التزام الجميع بدفع الضرائب يعزز من العدالة الاجتماعية ويسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وتقدمًا.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من
التهرب الضريبي

تمهيد:

تعد الرقمنة بصفة عامة من أهم الثورات التقنية المنجزة في العصر الحديث، إذ تعتبر من أقوى التحولات التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين، وقد شهدت الرقمنة انتشارًا واسعًا في جميع القطاعات لما لها من تأثير على مختلف المجالات بإعتبارها أداة فعالة تساهم في التحول والانتقال من الأساليب التقليدية الورقية إلى الأساليب الرقمية الحديثة، مما أدى إلى سعي العديد من الدول لإدخالها والعمل بها لما أعطته من نجاحات وخاصة في تحسين النظام الضريبي وذلك تحت إسم رقمنة الإدارة الجبائية.

تعد رقمنة الإدارة الجبائية أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، وقد تم اعتماد هذا التوجه في الجزائر بهدف دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة تسيير القطاع الجبائي. بحيث تم تزويد المديريات والمراكز الجبائية بوسائل رقمية حديثة تساهم في تسهيل تنفيذ العمليات الجبائية، مما ساعد على الحد من التهرب الضريبي واكتشاف عمليات الاحتيال، حيث أنها غيرت وبشكل كبير المشهد الخاص بالسيطرة على التهرب الضريبي وتحديد الثغرات والإستراتيجيات المستخدمة فيه. كما تساهم الرقمنة في تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين التواصل بين السلطات والمكلفين، مما يزيد من الالتزام الضريبي ويقلل فرص التهرب، وبالتالي تعزز النزاهة في النظام الضريبي.

وللتعمق أكثر والإمام بمختلف جوانب بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الرقمنة.

المبحث الثاني: ماهية الرقمنة الجبائية.

المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي.

المبحث الأول: أساسيات حول الرقمنة.

تعدّ الرقمنة، التي يشار إليها أيضا بالإدارة الإلكترونية، مفهوما حديثا نابع من ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث لعبت دورا محوريا في انتشار المعرفة الرقمية، حيث اسهمت الرقمنة بدور أساسي في تطوير الخدمات وتسريع العمليات عبر مختلف القطاعات كما تساعد على تحسين وتسهيل الخدمة للمواطنين، بحيث أصبحت واحدة من أبرز التحولات النوعية التي شهدتها قطاع المعلومات خلال العقود الأخيرة، وتشكل الجوهر الأساسي في الأنظمة المعلوماتية الحديثة.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها.

تتعدد المفاهيم المرتبطة بالرقمنة وتنوع، مما يسمح باستخلاص أهم خصائصها من خلال ما تتضمنه هذه المفاهيم من أبعاد ودلالات.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة.

نظرا لتعدد سياقات الرقمنة ومجالات استخدامها، نلاحظ أن الرقمنة تعني:

- 1_ في مجال الحاسب الآلي: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
- 2_ في سياق نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور (سواء كانت صور فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط...) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال التي فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية *signals binary*، وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي *scanning*، أو عن طريق الكاميرات الرقمية، والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

- 3_ في سياق الاتصالات بعيدة المدى: تشير إلى تحويل الاشارات التناظرية المستمرة *analog signals* *continuous* إلى إشارات رقمية ثنائية.¹

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى بعض التعاريف كمايلي:

¹ - عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشائها، مذكرة مقدمة ضمن تطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 147.

1- التعريف الأول.

يعرف "تير كان" الرقمنة على أنها " عملية تحويل مصادر المعلومات على مختلف اشكالها، مثل: الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات bits) وتعتبر البيئات وحدة المعلومات الاساسية لنظام معلومات قائم على الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية.¹

2- التعريف الثاني.

تشير الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات التناظرية وترميزها لأصفار وآحاد حتى تتمكن أجهزة الحاسوب من تخزينها ومعالجتها ونقلها.²

3- التعريف الثالث.

تعرف الرقمنة أيضا بأنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الأنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عاليتين، بما يحقق العدالة والمساواة.³

من خلال التعريفات السابقة، نلاحظ وجود تقارب ملحوظ فيما بينها فيما يتعلق بمفهوم الرقمنة، رغم تباين المصطلحات والعبارات المستخدمة. إذ يجمع معظمها على أن الرقمنة تهدف إلى التحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية الحديثة في تقديم الخدمات والقيام بالمهام الإدارية وذلك من خلال التوظيف المكثف للتكنولوجيا الرقمية، وتكمن الغاية من هذا التحول في تقليص التكاليف وتبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الأداء، تحسين جودة الخدمة، إضافة إلى تعزيز الشفافية.

¹ - بحجة بومعرافي ومريم بن تاييز، المؤتمر الدولي الخامس حول إشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 162.

² - Jason Bloomberg, Digitization- Digitalization- And Digital Transformation, Forbes, USA, 2018, P 6.

³ - بدر محمد السيد القزاز، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2010، ص 23.

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة.

تميزت الرقمنة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- 1- إدارة بلا ورق: حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشفة الإلكترونية والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات والنظم الإلكترونية؛
- 2- إدارة بلا زمان: تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تتقيد بمحدود زمنية؛¹
- 3- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة؛
- 4- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانترنت مثلاً تتمتع بإستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنت على مستوى العالم بأكمله؛
- 5- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... إلخ؛
- 6- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى مطبوعة أو مقروءة؛²
- 7- الشبوع والانتشار: وهي قابلية الشبكة للتوسع لتشمل أكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للأسلوب الديناميكي؛
- 8- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونياً.³

¹ - رضوان محمد عبد الفتاح، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2012، ص-ص 20-21.

² - العياشي زرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الإقتصادي وظهور الإقتصاد الرقمي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 4، 2010، ص 220.

³ - نفس المرجع، ص 220.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الرقمنة.

تهدف الرقمنة إلى تسريع العمليات، تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتوفير حلول مبتكرة تدعم اتخاذ قرارات مدروسة وتحقق التنمية المستدامة لهذا سنتطرق لكل من أهدافها وأهميتها:

الفرع الأول: أهداف الرقمنة.

تتمثل أهداف الرقمنة في:

- 1- تطوير في أداء الإدارة العمومية: أي أداء الإدارة الحكومية بخفض الأعمال الورقية والروتينية غير المبررة؛
- 2- تحسين وتطوير الخدمات: وذلك بالتقليل من تنقل المواطن بين المؤسسات المختلفة والمتباعدة جغرافيا، وذلك بالتوصيل المباشر وفي أي وقت يحتاجه وأي مكان وبسهولة؛
- 3- التقرب من المواطنين: أي تأمين واجهة واحدة بالنسبة للمواطن وإجراءات مناسبة غير معقدة، تزيد من ثقته بالإدارة العمومية التي وجدت أساسا لخدمته ومساعدته؛
- 4- الدقة في صحة البيانات المتبادلة والبيانات المسترجعة: حيث أن حصول المواطن للبيانات والمعلومات المطلوبة من جهة التوثيق والإدخال الأولي تزيد من نسبة الثقة بتلك البيانات، ويبعد احتمالات الوقوع في الأخطاء جراء إعادة إدخال البيانات؛
- 5- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية: وما يرتبط بها من عمليات من خلال ترشيد التكاليف المالية، وتقليل أوجه الصرف في إنجاز ومتابعة عمليات الإدارة المختلفة مما يؤدي لتعزيز الكفاءة الاقتصادية؛
- 6- زيادة عمل كفاءة الإدارة: وذلك من خلال تعاملها مع المواطنين، وكذلك تعاملها مع الشركات والمؤسسات وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز ورفع مستوى أداء الخدمات؛
- 7- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة (المواطن والإدارة): إلغاء العلاقة المباشرة أو التخفيف منها إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنجاز المعاملات.¹

¹ - دليّة قادة، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 81.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

بالإضافة إلى أنه يستطيع أحد أطراف التعامل في الرقمنة إلى إرسال رسالة الكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين لها في نفس الوقت دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة، مما يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجماعي أو المتوازي بين فرد ومجموعة ما.¹

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة.

تعدد الزوايا التي تظهر من خلالها تلك الأهمية التي تكتسبها الرقمنة، ذلك أن هذه الأخيرة أصبحت ضرورية وتندرج ضمن المجالات الحيوية للدولة، حيث تبرز أهميتها بالنظر إلى التطور التكنولوجي والتقني وقدرتها على المراقبة والاستفادة من مزايا هذا التطور، فضلا عن امتداد نطاق تدخلها إلى مجالات الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

1- مواكبة الرقمنة للتطور التكنولوجي والتقني.

تتجلى أهمية الرقمنة في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق والذي يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة.

فضلا عن ذلك، تمثل الرقمنة نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين الذي يختصر على العولمة والفضاء الرقمي واقتصاديات المعلومات والمعرفة وثورة الإنترنت وشبكة المعلومات العالمية كل متغيراته وحركة اتجاهاته لذلك يتجه بعض الفقهاء إلى القول أن أهمية الرقمنة تكمن في تحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها وكذا تسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلي المتوفرة.

ولقد كان من نتائج انبثاق ثورة المعلومات والمعرفة والعالم الرقمي ظهور ما يعرف بمجتمع المعلومات التي أصبحت فيه عمليات معالجة البيانات وإنتاج المعلومات وخلق القيمة من خلال هذه العملية تشكل حيزا كبيرا ومهما أكثر من النشاط الإنساني المنظم.

تظهر أهمية الرقمنة أيضا من خلال تلك المرونة في عمل الموظف من حيث سهولة الدخول إلى الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت والمكان الذي يرغب فيه، حيث أصبح المكتب باستخدام تطبيقات الرقمنة ليس له حدود.²

2- امتداد نطاق الرقمنة إلى خدمات القطاع العام.

¹ - مصطفى كولار وآخرون، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية منشورات الفا للوثائق، ط 1، 2019، ص 42.

² - عبد الكريم تبون، الإدارة الالكترونية و أهميتها، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص 394.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

يعتقد البعض أن أهمية الرقمنة تظهر من الناحية العملية والتطبيقية المتصلة بنشاطات القطاع الخاص، بالنظر إلى استعماله الواسع للتطبيقات العلمية والتكنولوجيات لارتباطها بالنتائج والتسويق وغيرها من العمليات المهمة.

غير أنه يسجل في هذا المقام ما ذهب إليه جانب مهم من الفقهاء، إذ اعتبر أنه: "لا تقل حاجة القطاع العام عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام مشكلات إدارية تدفعه دائما إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، وهي أنسب حلا لتغيير نمط إدارته من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية".

فحاجة القطاع العام لتطبيق مفاعيل الرقمنة تظهر من خلال تردّي مستوى خدمات كثير من تلك الإدارات وتعقيدها إلى الدرجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها، وجعلها أكثر ملائمة ومرونة، وتسهيل تقديمها للمواطنين.¹

المطلب الثالث: متطلبات ودوافع التحول نحو الرقمنة.

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح السعي نحو الرقمنة أمرا ضروريا لمواكبة التغيرات الحاصلة، ويأتي هذا التحول نتيجة للمتطلبات المتزايدة والتي تشمل الحاجة المستمرة إلى تحسين الإجراءات وضمان سلامة العمليات، بالإضافة إلى الأسباب التي تدفع المؤسسات، الحكومات، أو حتى الأفراد إلى التحول من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الحديثة.

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة.

تتمثل متطلبات الرقمنة فيما يلي:

1- البنية التحتية.

إذ أن الرقمنة تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة من الاتصالات والبيانات، وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات من جهة إلى أخرى.²

2- القوى البشرية المؤهلة.

¹ - عبد الكريم تبون، مرجع سابق، ص 396.

² - منير بن عزوق، مريم مسقم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنه للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد3، العدد5، 2020، ص 519.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المنظمات، وبدون هذا العنصر لن تتمكن المنظمات من تحقيق أهدافها حتى ولو إمتلكك أضخم المعدات والآلات والأجهزة، مما يتطلب تأهيل العناصر البشرية تأهيلاً جيداً على مستوى عالٍ من الكفاءة، مع ضرورة إعداد الإطارات البشرية الفنية المختصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الالكترونية.¹

3- الموارد المالية.

إن مشروعات الرقمنة تحتاج مورداً مالياً لشراء المعدات الرقمية اللازمة لعملية الرقمنة، أي توفير كافة المعدات واللوجستيات.

4- المعدات والأجهزة.

من أهم المتطلبات الأساسية لمشروعات الرقمنة هي المعدات والأجهزة اللازمة للقيام بهذه العملية ومن هذه المعدات والأجهزة مايلي:

- الماسحات الضوئية: Scanner؛

- الحاسبات الآلية؛

- البرمجيات.²

5- المنصات الرقمية.

المنصات الرقمية هي عبارة عن أرضيات عن بعد، قائمة على تكنولوجيات الويب وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية والتي يمكن بثها أو توفيرها على الخط.³

الفرع الثاني: دوافع التحول نحو الرقمنة.

¹- جمال الدين دندن، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، المجلد6، العدد خاص، 2023، ص 60.

²- مسفرة بنت دخيل الله الخنعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية RIST، السعودية، المجلد19، العدد01، 2011، ص 26.

³- جمال الدين دندن، مرجع سابق، ص 61.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

يمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحويل نحو الرقمنة في النقاط التالية:

- 1- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛
- 2- القرارات والتوصيات الفورية التي من شأنها إحداث عدم التوازن في التطبيق؛
- 3- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة؛
- 4- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء؛¹
- 5- التوجه نحو استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في إتخاذ القرارات؛
- 6- ضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للمنافسة.²

المبحث الثاني: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر.

لعب رقمنة النظام الضريبي دورًا حيويًا في توسيع القاعدة الضريبية، محاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي. من خلال تحديث النظام، حيث تتيح الرقمنة جمع الضرائب بشكل قانوني وشفاف، مما يسهل الرقابة الجبائية ويعزز دقة المعلومات الضريبية، مما يفيد الإدارة والدافعين على حد سواء.

المطلب الأول: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية.

أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية ضرورة حتمية تهدف إلى تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية في المنظومة الضريبية، وسنقوم بتسليط الضوء عليها من خلال مجموعة من التعاريف التي توضح هذا البعد.

1- التعريف الأول.

عرفت رقمنة الإدارة الجبائية كتقنية جديدة تسعى إلى تقديم خدمات جبائية عالية الجودة لدافعي الضرائب وتقوم كذلك بإجراءات تحصيل الضرائب المفروضة على المكلفين بشكل فعال، والميزة التي توفرها رقمنة الإدارة الجبائية تقديم خدمات من خلال منصات الرقمية، على سبيل المثال: التقييم الجبائي، الإقرار الجبائي، طلب المستندات الجبائية.³

2- التعريف الثاني.

¹ - منير بن عزوق، مرجع سابق، ص 518.

² - منير بن عزوق، مريم مسقم، مرجع سابق، ص 518.

³ - فضيل بن خالدي، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر، دفاتر mecas، المجلد 20 العدد 2، 2024، ص 317.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

تعني الرقمنة الجبائية استخدام الوسائل التكنولوجية أو الأجهزة الإلكترونية في عملية احتساب الضرائب، دفعها، وتسجيل بيانات المكلفين، وذلك بهدف تعزيز فعالية النظام الجبائي. ويعد النظام الإلكتروني للجبائية أحد التطبيقات الحديثة التي تسعى إلى تسهيل الإجراءات الجبائية، من خلال تقديم خدمات رقمية تمكن المكلف من أداء التزاماته الضريبية بسهولة دون الحاجة إلى التنقل أو الانتظار. كما يتيح هذا النظام إمكانية قياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة. وبناء على ذلك، تعد الرقمنة الجبائية عملية تهدف إلى تحويل الخدمات الجبائية التقليدية إلى أخرى رقمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يعزز كفاءة الإدارة الجبائية ويوفر خدمات مثل التصريح الضريبي الإلكتروني، الدفع الإلكتروني للضرائب... إلخ.¹

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج أن الرقمنة الجبائية هي عملية تحويل الخدمات الجبائية التقليدية إلى شكل رقمي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تهدف هذه العملية إلى تحسين كفاءة الإدارة الجبائية من خلال تقديم خدمات رقمية متكاملة مثل التصريح الضريبي الإلكتروني، الدفع الإلكتروني للضرائب... إلخ.

المطلب الثاني: مراحل رقمنة الإدارة الجبائية.

تمر رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر بعدة مراحل نستعرضها في النقاط التالية:

1- إنشاء موقع الكتروني رسمي.

بالعودة إلى الموقع الرسمي لوزارة المالية نجده يحتوي على الكثير من المعلومات الخاصة بمختلف المرافق التي لها علاقة بمالية الدولة، لاسيما المديرية العامة للضرائب التي خصص لها موقع مستقل يتضمن الكثير من المعلومات والخدمات أهمها :

- خدمة الإعلام والإعلانات: إن أهم ما يلفت الانتباه أثناء الولوج إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب هو احتوائه على معلومات مهمة تساهم في نشر الثقافة الضريبية للمواطن البسيط، فعلى سبيل المثال خدمة الإعلانات المتعلقة بآجال التصريح ومختلف التمديدات التي تقوم بها المديرية، أين يسهل على المكلف العلم بها

¹ - سمية موري، متطلبات تفعيل الجبائية الإلكترونية لتعزيز رقمنة الاقتصاد الجزائري، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

لتفادي التأخر في الدفع، مع نشر كل المعلومات والامتيازات التي تخدم الخاضع للضريبة، مما يسهل عملية الاستفادة منها؛

- خدمة تحميل الوثائق: يوفر كذلك الموقع الرسمي للمديرية إمكانية تحميل وطباعة مختلف الوثائق التي يحتاجها المكلف سواء أثناء التصريح أو الدفع، هذا ما يخفف عليه عناء التنقل والانتظار للحصول على الوثائق من المصلحة الإدارية المختصة، من خلال الولوج إلى المنصة الخاصة بخدمة "مساهمتك" وكذا "جبائتك" نلاحظ أنه يمكن للمكلف أو أي شخص آخر أن يقوم بتحميل الوثائق ودون شروط مثل دفتر الأحكام المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية لبوابة "مساهمتك" وكذا "جبائتك"، ميثاق المكلف بالضريبة الذي يتم تحيينه كل سنة استمارة طلب الاكتتاب ووثائق التصريح الجبائي، طلب الانخراط كشوف التعريف البنكي أو البريدي... إلخ؛

- خدمة الاطلاع على المنظومة التشريعية: أهم خدمة يوفرها الموقع هي خدمة الاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمادة الضرائب، فقد تم تجميع كل القوانين الضريبية في خانة واحدة تسمى التشريع الجبائي تتضمن كل المستجدات والتعديلات للنصوص الضريبية والإجرائية، مما يسهل على المكلف الاطلاع عليها دون الحاجة إلى العودة إلى قوانين المالية لكل سنة.¹

2- رقمنة إجراءات التقييم الجبائي.

رقمنة إجراءات التقييم الجبائي بحيث أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الأنترنت فيكفي للمكلف إدخال بياناته الخاصة على الموقع الإلكتروني <https://nifen.ligne.mfdgi.gov.dz> للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به، كما أنه بإمكانه التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي ما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقوف. تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة بما يلي :

- تتبع معالجة طلباتهم المتعلقة بالتقييم الجبائي؛
- إصدار شهادة التقييم الجبائي؛
- المصادقة على رقم التعريف الجبائي؛²

¹- جلال مرزوقة وذيب حسين، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في تقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياته، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2025، ص 531.

²- عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني، رقمنة الإدارة الجبائية كألية التحقق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2024، ص 169.

- إدخال استفسارات متعلقة بالترقيم الحالي.¹

3- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم.

وذلك من خلال البوابتين الإلكترونية جبايتك ومساهمتك ، إذ يخضع النظام في هاتين البوابتين إلى أحكام المواد 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017، المادة 47 من المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة، المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة تهدف كل من البوابتين (جبايتك ومساهمتك) إلى تحقيق مايلي:

- تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بهدف تحسين جودة خدمة توسيع الوعاء الجبائي؛
- العمل على تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة؛
- تسهيل وتبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.²

4- البوابة الإلكترونية جبايتك.

يعد إنشاء هذه البوابة والتي تعتبر خطوة مهمة وقفزة نوعية بالنسبة للإدارة الجبائية التي تهدف إلى تعزيز هذه التكنولوجيا وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي.

5- البوابة الإلكترونية مساهمتك.

هي فضاء مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بالنظام المعلوماتي جبايتك حيث يسمح لهم بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الأنترنت.³

المطلب الثالث: واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر.

في ظل مواكبة التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية على مستوى مختلف القطاعات، أولت الجزائر اهتماما متزايدا في رقمنة نظامها الضريبي من خلال العمل على بناء منظومة ضريبية إلكترونية حديثة. حيث ساعدت هذه الخطوة في تعزيز فعالية الأداء ومواجهة التحديات خاصة خلال الظروف الإستثنائية، وبهذا قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تطبيقات تكنولوجيا الحديثة تساهم في ذلك، نعرضها كالاتي:

¹- عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني، مرجع سابق، ص 169.

²- نفس المرجع، ص 170.

³- نفس المرجع، ص 170.

الفرع الأول: النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة مهمة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الإستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى وفي الأخير تم توظيف متعامل إسباني (اندرا سيماس) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

1- تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.

2- تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيمايلي:

- ورشة الاندماج الوظيفي وتشكل من سبع مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

- المجموعة الأولى: استقبال المكلف بالضريبة؛
- المجموعة الثانية: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- المجموعة الثالثة: الوعاء والتصفية؛
- المجموعة الرابعة: التحصيل وقبض الضريبة؛
- المجموعة الخامسة: الرقابة الجبائية¹؛
- المجموعة السادسة: المنازعات؛
- المجموعة السابعة: الإشراف.
- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

¹ - محمد قوادري، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 240.

- ورشة الواجهات؛
- ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛
- ورشة الإيرادات/ التوزيع؛
- ورشة التكوين؛
- خلية التخطيط، نوعية المخاطر وتسيير الوثائق.¹

3- أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

توجد أهداف عديدة نذكر منها:

- تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي تتوفر عليها هؤلاء؛
- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاح بصفة عاجلة وآلية؛
- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

4- النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان؛
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات مابين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

¹ - مرجع سابق، ص 240.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل نشاط قطاعي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات ولوج المراقبة.¹

الفرع الثاني: نظام المعلومات الجبائي "جبايتك jibaya'tic".

تعد بوابة جبايتك من تقنيات التحصيل الجبائي المستحدثة من طرف الإدارة الضريبية من أجل تحقيق غاية الإدارة في التحول الرقمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين التحصيل الجبائي وكذا الإيرادات العامة للدولة.

1- تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبايتك".

تعرف على أنها بوابة للتصريح والكشف والدفع الإلكتروني التي تعتمد على أتمتة مختلف الإجراءات واعطائها الطابع الملموس، عن طريق التصريح بالضرائب من طرف المكلف ودفعها إلكترونياً، وتعد هذه البوابة تحدي كبير أمام الشركات الكبرى، تمكن من تقوية ابنية التكنولوجيا التحتية، الاشهار لتقديم الخدمات الجبائية إلكترونياً، تحقيق الإمتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة وتحسين التحصيل الجبائي، وما يميز هذه البوابة سهولة وبساطة إجراءات التصريح بالضرائب ودفعها.²

2- خطوات استخدام بوابة جبايتك.

يتم استغلال بوابة التصريح والدفع الإلكتروني جبايتك من قبل المكلفين بالضريبة وفقاً لمجموعة من الإجراءات هي كالتالي:

- الولوج إلى بوابة جبايتك عبر محرك جوجل من خلال الموقع التالي

[/https://jibayatic.mfdgi.gov.dz](https://jibayatic.mfdgi.gov.dz)

¹- مرجع سابق، ص 241.

²- سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 1، 2023، ص-ص 365-366.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

- الدخول إلى استمارة المعلومات الموجودة في بوابة جبايتك من طرف المكلف بالضريبة، والتي يقوم بملئها بكافة المعلومات المتعلقة بنشاطه؛
- يجب على المكلف بالضريبة تحديد مختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليه وفقا لنوع النشاط الممارس وطبيعته، ثم تحديد المعدلات التي تتعلق بكل ضريبة مفروضة عليه وكذا أساس حساب الضريبة، بعد هذه الخطوة يتم حساب الحقوق الجبائية المفروضة عليه تلقائيا من البوابة؛
- يوجه التصريح المكلف بالضريبة من البوابة تلقائيا الى المصالح الضريبية التابع لها المكلف بالضريبة؛
- تتوفر لدى المكلف إمكانية تعديل المبالغ الواردة في تصريحاته الجبائية المرسلة إلكترونيا للمصالح الضريبية؛
- ثم يوجه التصريح الجبائي الإلكتروني بعد التأكيد النهائي من طرف المكلف بالضريبة على صحة المبالغ الضريبية الواردة في تصريحه إلى الخزينة العمومية أين يقتطع تلقائيا مبلغ الضريبة المفروضة عليه.¹

الفرع الثالث: امتيازات النظام المعلوماتي "جبايتك":

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيمايلي:

1- فيما يخص الإدارة.

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الاجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، التعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين امكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛²
- الحصول على الجداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛

¹ - سعيدة سليمان، ملاك قارة، مرجع سابق، ص366.

² - أحمد حنيش، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 95.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2- فيما يخص المكلفين بالضريبة.

- اجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى استثمارته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه؛
- الاطلاع على دينه الجبائي كله؛
- طلب الشهادات الجبائية؛
- تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط... وغيرها)؛
- طلب امتيازات جبائية.¹

الفرع الثالث: البوابة الجديدة للتصريح عن بعد "Moussahama'tic".

"مساهمتك" بوابة مخصصة للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب، والتي لا تتوفر على مراكز للضرائب وعلى مراكز جوارية وغير مجهزة بنظام المعلومات "جبائتك".²

1- تعريف البوابة الرقمية "مساهمتك".

بوابة "مساهمتك" هي منصة رقمية حديثة تم تطويرها من قبل المديرية العامة للضرائب لتسهيل عملية التصريح ودفع الضرائب عن بعد. تعتبر هذه البوابة إضافة نوعية للخدمات الالكترونية التي تقدمها المديرية،³ حيث تتيح للمواطنين والشركات إنجاز معاملاتهم الضريبية بكل سهولة ويسر عبر الانترنت. وذلك بإستخدام بطاقات الدفع الالكتروني عن بعد عبر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أو بطاقة الدفع مابين البنوك (CIB).

¹ - أحمد حنيش، مرجع سابق، ص 95.

² - حياة برحون، مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد 2، 2024، ص 149.

³ - عن الموقع <https://www.mf.gov.dz>، يوم 2025/5/4.

2- خطوات استخدام البوابة الرقمية "مساهمتك".

- الولوج إلى الموقع الإلكتروني التالي [/https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar](https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar)
- إنشاء حساب، يمكن للمستخدمين تسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور؛
- اختيار الخدمة التي يرغب المستخدمون في استخدامها، سواء كانت التصريح بالضرائب أو دفعها أو الإطلاع على المعلومات؛
- إدخال البيانات والمعلومات المطلوبة بدقة وصحة عالية؛
- تقديم الطلب بعد إدخال البيانات، وإمكانية متابعته ومعالجته.

3- الخدمات التي تقدمها بوابة "مساهمتك".

- التصريح بالضرائب: تمكن "مساهمتك" المكلفين بالضريبة من تقديم تصريحاتهم الضريبية إلكترونياً، سواء كانت تصريحات دورية أو سنوية، وذلك في أي وقت ومن أي مكان.
- دفع الضرائب: توفر البوابة خدمة دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونياً، مما يغني عن الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضرائب.
- تتبع التصريحات: يمكن للمستخدمين من خلال "مساهمتك" تتبع حالة تصريحاتهم المقدمة، والاطلاع على أي مستجدات تطرأ عليها؛
- الاطلاع على المعلومات الضريبية: تتيح البوابة للمستخدمين الوصول إلى مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى معلومات حول الإجراءات الضريبية المختلفة.

الفرع الرابع: منصة "طابعكم tabioucom".

- منصة "طابعكم" تطبيق تم إنشاؤه وتطويره من طرف المديرية العامة للضرائب بكفاءات جزائرية، وهي منصة رقمية تهدف إلى تسهيل عملية دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً وعن بعد.¹

¹ - عن الموقع <https://www.mf.gov.dz>، مرجع سابق.

1- تعريف منصة "طابعكم".

منصة طابعكم هي منصة جديدة للخدمات الرقمية، حيث تتيح إمكانية الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية على مدار 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع بسرعة وأمان دون الحاجة إلى التنقل.

2- خطوات استخدام منصة "طابعكم".

- الولوج للموقع الإلكتروني <https://tabioucom.mf.gov.dz/guide>
- ملئ استمارة المعلومات الشخصية،
- التحقق من المعلومات الشخصية واختيار فئة ونوع الوثيقة؛
- التأكد من المعلومات المتعلقة بنوع الوثيقة وتعريف حق الطابع المطلوب؛
- دفع حق الطابع المطلوب عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية (إدخال بطاقة الدفع البنكية أو الذهبية)؛
- بمجرد دفع حق الطابع يمكن للمكلف القيام بتحميل وطباعة الطابع.¹

3- مزايا منصة "طابعكم".

تتمثل مزايا منصة طابعكم في:

- توفير الوقت والجهد: تجنب الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب البريد أو المراكز الجوارية لدفع حقوق الطوابع الجبائية؛
- سهولة الاستخدام: تصميم بسيط وواجهة مستخدم سهلة التنقل تجعل عملية الدفع ميسرة للجميع؛
- الأمان: توفر المنصة نظام دفع آمان يحمي معلومات المستخدمين المالية والشخصية؛
- إمكانية الوصول على مدار الساعة: يمكن للمستخدمين الوصول إلى المنصة وإجراء الدفعات في أي وقت (7/7 أيام و 24/24 ساعة) ومن أي مكان.²

الفرع الخامس: بوابة التقييم الجبائي الإلكتروني NIF.

Nif أو ما يعرف برقم التعريف الجبائي هو رقم وطني وضع لتسهيل الخدمات الجبائية.

¹ حياة برحمون، مرجع سابق، ص 150.

² نفس المرجع، ص 150.

1- تعريف بوابة التقييم الجبائي الإلكتروني.

بوابة التقييم الجبائي الإلكتروني هي خدمة تقدمها المديرية العامة للضرائب، تهدف هذه البوابة إلى تسهيل عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والشركات.

2- الخدمات التي تقدمها البوابة.

تقوم بوابة التقييم الجبائي الإلكتروني على الخدمات التالية:

- طلب رقم التعريف الجبائي: يمكن للمستخدمين من خلال البوابة تقديم طلب للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بهم، سواء كانوا أفراداً أو شركات عبر الرابط [/https://nifenligne.mfdgi.gov.dz](https://nifenligne.mfdgi.gov.dz)
- تتبع الطلب: يمكن للمستخدمين تتبع حالة الطلب المقدم للاطلاع على آخر المستجدات بشأنه؛
- طباعة شهادة التسجيل الجبائي: بعد الموافقة على الطلب، يمكن للمستخدمين طباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة بهم من خلال البوابة؛
- تأكيد شهادة التسجيل الجبائي: يمكن للمستخدمين التأكد من صحة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة بهم عن طريق البوابة.¹

3- كيفية استخدام البوابة.

للاستفادة من خدمات البوابة، يجب على المستخدمين اتباع الخطوات التالية:

- زيارة البوابة: الدخول إلى بوابة التقييم الجبائي الإلكتروني من خلال الموقع التالي [/https://nifenligne.mfdgi.gov.dz](https://nifenligne.mfdgi.gov.dz)
- إنشاء حساب: إنشاء حساب جديد على البوابة إذا لم يكن المستخدم يمتلك حساباً بالفعل وذلك باستخدام رقم السجل التجاري والإيميل الشخصي؛
- تسجيل الدخول: تسجيل الدخول إلى البوابة باستخدام المعلومات المسجلة مسبقاً؛
- تقديم الطلب: اختيار الخدمة المطلوبة (طلب رقم التعريف الجبائي، تتبع الطلب... إلخ.) وملء الاستمارات المطلوبة؛

¹ - عن الموقع <https://www.mf.gov.dz>، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

- متابعة الطلب: في حالة تقديم الطلب، يمكن للمستخدم تتبع حالة الطلب من خلال البوابة؛
 - طباعة الشهادة: بعد الموافقة على الطلب، يمكن للمستخدم طباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة به.¹
- المطلب الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر.**

تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر عدة تحديات، من بينها ضعف البنية الرقمية، نقص الكفاءات ومقاومة التغيير في بعض القطاعات، ورغم هذه الصعوبات، لكن هناك جهود مستمرة لتجاوزها وتحقيق أداء إداري أفضل. وتتمثل التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تحديات إيجابية وتحديات سلبية نذكر منها:

1- الإيجابيات.

- تعميم تقنية الربط عن بعد عبر الإنترنت بين مصالح الإدارة الضريبية: لتعزيز التعاون والتنسيق وسهولة وصول المصالح إلى المعلومات الضرورية حسب اختصاصاتها؛
- اعتماد تقنية جديدة للحصول على رقم التعريف الضريبي: حيث يمكن للممول إرسال طلب التقييم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل عليه الحصول على هذا الرقم بسرعة من خلال الموقع الإلكتروني؛
- وضع نظام للتصريح عن بعد: بحيث يتيح للممولين إمكانية تقديم تصريحاتهم الضريبية عبر الإنترنت من خلال موقع "جبايتك" المخصص لذلك. كما يمكنهم الحصول على المستخرج الضريبي بإدخال معلوماتهم على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية؛
- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب: يعمل كنافذة للمعلومات الضريبية من منشورات وتصريحات وقوانين وغيرها، ويتيح التفاعل مع مستخدمي الإنترنت ونقل انشغالاتهم؛
- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: في إطار استراتيجية جديدة لتطوير آليات الفحص وتكييفها مع التجارة الإلكترونية واعتماد نظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية من قبل الشركات والمؤسسات.²

2- السلبيات.

- نقص الإلمام التشريعي: حيث تعتبر المنظومة القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية شحيحة ولا تغطي جميع جوانب الإدارة الإلكترونية وكيفية تنفيذها، على عكس الدول التي جهزت ترسانة قانونية لتغطية كل ما يتعلق بالبرنامج الإلكتروني؛

¹ - نفس المرجع.

² - جلال مرزوقة حسين ذيب، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في تقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياته، مرجع سابق، ص 532.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية: حيث يعتمد نجاح برنامج الرقمنة على توفير المتطلبات التقنية من توصيلات أرضية وخلوية وتكنولوجيا معلومات وشبكات اتصالات بالإضافة إلى شبكة الإنترنت العالمية، إلا أن ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات يشكل عائقاً¹.

¹ - نفس المرجع، ص532.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

المبحث الثالث: تأثير الإدارة الجبائية الرقمية على التهرب الضريبي ووسائل الحد منه.

يتناول هذا المبحث دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي، من خلال استعراض مدى فاعليتها في مكافحة التهرب، وطرق تطبيقها في النظام الضريبي، بالإضافة إلى تحليل انعكاساتها على تحسين كفاءة الأداء الضريبي وتعزيز الشفافية.

المطلب الأول: مدى مساهمة تطبيق الإدارة الجبائية الرقمية في مكافحة التهرب الضريبي.

تلعب الإدارة الجبائية الرقمية دورا هاما ومحوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، وذلك يعود إلى أن الرقمنة تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الجبائية، كما تسمح باختصار الوقت والجهد في القيام بمهامها، اكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة إلكترونيا، كما تسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل والانتظار وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا انه بالتمتع الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل الإدارة الجبائية الرقمية، نجد أن الجزائر ما زالت لم تحقق هذه الأهداف، وبالتالي عدم مساهمتها في مكافحة التهرب الضريبي، وهذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها:

1- عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن تطبيق فكرة الإدارة الجبائية الرقمية يقتضي توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو الأمر الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها، إلى أنه بالرجوع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب انه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الانترنت وغيرها.

2- غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني.

إن عملية تقديم التصريحات الكترونيا تلعب دورا هاما في عملية مكافحة التهرب الضريبي، إلى أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الالكتروني بالنسبة لكل الفئات إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.¹

¹ - مريم مسقم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 3، العدد 5، 2020، ص 523.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

3- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية.

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الرقمية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الرقمية، ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

4- عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الالكترونية.

يحتاج نجاح تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية ضرورة توفير متطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات و كذلك حمايتها من الاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الالكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فإن هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الالكتروني والخصوصية والاحتيال التي يمكن أن تقع من جراء سرقة البيانات وهو ما وقعت فيه الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية¹.

المطلب الثاني: طرق الحد من الهرب الضريبي في إطار رقمنة الإدارة الجبائية.

أصبحت الرقمنة الجبائية تعد من أهم الوسائل الحديثة لمواجهة التهرب الضريبي، إذ تمكن من تتبع العمليات المالية بدقة، وتعزز من شفافية المعاملات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، مما يساهم في الحد من هذه الظاهرة. ويتجلى دورها في النقاط التالية:

1- اعتماد تكنولوجيا المعلومات.

تهدف عملية اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية إلى الحد من التهرب الضريبي وتقليص حجمه من خلال حلول رقمية، وقد تعددت تلك الحلول الرقمية المتبعة من الحكومات، فعلى سبيل المثال في كل من أستراليا والمملكة المتحدة ودول أخرى تتلقى فيها السلطات الضريبية بيانات الأجور التي يدفعها أصحاب المؤسسات فور صرفها مما يعزز الشفافية والرقابة الفورية. أما في البرازيل وروسيا، فتمكن أنظمة الفوترة الإلكترونية السلطات من الإطلاع على بيانات مبيعات الشركات لحظة تنفيذها، مما يساهم في كشف محاولات التهرب الضريبي المباشر².

كما قامت الإدارة الضريبية الجزائرية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي اسباني Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور في الامام

¹ - مريم مسقم، مرجع سابق، ص 524.

² - هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، العدد 2، 2019، ص 3. "بتصرف".

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة وخصوصيته، وكذلك سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الضريبية.

2- تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية.

اعتمدت السلطات العمومية خطة استراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي وتعزيز وتشديد اساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.¹

3- التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية.

ساهمت الرقمنة الجبائية بشكل ملموس في رفع مستويات التحصيل الضريبي، سواء من حيث الضرائب المباشرة أو غير المباشرة. فقد أدت أنظمة التحصيل والدفع الإلكتروني، كجزء من عملية رقمنة الإدارة الضريبية إلى تحسين كفاءة التحصيل وتقليص الفجوات الجبائية كما ساعدت هذه الأنظمة في توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل إجراءات الإقرار والتصريح الضريبي عبر المنصات الرقمية مما شجع عددا أكبر من المكلفين على الامتثال الطوعي، إضافة إلى ذلك فإن الفوترة الإلكترونية ساهمت في تتبع المعاملات التجارية بشكل أكثر دقة وشفافية، مما حد من التلاعب في الفواتير والإخفاء الجزئي أو الكلي للمداخيل، وبالتالي عزز من قدرة الإدارة الجبائية على رصد الأنشطة الاقتصادية وتحقيق العدالة الضريبية.²

4- أنظمة الدفع الإلكتروني.

من خلال فرض أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز استخدام البطاقات البنكية، يمكن للحكومات مراقبة وتحليل التدفقات المالية بشكل أفضل، مما يساهم في الكشف عن الأنشطة غير المصرح بها وتبادل المعلومات دوليا، حيث تساهم الرقمنة في تعزيز التعاون الدولي بين السلطات الضريبية. من خلال منصات تبادل لمعلومات الرقمية يمكن للدول تبادل البيانات المالية للمكلفين بالضرائب بشكل سريع وفعال، هذه الخطوة تساعد في منع التهرب الضريبي عبر الحدود وتحسين الالتزام الضريبي العالمي.³

¹- أحمد وشان، بن علي بلعزوز، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، العدد 17، 2017، ص-ص 69-70.

²- هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 2.

³- جلال يساوي، الرقمنة: ركيزة أساسية للحد من التهرب الضريبي، عن الموقع <https://elbadilabc-ar.dz>، صحيفة البديل، يوم 2025/4/6.

5- إدخال عدد أكبر من التقارير.

تعمل على دمج المعلومات المتعلقة بالعمليات الإدارية الواردة من الوسطاء الحاليين وجهات حكومية أخرى، بالإضافة إلى المكلفين بدفع الضرائب والإدارات الضريبية المختلفة. ومع توفر تقنية التشغيل الرقمي ضمن النظام الجبائي سيصبح من السهل الكشف عن جميع محاولات التهرب الضريبي.

6- الاعتماد على أنظمة تقارير أكثر موثوقية.

هذا من خلال رقمنة الفواتير الضريبية وسجلات النقد عبر الأنترنت وبناء قواعد ضريبية أساسية في برامج المحاسبة، ما تسهم هذه التقارير في حصر وتتبع دافعي الضرائب وإخضاعهم لرقابة مالية رقمية وبهذا الحد من التهرب الضريبي.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي.

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة التهرب الضريبي يبين أنه على الرغم من أن قانون الضرائب يلزم المكلف بأن يقدم اقرارا صحيحا ودقيقا عن دخله، إلا أنه من المكلفين من يسعى إلى اخفاء بعض دخله، فلا يظهر في اقراراته بهدف عدم أداء الضريبة أو بعضها، معتمدا عن حقيقة أن الإدارة الضريبية ليس في امكانها الوصول إلى معلومات كافية عن جميع دخوله، وحتى إذا ما خضع هذا الاقرار للفحص من قبل الإدارة الضريبية فإن احتمال أن يبقى جزء من الدخل غير معلوم قائم، أو أن اكتشاف هذا الدخل يؤدي إلى توقيع عقوبة على المكلف أقل من المنفعة التي تعود عليه بسبب التهرب الضريبي.

بما أن الرقمنة أتاحت للمكلف وسائل جديدة للتهرب من خلال القدرة على اخفاء المعلومات وتخويرها عن طريق برامج خاصة، فإنها أتاحت أيضا للإدارة الضريبية قدرا وافرا ومتنوعا من المعلومات، يمكنها من تتبع دخول المكلفين والتأكد من حقيقة اقراراتهم وفي أسرع وقت مما يجعل المكلف يفكر كثيرا قبل أن يحاول اخفاء بعض أو كل دخله، خاصة إذا كانت العقوبات التي تفرضها قوانين الضرائب شديدة الأثر ورادعة للمتهربين، كما تساعد الرقمنة في أن تلعب المؤسسات المالية دور الطرف الثالث بين المكلف والإدارة الضريبية، الذي يقر بالمعاملات التي تتم من خلالها إلى الإدارات الضريبية، كما أن الرقمنة ستكون سبب مباشر في تحرير المبادرة وخلق شفافية في مختلف التعاملات الإدارية،² وستسمح هذه الاجراءات أيضا باستقطاب الأموال المهدورة أو التي لا يرغب أصحابها في دفع

¹ - نسرين فوزي اللواتي، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب.. خارطة طريق الاقتصاد المستدام، من الموقع

<https://gate.ahram.org.eg/News/2692149.aspx>، يوم 2025/4/6.

² - أحمد حنيش، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الجبائي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 99.

الفصل الثاني: الرقمنة الجبائية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.....

مستحقات الدولة، كما أن الإدارة الالكترونية وتعميم الرقمنة تسمح بتعزيز التحصيل الضريبي باعتماد الشفافية في التعامل مع المستثمرين، وكذا التصريح الاجباري لرقم الأعمال والأرباح والثروة والممتلكات ما يخلق سهولة في التعامل، لذلك يجب أن تكون لمصلحة الضرائب علاقة الكترونية آلية مع مختلف القطاعات الأخرى.

كما تسمح الرقمنة بزيادة كفاءة النظام الضريبي ووضوحه وهو ما يساعد الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بأقل تكلفة والحد من التهرب الضريبي، كما تساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة تبسيط وتحسين الخدمات الضريبية، بما أن رقمنة الضرائب جزء من الجهود الحكومية لتطبيق الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات واستخدام البيانات العامة والشخصية، كما أن الرقمنة تسمح بالوضوح والشفافية وتبسيط النظام الضريبي لأن الأنظمة المعقدة سبب رئيسي للتهرب الضريبي.

كما يسمح فحص المعلومات باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي من ربح الوقت واستهداف العمليات والتصاريف التي تمثل مشروع تهرب ضريبي، وذلك بشكل الكتروني مبني على تقاطع المعلومات المصرح بها مع تلك التي تم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المندمج لإدارة الضرائب، أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء إدارة الجمارك، المحافظة العقارية، البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي، حيث تشكل هذه المعالجة الرقمية ضمانا للموضوعية والعدالة بين كافة المكلفين.¹

¹ - أحمد حنيش، مرجع سابق، ص 99.

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل خطوة محورية نحو بناء منظومة جبائية عصرية حيث تبين من خلال المباحث أن الرقمنة لا تقتصر على تحويل الإجراءات الورقية إلى إلكترونية فحسب، بل تتعداها لتشكّل أداة فعالة في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي مما يجعلها أداة جوهرية في تحقيق العدالة الجبائية.

فقد أظهرت التجربة الجزائرية في هذا المجال من خلال إنشاء بوابات إلكترونية مثل "جبائتك"، "مساهمتك"، و"طابعكم"، أن هناك مجهودا واضحا لتقريب الإدارة الجبائية من المكلفين وتسهيل الإجراءات وكذا تحقيق سرعة الأداء والشفافية، وهو ما يشكل مؤشرات إيجابية على سعي الدولة لعصرنة القطاع الجبائي ورفع مستوى أدائه، كما أظهرت العلاقة الوثيقة بين الرقمنة والتهرب الضريبي في قدرتها على تقليص التدخل البشري وتسهيل عملية التتبع، توفير قواعد بيانات دقيقة وفورية، غير أن كل هذه الجهود تظل ناقصة ما لم تدعم ببنية تحتية رقمية قوية، وتكوين مستمر للموارد البشرية ونشر الثقافة الرقمية الجبائية لدى المكلفين.

ومع أن الجزائر شرعت في مسار الرقمنة بخطى واضحة، فإن الرهان الأكبر يكمن في تبني هذا التوجه كإصلاح هيكلي عميق لا كحل تقني ظرفي، وبالتالي فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في رقمنة الإجراءات، بل في رقمنة التفكير الجبائي وصياغة علاقة جديدة بين الدولة والمكلف، قائمة على الثقة، الشفافية والمسؤولية المتبادلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قائمة
CDI للفترة (2021-2024)

تمهيد:

يشكل هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، والذي نسعى من خلاله إلى الكشف عن مدى إسهام رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال إسقاط الإطار النظري لدراسة على الواقع العملي من خلال دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية قالمة، بالإعتماد على بيانات ومعطيات تم جمعها من مصلحة الضرائب خلال الفترة الممتدة من 2021-2024.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر رقمنة الإدارة الجبائية وتقليص التهرب الضريبي، خاصة فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني، التصاريحات الإلكترونية، ومدى تأثيرهما على مستوى التحصيل الجبائي وسلوك المكلفين بالضريبة، إلى جانب تقييم الأثر الحقيقي للرقمنة على تقليص التهرب الضريبي من خلال رصد رقم الأعمال (المصرح به-وغير المصرح به) الذي يؤكد نجاح هذا التوجه.

وبناء على هذا السياق قمنا بصياغة هذا الفصل في ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: تعريف عام لمركز الضرائب قالمة CDI.

المبحث الثاني: التحول الرقمي لمركز الضرائب من خلال مؤشرات 2021-2024.

المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء تطور رقم الأعمال والفجوة الضريبية 2021-2024.

المبحث الأول: تعريف عام لمركز الضرائب قالمة CDI.

يعد مركز الضرائب لولاية قالمة من المؤسسات الجبائية الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ السياسة الجبائية على مستوى الولاية، من خلال تنظيم وتحقيق العدالة الضريبية وضمان تحصيل الإيرادات الجبائية بفعالية. يهدف هذا المبحث إلى التعريف بهذا المركز، مع تسليط الضوء على الهيكل التنظيمي والصلاحيات والمهام المكلف بها لتحقيق أهداف النظام الجبائي للولاية.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب وهيكله التنظيمي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مركز الضرائب وهيكله التنظيمي.

الفرع الأول: التعريف بالمركز.

شهدت الإدارة الجبائية العامة في الجزائر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف في مجملها إلى تحديث وتطوير بنيتها التنظيمية، بما يعزز من فعاليتها في أداء مهامها، ويرفع من مستوى العلاقة مع المكلفين بالضريبة. وقد تميز هذا التنظيم الجديد بعدة جوانب أساسية، من أبرزها:

1- استحداث مديريات متخصصة: مثل مديرية العلاقات العمومية والاتصال، ومديرية الإعلام والتوثيق، وذلك بهدف تعزيز آليات التواصل والتفاعل بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، مما يساهم في نشر الثقافة الجبائية وتحسين صورة الإدارة أمام المواطنين.

2- إنشاء مصلحة التحريات الجبائية: التي تتكون من خمس مديريات جهوية، وقد جاء ذلك كخطوة لتقوية أجهزة الرقابة وتكثيف إجراءات المتابعة على مستوى المديريات الجهوية والولائية، بما يضمن تحقيق عدالة جبائية أكبر.

3- إقامة مراكز الضرائب¹ (CDI) والمراكز الجوارية: (CPI)²: وهي مؤسسات تهدف إلى تجسيد مبدأ الإدارة الجبائية القريبة من المواطن، من خلال تركيز الجهود على تحسين الخدمة الجبائية وتقديمها بشكل أكثر فاعلية للمكلفين بالضريبة.

وفي هذا الإطار، سنركز اهتمامنا على **مركز الضرائب لولاية قالمة (CDI)** : والذي يمثل محور الدراسة الميدانية لموضوع بحثنا. وقد تم إنشاء هذا المركز استنادًا إلى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وتحديد صلاحياتها.

يُعد مركز الضرائب بقالمة نقطة الارتكاز الأساسية للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، إذ يُمثل وحدة تسيير موحدة تسند لها كافة المهام المرتبطة بالإدارة الجبائية بما في ذلك التسيير، التحصيل، الرقابة، وتسوية المنازعات الجبائية، تحت إشراف مباشر من رئيس المركز. ويجدر بالذكر أن هذه المهام كانت فيما مضى موزعة بين المفتشيات، القباضات، ومديريات الضرائب الولائية، ما يجعل من إنشاء هذا المركز خطوة كبيرة نحو مركزية الخدمة وتحسين الأداء الإداري.

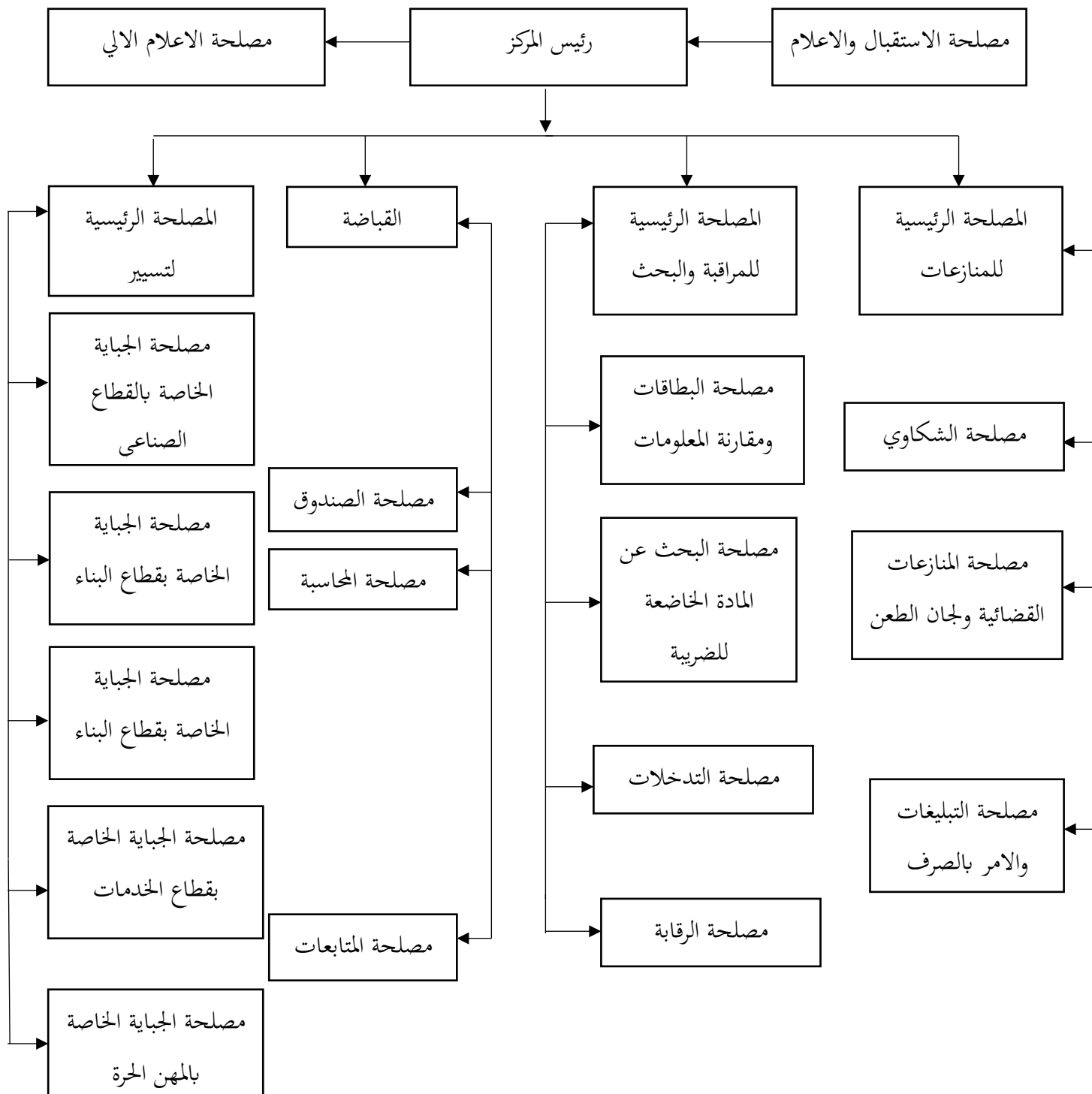
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.

حسب المادة 88 من القانون المالية لسنة لموافق 12 جانفي سنة 1988، نظم مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية وقابضة ومصالحتين، سنحاول التطرق بالتفاصيل لوظائف كل مصلحة من هذه المصالح أما الهيكل التنظيمي سنوضحه من خلال الشكل التالي:

¹- CDI – Centre des Impôts مراكز الضرائب

²- CPI – Centre de Proximité des Impôts المراكز الجوارية

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قائلة (CDI).



المصدر: المديرية العامة للضرائب حسب التنظيم العام لمراكز الضرائب.

المطلب الثاني: مهام وصلاحيات مركز الضرائب.

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

الفرع الاول: المصلحة الرئيسية للتسيير.

تقوم هذه المصلحة بتسيير ومراقبة ملفات المكلفين بالضريبة، من حيث تسجيلها في النظام الرقمي للمركز وإعطائها رقم تسلسلي وكذا مراقبة كل الملفات على اساس المراقبة الشكلية. ويندرج ضمن هذه المصلحة الرئيسية خمس مصالح فرعية وهي:

- 1- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- 2- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- 3- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- 4- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- 5- المصلحة المكلفة بجباية قطاع المهن الحرة.

الفرع الثاني: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.

تتمثل مهام هذه المصلحة في إجراء البحوث حول المعلومات الجبائية، وتحليلها وتخزينها من أجل استغلالها، اقتراح عمليات مراقبة، وتحديد مكانها وزمانها وفقا للمؤشرات، والرقابة على أساس الوثائق الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وكذا متابعة تنفيذ برامج الرقابة والمساهمة في إعداد الجداول الإحصائية والتقارير الدورية، وتنفرع هذه المصلحة إلى أربع مصالح فرعية، منها:

1- مصلحة البطاقات والمقارنات.

وتشمل مهامها:

- جمع وتحليل المعلومات من مختلف المصادر، سواء إعلامية أو تلك الخاصة بالتصريح الضريبي؛
- تتبع ملفات المكلفين بالضريبة والقيام بالمقارنات بين المعطيات المختلفة؛
- معالجة المعلومات التي يتم جمعها من المصالح المختلفة واستغلالها واسترجاعها عند الحاجة؛

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2- مصلحة البحث عن المادة الضريبية.

وتتمثل مهامها فيما يلي:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومات الجبائية تحت عنوان تنفيذ حق الإطلاع؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3- مصلحة التدخلات.

وتتكفل بالمهام التالية:

- إنجاز وتبليغ التدخلات المتعلقة بتنفيذ الحق في التحقيق وحق الإطلاع والمراقبة عند المرور، إضافة إلى مختلف التدخلات الميدانية في أماكن تواجد المكلفين من أجل تحديد وعائهم الجبائي وتقييمه؛
- اقتراح إخضاع المكلفين بالضريبة للمراقبة المستندية أو الميدانية استناداً إلى المعطيات والاستعلامات المتوفرة.

4- مصلحة المراقبة.

وتشمل مهامها مايلي:

- إعداد برامج المراقبة بناءً على المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد تقارير إحصائية دورية توضح مدى تقدم تنفيذ برامج المراقبة.

الفرع الثالث: المصلحة الرئيسية للمنازعات:

تتمثل في دراسة كل طعن يُقدّم إلى مركز الضرائب، سواء تعلق بفرض ضريبة أو زيادات أو غرامات أو عقوبات صادرة عن الإدارة المركزية، بالإضافة إلى طلبات استرجاع الاقتطاعات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، وكذا متابعة القضايا المطروحة أمام الجهات القضائية المختصة، ويندرج ضمنها ثلاث مصالح فرعية هي:

1- مصلحة الاحتجاجات.

وتكلف بـ:

- استقبال ودراسة الطعون المقدمة، سواء كانت هادفة إلى استرجاع الحقوق أو الطعن في القرارات أو تقديم مطالبات بخصوص أشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2- مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن.

وتتمثل في:

- المنازعات القضائية.

مكلفة بـ:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوي أمام الجهات الرقابية المختصة؛
 - تمثيل الإدارة الجبائية والدفاع عن مصالحها أمام الجهات القضائية عند الاعتراض على فرض الضرائب.
- لجان الطعن: مكلفة بـ:
 - دراسة الاحتجاجات أو الطلبات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، ثم عرضها على لجنة المصالحة أو لجنة الطعن المختصة؛
 - تلقي الطلبات الصادرة عن قابضي الضرائب، والمتعلقة بالتصريح بعد إمكانية التحصيل أو طلبات إخلاء الذمة، أو تأجيل دفع الأقساط الضريبية أو الرسوم أو الحقوق غير القابلة للتحصيل، وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3- مصلحة التبليغ والأمر بالصرف.

تتكفل هذه المصلحة بـ:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة في إطار مختلف أنواع الطعون؛
- إصدار أوامر الصرف الخاصة بالإلغاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة، مع إعداد الشهادات الإدارية ذات الصلة.

الفرع الرابع: مصلحة الاستقبال والإعلام.

تعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس مركز الضرائب، وتُعنى بـ:

- استقبال المكلفين بالضريبة وتقديم المعلومات والتوجيهات اللازمة لهم؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالوعاء الضريبي، خاصة ما يتعلق بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات والتوجيهات لفائدة المكلفين التابعين لاختصاص المركز.

الفرع الخامس: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

تقوم بـ:

- استغلال وتأمين التطبيقات المعلوماتية وتسيير صلاحيات الاستخدام ورخص الدخول؛
- إحصاء احتياجات المصالح من عتاد ولوازم وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

الفرع السادس: القبضة. تُعنى بـ:

- متابعة عمليات الدفع التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، سواء كانت تسديدات تلقائية أو مبنية على الجداول العامة أو الفردية الصادرة بحقهم، وكذلك متابعة وضعياتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك المحاسبة وفقا لقواعد المحاسبة العامة، وإعداد حسابات التسيير الموجهة إلى مجلس المحاسبة.

و تتكون القبضة ثلاث مصالح هي:

1- مصلحة الصندوق.

2- مصلحة المحاسبة.

3- مصلحة المتابعات.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في مركز الضرائب لولاية قالة من خلال مؤشرات (2021-2024).

يشكل التحول الرقمي في مركز الضرائب لولاية قالة خطوة مهمة نحو تحسين الأداء الإداري وتسهيل الخدمات للمواطنين. ويهدف هذا المبحث إلى عرض تطور التصريحات الإلكترونية وعمليات الدفع الرقمي خلال الفترة من 2021 و2024، وتعكس هذه المؤشرات مدى تبني الإدارة والمكلفين بالضريبة للرقمنة.

المطلب الأول: تطور التصريحات الجبائية الورقية مقابل الإلكترونية في مركز الضرائب لولاية قالة-2021 (2024)

عرفت التصريحات الجبائية الإلكترونية بمركز ضرائب قالة تطورًا واضحًا بين 2021 و2024، مما يعكس نجاح جهود الرقمنة وتعزيز الشفافية في المعاملات الجبائي، والجدول التالي يوضح الكثافة الجبائية من التصريحات الورقية والإلكترونية.

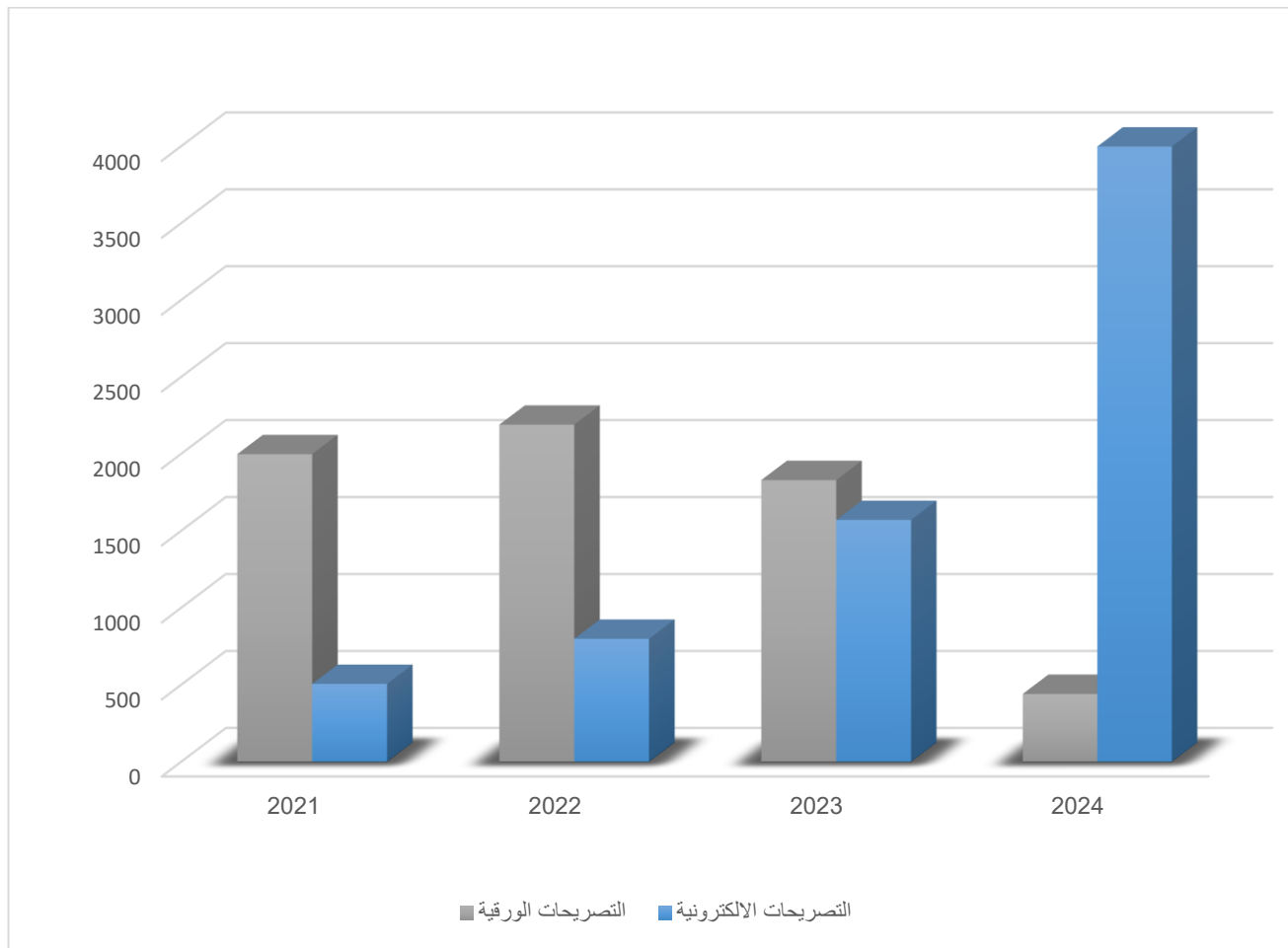
الجدول رقم 02: تطور عدد التصريحات الجبائية الورقية والإلكترونية بمركز ضرائب ولاية قالة خلال الفترة من (2021-2024).

السنوات	الكثافة الجبائية	التصريحات الورقية	نسبة %	التصريحات الإلكترونية	نسبة %
2021	2502	1998	79.85%	506	20.23%
2022	2989	2190	73.29%	799	26.74%
2023	3401	1830	53.81%	1571	46.19%
2024	4439	441	9.94%	3998	90.06%

المصدر: مركز الضرائب لولاية قالة (القبضة الرئيسية للمركز). وحدة القياس: عدد وتصريحات ونسب

وانطلاقًا من أهمية التحول الرقمي في الإدارة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بالتصريحات الجبائية عن بُعد، قمنا بصياغة المعطيات الخاصة بالفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 في شكل أعمدة بيانية. ويهدف هذا التمثيل البياني إلى توضيح التطور الحاصل في التصريحات الإلكترونية مقارنة بالورقية.

الشكل رقم 03: توزيع التصاريحات الجبائية الورقية والالكترونية خلال الفترة من 2021-2024.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- تحليل تطور التصاريحات الورقية مقابل التصاريحات الالكترونية.

تشير المعطيات الخاصة بتطور التصاريحات الجبائية بمركز الضرائب لولاية قالة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 إلى وجود تحولات واضحة في نمط التصريح الضريبي.

• سنة 2021.

- هذه السنة كان الاعتماد على التصاريحات الورقية أكثر، حيث تم تسجيل 1998 تصريحاً ورقياً مقابل 506 فقط الكترونياً، مما يدل على أن الرقمنة كانت لا تزال في بدايتها؛
- قلة استخدام التصاريحات الالكترونية تعكس محدودية الوعي الرقمي آنذاك، رغم بدء التوجه نحو اعتماد هذه الوسائل الحديثة؛

- ظل النظام الجبائي يعتمد على اساليب تقليدية، إلى جانب استخدام أرقام جبائية تصدر محليا كل الأقاليم مما قيد حركة المكلفين وإعاقة المعاملات بين المناطق ومع غياب الرقم الوطني الواحد NIF¹ بقى التنسيق الرقمي محدودا لاحقا حيث شكل تعميم NIF على المستوى الوطني نقطة تحول، حيث ساهم في توحيد المعطيات وتسهيل الاجراءات الجبائية ودعم فاعلية التحول الرقمي.

● سنة 2022.

بلغ إجمالي الكثافة الجبائية 2989 تصريحًا، مسجلًا ارتفاعًا مقارنة بسنة 2021 بفارق 487 تصريحًا. وقد سُجِّلَت 2190 تصريحًا ورقيًا، مقابل 799 تصريحًا إلكترونيًا، ما يُظهر تطورًا نسبيًا في استخدام المنصات الرقمية مقارنة بالسنة السابقة التي عرفت 506 تصريحًا إلكترونيًا. هذا الارتفاع يُعزى إلى جملة من العوامل:

- ارتفاع رقم الأعمال المسجل لدى الإدارة الجبائية نتيجة توسع النشاط الاقتصادي؛
- انتقال عدد من المكلفين بالضريبة من النظام الجزائي إلى النظام الحقيقي ما ساهم في تحسين دقة البيانات الجبائية؛
- اعتماد أكبر على التصريحات الإلكترونية مع بداية إلزامية تطبيق الرقمنة؛
- تحسن ملحوظ في تجاوب المكلفين مع المنصات الإلكترونية، وزيادة الوعي بأهميتها.

● سنتي 2023-2024.

- شهدت سنة 2023 تطورًا ملحوظًا في مسار التصريحات الجبائية، حيث ارتفعت الكثافة الجبائية إلى 3401 تصريحًا مقارنة بـ 2989 في السنة التي سبقتها. وتم تسجيل 1571 تصريحًا إلكترونيًا، أي ما يمثل حوالي 46% من إجمالي التصريحات، في مقابل 1830 تصريحًا ورقيًا. هذا التغير يُعبر عن تسارع وتيرة الرقمنة وتزايد اعتماد المكلفين بالضريبة على القنوات الإلكترونية، بفضل تحسن الوعي وفعالية النظام الرقمي.

رقم التعريف الجبائي. NIF: Numéro d'Identification Fiscale.¹

- أما في سنة 2024، فقد عرفت الإدارة الجبائية قفزة نوعية في الأداء الرقمي، حيث بلغت الكثافة الجبائية 4439 تصريحًا وهو أعلى رقم خلال الفترة المدروسة. وارتفع عدد التصريحات الإلكترونية إلى 3998 أي ما يفوق 90% من مجموع التصريحات، في حين انخفضت التصريحات الورقية إلى 441 فقط.

هذا التحول الحاسم يُبرز نجاح الرقمنة كخيار استراتيجي، ويؤكد أن التصريح الإلكتروني لم يعد مجرد خيار بل أصبح الأداة الأساسية في المعاملات الجبائية.

• ويعود هذا التحول الجذري إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

- تعديل قانون المالية الذي أدى إلى تحويل عدد من الأنشطة من النظام الجزائي إلى النظام الحقيقي؛
- الصرامة في تطبيق الرقمنة من طرف الإدارة الجبائية، مع إلزام فئات معينة بالتصريح الإلكتروني؛
- تزايد وعي المكلفين بالضريبة بأهمية الرقمنة، بفضل انتشار استخدام المنصات الإلكترونية مثل "جبايتك" و"طابعك"؛
- بالإضافة إلى ذلك فإن توفير الوقت والجهد وسهولة الإجراءات شجع العديد من المكلفين على التخلي عن التصريح الورقي نهائيًا.

• هذا التحول السريع خلال سنة واحدة فقط يعكس نجاح جهود الرقمنة وتحولها من خيار إداري إلى واقع عملي مطبق على نطاق واسع.

المطلب الثاني: تطور عمليات الدفع (الإلكتروني-النقدي).

في ظل التحولات الرقمية التي تعرفها الإدارة الجبائية الجزائرية، أصبح الدفع الإلكتروني واحدًا من أبرز المؤشرات الدالة على نجاح مسار الرقمنة. ولفهم أثر هذه التحولات على مكافحة التهرب الضريبي، ولشرح هذا أكثر قمنا بوضع جدول يوضح تطور عمليات الدفع الإلكتروني خلال الفترة الممتدة من سنة 2021-2024.

الجدول رقم 03: تطور عمليات الدفع النقدي والإلكتروني (2021-2024).

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قائمة CDI للفترة (2021-2024)

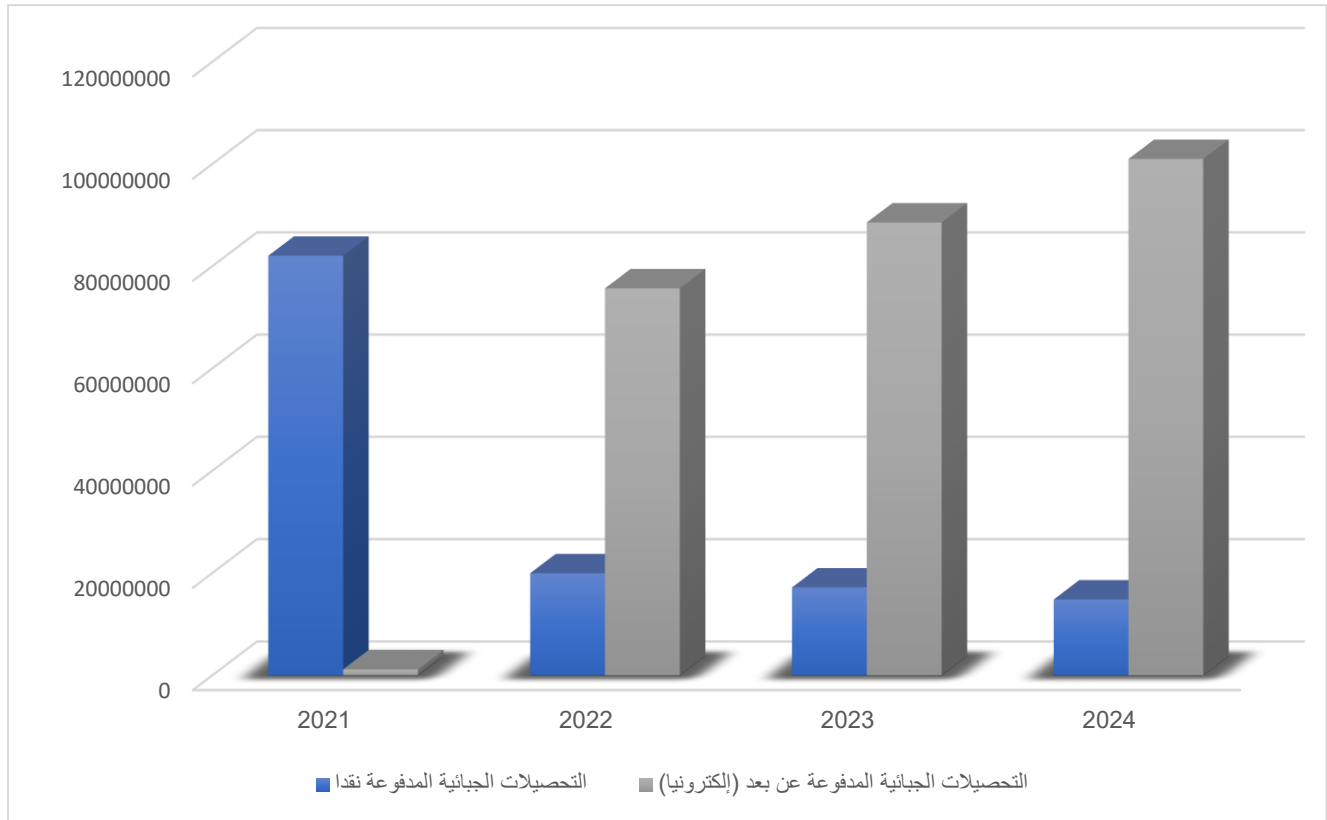
السنوات	التحصيلات الجبائية	الدفع نقدا	نسبة الدفع نقدا %	الدفع عن بعد (إلكتروني)	نسبة الدفع عن بعد (الإلكتروني)%
2021	83254645	82067145	%98.57	1187500	%1.42
2022	95658478	19971077	%20.87	75687401	%79.12
2023	105777606	17202006	%16.26	88575600	%83.73
2024	115857000	14855441	%12.82	101001559	%87.17

المصدر: المصلحة الرئيسية للإعلام الآلي والوسائل بمركز ضرائب. وحدة القياس: مبلغ (دج) ونسبة

مئوية

وانطلاقا من أهمية هذا التوجه، والذي يبين نسبة ازدياد الدفع عن بعد (إلكتروني) في السنوات الاربعة الأخيرة قمنا بصياغة معطيات الجدول على شكل أعمدة بيانية لتوضيح أكثر حول نسبة التطورات الحاصلة على مستوى الإدارة الجبائية.

الشكل رقم 04: قيمة التحصيلات الجبائية المدفوعة نقداً والتحصيلات الجبائية المدفوعة عن بعد (إلكترونيا) للفترة من 2021-2024.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- تحليل تطور التحصيلات النقدية والإلكترونية (2021-2024).

تشير البيانات إلى تحول نوعي في أداء الإدارة الجبائية من حيث اعتمادها المتزايد على أدوات الرقمنة، خاصة الدفع عن بعد (إلكتروني).

• سنة 2021.

انطلاقة متواضعة لسنة 2021، بحيث شكلت عمليات الدفع الإلكتروني نسبة ضئيلة جداً قدرة ب(1.4%) بتقدير (1.18 مليون دج) مقارنة بعمليات الدفع النقدي والتي قدرت ب (82.06 مليون دج)، مما يعكس بداية متواضعة لعملية الرقمنة، وهذا راجع لأسباب عدة منها:

— عدم تعميم رقم التعريف الجبائي NIF؛

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قالة CDI للفترة (2021-2024)

— ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب الثقة في المنصات الإلكترونية كان من الأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة التحصيل الرقمي.

• سنة 2022.

حيث نلاحظ انتقالاً مفاجئاً من (1.18 مليون) إلى (75.68 مليون) من نسبة (1.4%) إلى نسبة تصل إلى أكثر من (79%) من التحصيلات التي تم دفعها إلكترونياً، على غرار الدفع النقدي الذي سقط سقوط حر ليصل إلى (20.87%) على الرغم من أنه وصل إلى أعلى مستوياته بنسبة قدرت ب (98.57%)، مما يرجح إلى دخول إصلاحات رقمية حاسمة حيز التنفيذ، سواء من خلال:

— إطلاق منصات إلكترونية (مثل منصة جبايتك أو الدفع عبر الحسابات)؛

— إلزام بعض الفئات بالدفع عن طريق الوسائل الرقمية؛

— الترويج لثقافة الرقمنة داخل الإدارة ومع المكلفين.

• بعد 2022.

حيث نلاحظ استمرار الارتفاع وإن كان بوتيرة أبطأ بحيث في سنتي 2023-2024 استمرت عمليات الدفع الإلكتروني في النمو لتصل إلى أكثر من (101 مليون) في سنة 2024 وهذا بنسب تتراوح ما بين (83.72%-87.20%)، أما الدفع النقدي فقد شهد تراجعاً بشكل دراماتيكي ليصل إلى (14.85 مليون) وبمعدلات إنخفاض باتت متقاربة حيث تتراوح بين (12.82%-16.26%) بحيث يمكن القول أن الدفع النقدي شهد انخفاض، على عكس الدفع الإلكتروني والذي شهد إزدهاراً حقيقياً في السنتين الأخيرتين ويرجع هذا إلى:

• القاعدة الرقمية بدأت تستقر وتُعتمد بشكل أوسع؛

• تطور النظام الرقمي الجبائي

2- التحليل الاقتصادي والاجتماعي.

- التحول الرقمي وأثره على الاقتصاد الجبائي.

يظهر من البيانات أن الدفع الإلكتروني لم يعد خيارًا ثانويًا، بل أصبح الوسيلة الرئيسية لتحصيل الجباية، هذا يعكس تحسين في الشفافية وتسريع الدورة الاقتصادية.

- نمو ثقة المواطن في الإدارة الرقمية.

القفزة من 1.42% في 2021 إلى 79.12% في 2022 تدل على تحسين خدمات الإدارة وتقليص الاحتكاك البيروقراطي المباشر.

3- التحليل القانوني والجبائي.

- الانسجام مع توجهات قانون المالية.

حيث اعتمدت الجزائر في قوانين المالية منذ 2021 مبدأ العصرية الجبائية، مثل:

- توسيع قاعدة المكلفين بالضريبة من خلال الرقمنة، حيث أن الدولة من خلال الرقمنة لم ترفع الضرائب، بل وسعت قاعدة الملتزمين؛

- إلزام القانوني للدفع الإلكتروني حسب نص المادة 10 من قانون المالية لسنة 2022، حيث شجعت على استخدام الوسائل الحديثة في الدفع والتصريح الجبائي؛

- تقليص الاعتماد على النقد في الدفع للحد من الاقتصاد الموازي، أي ربط التصريح الضريبي بالخدمات الإدارية مثل: (السجل التجاري، الصفقات العمومية) يتم اليوم إلكترونياً.

- تفعيل الآليات القانونية للرقابة.

- الرقمنة مكنت من الربط بين قواعد البيانات (الضرائب، الجمارك، التجارة)؛

- ساعدت على الكشف الآلي للتصريحات المزيفة غير المتطابقة.

4- تأثير الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي.

مع التطور التكنولوجي واعتماد آليات الدفع الإلكتروني، برز تأثير واضح لهذه الوسائل الحديثة على الحد من التهرب الضريبي، وبالتالي يمكن تلخيص أبرز تأثيرات الدفع الإلكتروني على التهرب الضريبي فيما يلي:

- تعزيز الشفافية المالية.

تسجيل جميع المعاملات بشكل إلكتروني دقيق، مما يقلل من فرص إخفاء الإيرادات.

- الحد من التعاملات النقدية.

تقليل الاعتماد على النقد الذي يصعب تتبعه، وبالتالي تضيق فرص التهرب الضريبي.

- تسهيل الرقابة الضريبية.

توفير بيانات فورية ودقيقة للسلطات الضريبية، مما يسهل الكشف عن الفوارق بين التصريحات والمعاملات الفعلية.

- تحفيز الالتزام الضريبي.

معرفة المكلفين بالرقابة الإلكترونية المستمرة يشجعهم على التصريح الصحيح بالضرائب المستحقة.

- تقليص الفجوة الضريبية.

الدفع الإلكتروني ساعد على تقليل الفرق بين الضرائب المستحقة وتلك التي يتم تحصيلها فعلياً.

- تعزيز العدالة والإنضباط المالي.

الدفع الإلكتروني يساهم في بناء نظام ضريبي أكثر عدالة وكفاءة.

المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء تطور رقم الاعمال والفجوة الضريبية 2021-2024.

يعد رقم الأعمال من أبرز المؤشرات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي، غير أن الاعتماد على هذا المؤشر يبقى مرتبطاً بمدى مصداقية التصريحات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، وما يلاحظ في الواقع هو وجود فجوة بين رقم الأعمال الحقيقي وغير المصرح به، وهي فجوة ناتجة أساساً عن التهرب الضريبي والتي تعد ظاهرة تؤثر بشكل مباشر على مصداقية النظام الجبائي وفعاليته.

المطلب الأول: دراسة تطور رقم الأعمال المصرح وغير المصرح به خلال الفترة 2021-2024.

من خلال هذا المطلب سنتطرق لدراسة تطور رقم الاعمال المصرح به وغير المصرح به خلال الفترة 2021-2024، قصد رصد الفوارق والكشف عن المؤشرات الأولية للتهرب الضريبي.

الجدول رقم 04: عدد الملفات المحقق فيها بالإضافة الى رقم الاعمال المصرح به ورقم الاعمال غير المصرح به. (2021-2024)

السنوات	عدد الملفات المحقق منها	رقم الأعمال المصرح به	نسبة رقم الأعمال المصرح به	رقم الأعمال غير المصرح به (المغفل)
2021	45	150411117	%90.88	15090100
2022	39	89205434	%90.72	9111205
2023	36	113050235	%91.29	10775809
2024	18	110702101	%82.79	23010910

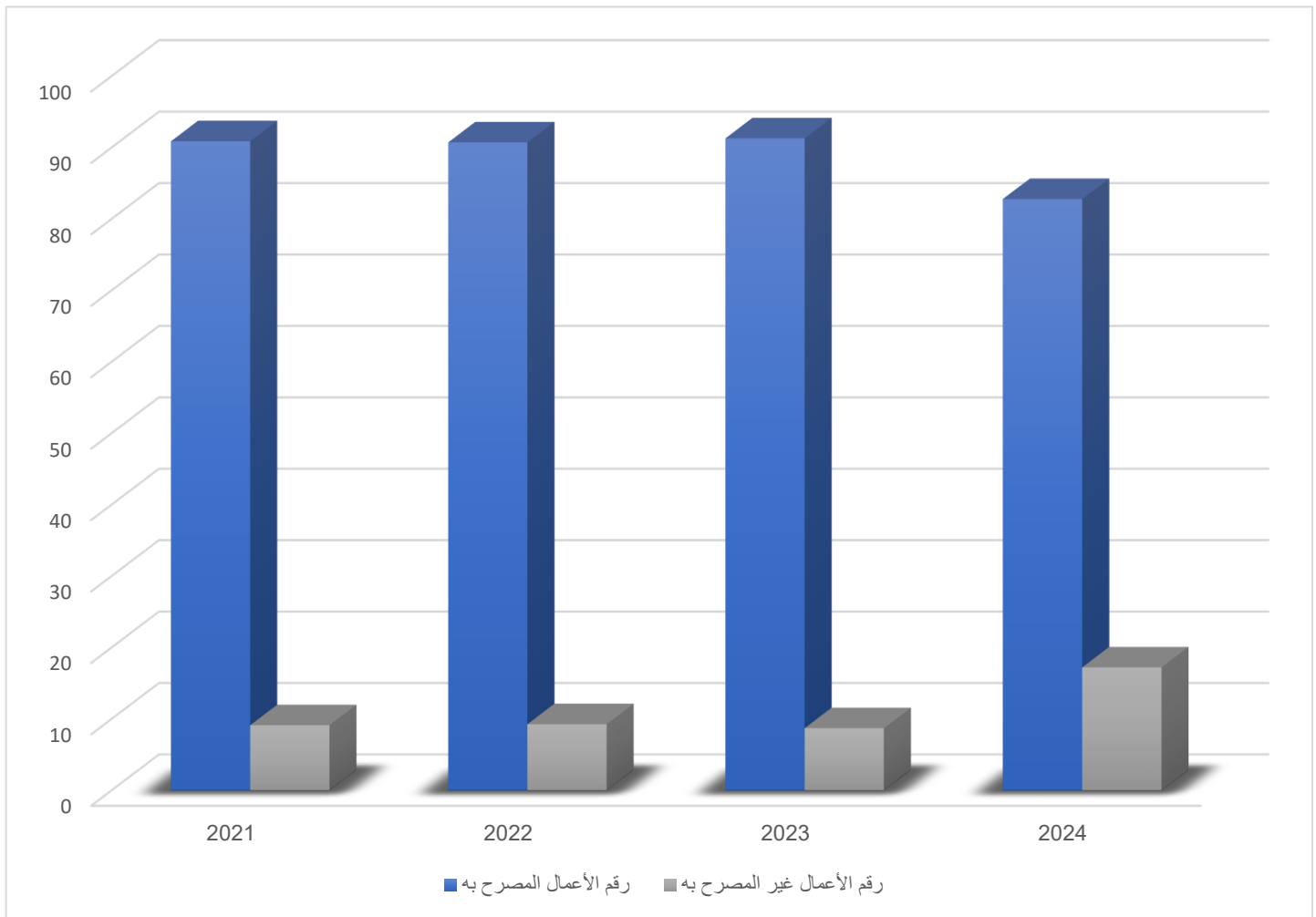
وحدة القياس: عدد، مبلغ، نسبة

المصدر: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث حسب البرنامج المرسل من المديرية العامة للضرائب لسنوات التحقيق.

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قالة CDI للفترة (2021-2024)

وبناء الجدول رقم 04، سنقوم بعرض البيانات الخاصة برقم الأعمال المصرح به على شكل أعمدة بيانية توضح التغيرات الحاصلة على مستواه خلال الفترة الممتدة من 2021-2024، بالنسبة لعدد الملفات المحقق منها والتي تمثل عينة من الكثافة الجبائية والتي تختار بناء على أهميتها.

الشكل رقم 05: نسبة رقم الأعمال المصرح به وغير المصرح به (المغفل) للفترة 2021-2024.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- تحليل تطور رقم الأعمال المصرح به وغير المصرح به خلال الفترة من 2021-2024.

شهد رقم الأعمال الإجمالي (المصرح به وغير المصرح به) خلال الفترة الممتدة من سنة 2021-2024 تذبذبا ملحوظا، يعكس تفاوتاً في مستويات التصريح الضريبي من قبل المكلفين، ويبرز في ذات الوقت تأثير الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة والرقابة.

● سنة 2021.

تم تسجيل أعلى رقم أعمال مصرح به خلال الفترة بناء على 45 ملف من الملفات التي تم دراستها، حيث بلغ 150.411.117 دج، مقابل رقم غير مصرح به قدره 15.090.100 دج، أي بنسبة تهرب تقدر بـ 9.12%. وهو ما يعكس امتثالا ضريبيا نسبيا مقبولا، مع بقاء بعض حالات التهرب الضريبي قائمة والتي تبقى محدودة نسبيا بالنظر إلى حجم رقم الأعمال المصرح به.

● سنة 2022.

فقد شهد رقم الأعمال المصرح به تراجع حاد إلى 89.205.434 دج، مرفوق بانخفاض أيضا في رقم الأعمال غير المصرح به الذي بلغ 9.111.205 دج، كما أن عدد الملفات المحقق منها نقصت هذا العام إلى 39 ملف، أما بالنسبة للفرق بينهما فيلاحظ بأن الانخفاض الذي حدث على مستوى رقم الأعمال غير المصرح به كان أكبر بكثير من الانخفاض الذي مس رقم الأعمال المصرح به، حيث تمثل نسبة التصريح حوالي 90.88%، الأمر الذي يرجح بداية تحسن في مستوى التصريح والالتزام الجبائي.

● سنة 2023.

عرفت هذه السنة تحسنا نسبيا في التصريح، حيث ارتفع رقم الأعمال المصرح به إلى 113.050.235 دج، بينما بلغ رقم الأعمال غير المصرح به 10.775.809 دج والذي يمثل ارتفاعا طفيفا، لتسجل بذلك أدنى نسبة تهرب خلال الفترة، وهذا رغم انخفاض عدد الملفات المدروسة إلى 36 ملف مقارنة بالسنوات الفارطة، مما قد يعكس بداية تحسن في سلوك المكلفين بالضريبة وزيادة الوعي الجبائي، وربما بداية نتائج ملموسة لاستعمال الوسائل الرقمية.

● سنة 2024.

شهدت هذه السنة تغيرا لافتا، بحيث تراجع رقم الأعمال المصرح به إلى 110.702.101 دج وهو ما يمثل تراجعا واضحا بنسبة 82.89%، والتي شوهدت لأول مرة طيلة سنوات الدراسة حيث كان محافظا على تفوقه بنسبة تفوق 90%، في حين عرف رقم الأعمال غير المصرح به ارتفاعا واضحا، حيث بلغ 23.010.910 دج من إجمالي رقم الأعمال وهي تمثل القيمة الأعلى في فترة الدراسة، هذا وأن عدد الملفات المحققة كانت الأدنى بـ 18 ملفا، ما يشير إلى أن العينة المحققة كشفت عن نسب تهرب أكبر رغم صغر حجمها. يدعو هذا إلى الحاجة

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قائمة CDI للفترة (2021-2024)

لتعزيز الرقمنة في الإدارة الجبائية، ليس فقط لتقليص هامش التهرب بل أيضا لضمان تغطية أوسع وأكثر دقة للكتلة الضريبية، والتمكين من إتخاذ قرارات مبنية على بيانات واقعية وموثوقة.

المطلب الثاني: قياس الفجوة الضريبية وتحليل أسباب التهرب الضريبي.

من خلال هذا المطلب نسعى إلى قياس الفجوة الضريبية خلال الفترة 2021-2024، لتحديد نسبة التهرب الضريبي مع تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

الفرع الأول: تقدير الفجوة الضريبية بين الرقم الحقيقي والمصرح به.

1- حساب رقم الأعمال الحقيقي لكل سنة.

يتم حساب رقم الأعمال الحقيقي وفق العلاقة التالية:

❖ رقم الاعمال الحقيقي = رقم الاعمال المصرح به + رقم الاعمال غير مصرح به.

- سنة 2021:

$$165501217 = 150411117 + 15090100$$

- سنة 2022:

$$98316439 = 89205234 + 9111205$$

- سنة 2023:

$$123826044 = 113050235 + 10775809$$

- سنة 2024:

$$133713011 = 110702101 + 23010910$$

يمكن تلخيص المعطيات في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: رقم الاعمال المصرح به والغير مصرح به و رقم الاعمال الحقيقي.

السنة	رقم الاعمال المصرح به (دج)	رقم الاعمال غير المصرح به (دج)	رقم الاعمال الحقيقي (دج)
2021	150411117	15090100	165501217
2022	89205234	9111205	98316439
2023	113050235	10775809	123826044
2024	110702101	23010910	133713011

المصدر: من إعداد الطالبتين. وحدة القياس: مبالغ (دج) حقيقية

2- حساب نسبة الفجوة الضريبية بالمعادلة.

يتم حساب نسبة الفجوة الضريبية بالعلاقة التالية:

$$\diamond \text{ نسبة التهرب} = (\text{رقم الاعمال غير المصرح به} \div \text{الرقم الحقيقي}) * 100$$

$$\text{سنة 2021: نسبة الفجوة} = 100 \times (165501217 \div 15090100) = 9.12\%$$

$$\text{سنة 2022: نسبة الفجوة} = 100 \times (98316439 \div 9111205) = 9.26\%$$

$$\text{سنة 2023: نسبة الفجوة} = 100 \times (123826044 \div 10775809) = 8.70\%$$

$$\text{سنة 2024: نسبة الفجوة} = 100 \times (133713011 \div 23010910) = 17.21\%$$

الجدول رقم 06: رقم الاعمال المصرح به ورقم الاعمال الغير مصرح به ونسبة الفجوة الضريبية.

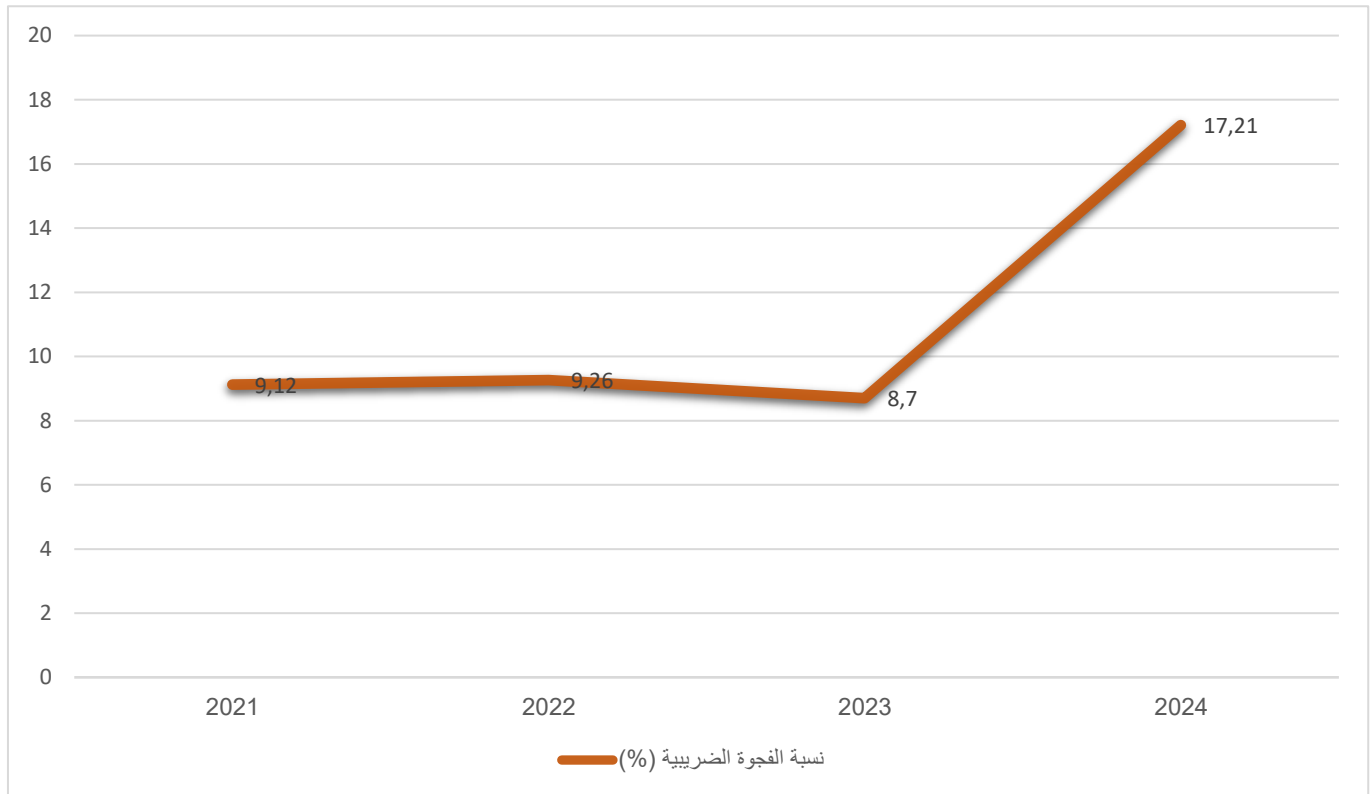
السنة	رقم الاعمال غير المصرح به (دج)	رقم الاعمال الحقيقي (دج)	نسبة الفجوة الضريبية (%)
2021	15090100	165501217	9.12%
2022	9111205	98316439	9.26%
2023	10775809	123826044	8.70%
2024	23010910	133713011	17.21%

الفصل الثالث: دراسة حالة لمركز الضرائب قالمة CDI للفترة (2021-2024)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

بناءً على معطيات الجدول أعلاه قمنا بصياغة المعطيات في منحنى بياني لتوضيح نسبة الفجوة بين رقم الأعمال المصرح به ورقم الأعمال غير المصرح به خلال الفترة من 2021-2024.

الشكل رقم 06: نسبة الفجوة الضريبية للتهرب الضريبي خلال الفترة من 2021-2024.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: تحليل أسباب إرتفاع التهرب الضريبي في ظل الرقمنة (2021-2024).

شهدت الإدارة الجبائية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تحولات هيكلية هامة في إطار التوجه نحو الرقمنة، وقد شملت هذه الإصلاحات مركز الضرائب لولاية قالمة، ضمن هدف تحسين الأداء الجبائي وتبسيط المعاملات والحد من الظواهر السلبية وعلى رأسها التهرب الضريبي. ومن أبرز ملامح هذا التحول نذكر إطلاق منصة "جبائتك"، واعتماد الطابع الجبائي الإلكتروني، وتعميم التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب.

ورغم هذه الجهود التقنية والتنظيمية تشير المعطيات المسجلة خلال الفترة من 2021-2024 إلى عدم تراجع ظاهرة التهرب الضريبي، بل سجلت ارتفاعاً واضحاً خلال السنة الأخيرة من الدراسة. هذا التناقض الظاهري بين

الرقمنة كوسيلة للرقابة وإستمرار التهرب ك ممارسة غير قانونية يستدعي تحليلاً معمقاً للأسباب، وذلك وفق المحاور التالية:

1- تطور رقم الأعمال دون رقابة على الدخل الحقيقي: أحد أبرز أسباب ارتفاع التهرب خلال سنة 2024 يتمثل في ارتفاع رقم الأعمال لدى العديد من المكلفين، خاصة في القطاعات التجارية والخدماتية، بالتوازي مع تعافي نسبي للنشاط الاقتصادي بعد الجائحة. هذا النمو الاقتصادي وإن كان إيجابياً لم يُواكبه نظام رقابي صارم قادر على التأكد من أن التصريحات الجبائية تعكس فعلاً المداخيل الحقيقية، مما فتح الباب أمام بعض المكلفين للقيام بتصريحات ناقصة أو مخفّضة، دون أن يتم اكتشاف ذلك مباشرة.

2- الرقمنة حسّنت أدوات الرقابة لكنها لم تُقلّص حجم التهرب: من المهم التأكيد على أن الرقمنة لم تؤدي إلى غياب الرقابة، بل بالعكس ساهمت في تسهيل عملية المراقبة الجبائية وتنظيمها بشكل أفضل، فقد أصبحت المصالح الجبائية قادرة على:

- استقبال التصريحات الإلكترونية (G50) ¹ من خلال منصة "جبائتك"؛
- مقارنتها مع التصريحات الورقية في بعض الحالات؛
- تحليل الكشوف البنكية للمكلفين ومقارنتها مع التصريحات المقدمة؛
- استخراج التقارير والمعطيات بدقة وبشكل لحظي؛
- التدقيق في عينة من الملفات استناداً إلى مؤشرات رقمية.

هذه التطورات مكّنت المفتشين من تعزيز قدرتهم على الكشف والتحري والتحليل، لكن رغم ذلك لم تسجل نتائج الرقابة الرقمية انخفاضاً ملموساً في عدد أو حجم المتهربين، وهذا يرجع إلى أن العديد من المتهربين لا يزالون قادرين على استغلال ثغرات في النظام أو التصريح بأرقام غير دقيقة، دون أن تشملهم الرقابة بسبب محدودية عدد الملفات الخاضعة للتدقيق.

3- محدودية التغطية الرقابية على مستوى العينة: الرقابة الجبائية حتى وإن تحسّنت أدواتها بفضل الرقمنة لا تزال تُمارس وفق عينة محدودة من الملفات، نظراً للقيود البشرية واللوجستية. هذا يعني أن شريحة واسعة من المكلفين تبقى خارج الرقابة المباشرة مما يسمح للبعض بالتصريح بمداخيل جزئية دون أن يُكتشف ذلك، وبالتالي فإن الرقابة رغم فعاليتها التقنية لا تزال غير شاملة.

¹ - وثيقة جبائية تُستخدم للتصريح الشهري أو الفصلي برقم الأعمال، وحساب ودفع الضرائب المستحقة.

4- التزام شكلي لبعض المكلفين دون إفصاح حقيقي: أظهرت التجربة أن بعض المكلفين يلتزمون شكلياً بالإجراءات فيصرحون ويدفعون الضرائب إلكترونياً، لكنهم يُخفون جزءاً من دخلهم الحقيقي، وهذا يؤكد أن الرقمنة سهّلت الامتثال الإداري لكنها لم تؤثر بشكل جوهري على الامتثال الجبائي الحقيقي، طالما لا توجد متابعة دقيقة تربط بين التصريح الفعلي والتصريح المقدم.

5- دور العامل البشري في نجاح الرقابة الرقمية: نجاح الرقمنة لا يرتبط فقط بالوسائل التقنية بل أيضاً بقدرات العنصر البشري، وفي هذا الجانب يواجه مركز الضرائب بقائمة تحديات متعلقة بـ:

- نقص التكوين المتخصص في تحليل البيانات الرقمية؛
 - تفاوت مستوى التفاعل مع أدوات الرقمنة بين الأعوان؛
 - محدودية الإمكانيات الميدانية لمتابعة المؤشرات الرقمية بأبحاث وتحقيقات فعلية.
- وبالتالي، فإن الأداة الرقمية موجودة وفعالة لكن استغلالها الأمثل ما يزال جزئياً، ما يُحد من فعاليتها في تقليص التهرب الضريبي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تبين أن الرقمنة كان لها دور فعال في تحسين أداء النظام الجبائي في الجزائر، لاسيما من خلال تسهيل التصريحات الضريبية الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص الوقت والجهد المبذول من طرف كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. فقد سمحت الأدوات الرقمية الحديثة برقمنة المعاملات الجبائية مما جعل الخدمات أكثر شفافية ودقة، وساعد في كشف بعض حالات التهرب الضريبي التي كانت تمر سابقاً دون رصد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحسينات لم تؤدي الرقمنة إلى تراجع فعلي وكبير في ظاهرة التهرب الضريبي، التي لا تزال تُشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الجبائي الجزائري. إذ أظهرت التجربة أن الرقمنة وحدها غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة، ما لم تُدعم بمنظومة رقابية فعّالة وإصلاحات تشريعية وتعزيز لآليات التنسيق بين مختلف المصالح والإدارات ذات الصلة.

كما أن توسع تطبيق الرقمنة في الجزائر يبقى خطوة استراتيجية نحو بناء إدارة جبائية عصرية تتماشى مع المعايير الدولية، لكن فعالية هذا التوسع تبقى مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية والموارد البشرية المؤهلة وكفاءة البنية التحتية الرقمية، لضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في محاربة التهرب وتحقيق العدالة الجبائية. وبالتالي، فإن الرقمنة تُعد أداة واعدة، ولكن نجاحها في مكافحة التهرب الضريبي يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تشمل الجوانب التقنية والقانونية والإدارية.

خاتمة عامة

خاتمة:

إن التحولات العميقة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا القت بظلالها على مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الجبائي الذي بات مطالبًا أكثر من أي وقت مضى بتبني أدوات الرقمنة لمواكبة التغيرات، وتعزيز فعاليتها وكفاءتها. وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور رقمنة الإدارة الجبائية في التصدي لظاهرة التهرب الضريبي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه فعالية النظام الجبائي في الجزائر، فقد تعددت أسبابه بين نقص الوعي الجبائي تعقيد، التشريعات وضعف الرقابة و اللجوء إلى الممارسات الاحتيالية، حيث بينت الدراسة أن الوسائل التقليدية لم تكن كافية للحد من هذه الظاهرة ولا لفرض العدالة الجبائية. في المقابل، أثبتت الرقمنة الجبائية أنها ليست مجرد تحديث إداري بل تحول إستراتيجي يمكن أن يعيد ضبط العلاقة بين الدولة والمكلف، من خلال تحسين الاجراءات، تبسيط التعاملات وزيادة نسب التصريح والدفع الالكتروني وهذا من خلال دراسة مركز الضرائب قلمة خلال الفترة الممتدة من (2021-2024)، إلا أن هذه الرقمنة لاتزال تواجه تحديات مؤسسية تعوق تفعيل الكامل لها مما يتطلب دمج الرقمنة بشكل ممنهج وشامل ضمن السياسة الجبائية بما يخدم متطلعات التنمية الاقتصادية الذي يعزز مبدأ العدالة الضريبية في الجزائر.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات.

الفرضية الأولى: من خلال الإطار النظري للدراسة والمعلومات التي تم جمعها، تبين أن التهرب الضريبي هو في الحقيقة تصرف غير فردي فهو راجع لعدة أسباب تشريعية كتعقيد القوانين، وكذا أسباب نفسية كنقص الوعي الضريبي بالإضافة إلى عدم وضوح الإجراءات وغياب الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية وعليه، تعد هذه الفرضية صحيحة ومدعومة بنتائج الدراسة.

الفرضية الثانية: أظهرت الدراسة أن التهرب الضريبي ليس بالضرورة هو خرق للقانون، لأن هناك ما يعرف بالتجنب الضريبي أي استغلال الثغرات القانونية والتوجه نحو القطاعات ذات معدلات ضريبية منخفضة، على عكس التهرب الذي يعد خرقاً صريحاً للقانون. وبناءً عليه تعد الفرضية الثانية خاطئة حيث أثبتت الدراسة أن هناك فرق واسع بين الاثنين.

الفرضية الثالثة: تعد هذه الفرضية صحيحة حسب نتائج الدراسة، فالرغم من وجود الرقمنة كعنصر أساسي الآن في المنظومة الجبائية إلا أنها لم تطبق على أساس فعال بسبب العراقيل التي تواجهها كالبنية التحتية، ضعف التكوين.

لذا يمكن القول أن الرقمنة وحدها لا تكفي، بل يجب أن تدمج ضمن منظومة إصلاح شامل تتضمن الجانب القانوني، البشري والتوعوي.

ثانيا: نتائج الدراسة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مايلي:

- من أهم أسباب التهرب الضريبي تعقيد النظام الجبائي فتعدد الضرائب وإختلاف المعدلات وكثرة الإستثناءات والتعديلات التشريعية، أدى إلى خلق بيئة مشوشة تسمح للمكلفين بإستغلال الفجوات والدفع ببعض الآخر للتهرب بدافع الخبرة أو الإضطرار. لذا فإن تبسيط النظام الجبائي هو في حد ذاته إجراء وقائي ضد التهرب؛
- أظهرت الرقمنة فعاليتها في تقليص التعامل المباشر بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، ما أدى إلى الحد من بعض الممارسات الغير قانونية والمساهمة في بناء علاقة قائمة على الشفافية بين الطرفين، كما ساعدت على تبسيط الإجراءات الجبائية سواء بالنسبة للمكلفين أو الإدارة؛
- التكامل بين مختلف الأنظمة الجبائية "جبائتك، مساهمتك، طابعكم" ما يزال جزئيا وغير شامل، إذ لا يتم تبادل المعلومات آليا بين هذه الأنظمة ما يترك ثغرات يمكن للمكلفين استغلالها وهذا ما يدعو لتوحيد المنصات وقاعدة البيانات؛
- وجود مقاومة داخلية من بعض الموظفين تجاه الرقمنة خاصة أولئك الذين تعودوا على النظام الورقي ويخشون أن تؤثر الرقمنة على تقليص وظائفهم وإضعاف دورهم، وهو ما يدل على ضرورة تنظيم برامج تكوين وتحسيس داخلية تشرح أهمية التحول الرقمي وفوائده؛
- رقمنة النظام الجبائي تساهم في توفير الوقت وتقليل التكاليف عبر تبسيط الإجراءات، تقليل الأخطاء، وخفض النفقات المرتبطة بالمعاملات الورقية والتشغيلية؛
- الرقمنة لم تستخدم بعد كأداة استباقية لرصد مؤشرات التهرب، بل توظف فقط في تسهيل الإجراءات الإدارية، ما يقلل من أثرها الحقيقي في مكافحة التهرب؛
- إن نجاح الرقمنة في محاربة التهرب الضريبي مازال مرهونا بتجاوز بعض التحديات، من أهمها ضعف التكوين لدى بعض الإطارات، وضعف الوعي الرقمي لدى بعض الفئات من المكلفين مما يتطلب مواصلة الإصلاحات وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتكوين الموارد البشرية.

ثالثاً: الإقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها قمنا بتقديم الاقتراحات التالية:

- تبسيط الإجراءات الضريبية الرقمية لتسهيل استخدامها من قبل الفئات غير المتمكنة من التكنولوجيا وتكثيف حملات التوعية لفائدة المكلفين بالضريبة حول مزايا التصريح والدفع الإلكتروني؛
 - زيادة برامج التدريب والتأهيل للموظفين وتعزيز قدراتهم على استخدام التقنيات الحديثة لضمان كفاءة التنفيذ؛
 - مواصلة تحديث وتطوير الأنظمة الرقمية بما يضمن تحسين الأداء وسهولة الاستخدام، مع تعزيز الحماية من الاختراقات السيبرانية لضمان أمن وخصوصية البيانات؛
 - القيام بتقييم دوري لأداء نظام التحصيل الإلكتروني لاكتشاف الثغرات ومعالجتها عبر آليات واضحة وشفافة؛
 - تحسين التكامل بين الأنظمة الرقمية الجبائية مثل "جبائتك، مساهمتك، طابعكم" لضمان تدفق سلس وآمن للبيانات؛
 - استحداث وحدات رقابة ضريبية متخصصة في المعاملات الإلكترونية والإفتراضية؛
 - تفعيل آلية الشكاوي والمقترحات عبر منصة رقمية لتسهيل العلاقة بين الإدارة والمكلف.
 - رابعاً: آفاق الدراسة.
- نظراً لحداثة موضوع الدراسة وأهميته، فإن المجال يستدعي المزيد من البحث والدراسة خاصة في ظلّ التغيّرات المتسارعة. وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح الآفاق التالية لمواصلة البحث في هذا المجال:
- دور الأنظمة المعلوماتية الحديثة في تطوير آليات الرقابة الجبائية؛
 - أثر استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحسين جودة البيانات الجبائية؛
 - مدى تأثير الرقمنة على تطوير النظام الضريبي في الجزائر وتحقيق العدالة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب.

- 1- أعمر يحياوي، المساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 2- بدير محمد السيد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2010.
- 3- ترقى الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 4- جليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 5- حميد بوزيد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، (غير مذكورة السنة).
- 6- الحرتسي عبد الله حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- 7- حسين عواضة، المالية العامة، الموازنة نفقاتها وإيراداتها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- 8- حسين عناية الغازي، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط1، 2003.
- 9- زينب حسين عبد الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- 10- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم - قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 11- سعيدة سليمان، قارة ملاك، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 1، 2023.
- 12- سوزي عدلي الناشد، المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003..
- 13- شعيب عبد الفتاح رضوان محمد، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2012.

- 14- عادل العلي فليح، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
- 15- عبد الرزاق عباس، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2012.
- 16- علي زغدود، مالية عامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 17- عباس محمد محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2012.
- 18- عباس محمد محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 19- فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2003.
- 20- مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011.
- 21- مصطفى كولار مصطفى، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، منشورات ألفا للوثائق، ط1، 2019.
- 22- نورالدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
- 23- وائل عودة، صيام وليد زكريا وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997.
- 24- يوسف عزمي خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

II. الاطروحات.

- 1- جيلاني بالواضح، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
- 2- رضوان دوداح، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 3- دليلة قادة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.

- 4- عبد الرؤوف أولاد سالم، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2023.
- 5- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 6- نبيل عكنوش، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشائها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، 2010.
- حسينة بن فارس إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، البليدة، 2007.

III. المجلات

- 1- أحمد حنيش، "انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر"، دراسات جبائية، م11، ع2، 2022
- 2- أحمد وشان، بن علي بلعزوز، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، ع17، 2017.
- 3- جمال الدين دندن، "آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م6، عدد خاص، 2023.
- 4- جلال مرزوقة، ذيب حسين، "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في تقليل التهرب الضريبي وأهم تحدياته"، آفاق للبحوث والدراسات، م8، ع1، 2025.
- 5- حياة برحمون، "مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي"، دراسات اقتصادية، م24، ع2، 2024.
- 6- زرار العياشي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، م4، ع2، 2010.
- 7- سميرة بوعكاز، "مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي"، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع14، 2013.
- 8- سمية موري، "متطلبات تفعيل الجباية الإلكترونية لتعزيز رقمنة الاقتصاد الجزائري"، الدفاتر الاقتصادية، م13، ع1، 2022.
- 9- سعدية سليمان، ملاك قارة، "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي"، الدراسات الاقتصادية والمالية، م16، ع1، 2023.

- 10- عبد الكريم تبون، "الإدارة الإلكترونية وأهميتها"، الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م10، ع2، 2021.
- 11- عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني، "رقمنة الإدارة الجبائية كآلية للتحقق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي"، الدراسات الاقتصادية الكمية، م10، ع1، 2024.
- 12- طيب بوحالة، "الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م5، ع2، 2022.
- 13- فضيل بن خالدي، "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر"، دفاتر mecas، م20، ع2، 2024.
- 14- مريم مسقم، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م3، ع5، 2020.
- 15- ملاك قارة، سعيدة سليمان، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 1، 2023.
- 16- منير بن عزوق، مريم مسقم، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م3، ع5، 2020.
- 17- نسرین فوزي اللواتي، "التحول الرقمي لمنظومة الضرائب.. خارطة طريق الاقتصاد المستدام"، بوابة الأهرام، 2025/4/6.
- 18- هبة عبد المنعم، "رقمنة المالية العامة"، صندوق النقد العربي، ع2، 2019.

IV. ملتقيات.

- 1- بهجة بومعرافي، مريم بن تاييز، "المؤتمر الدولي الخامس حول إشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالملكبات"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

V. المواقع الالكترونية.

2- <https://elbadilabc-ar.dz>2025/4/6، صحيفة البديل، جلال يساوي،

"الرقمنة: ركيزة أساسية للحد من التهرب الضريبي"، صحيفة البديل، 2025/4/6

3- <https://gate.ahram.org.eg/News/2692149.aspx>، 6/4/2025.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية.

I. المجالات.

1- *Jason Bloomberg*, Digitization – Digitalization – And Digital Transformation, *Forbes, USA, 2018*.

الملاحق

الملحق رقم 01: التصريحات الفورية G50.

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits

en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro

Exemple 325 626 DA = 325 620

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTÉE

أ- رقم الأعمال الخاضع للضريبة

A/ Chiffres d'affaires imposables

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires Total	Chiffre d'affaires Exonéré	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant des droits (en DA)
E3B11	Biens produits denrées visés par l'art. 23 du C/TCA	-	-	-	7%	-
E3B12	Prestations de services visées par l'art. 23 du C/TCA	-	-	-	7%	-
E3B13	Opérations immobilières visées par l'art. 23 du C/TCA	5 590 077	-	5 590 077	7%	391 305
E3B14	Actes médicaux	-	-	-	7%	-
E3B15	Commissionnaires et courtiers	-	-	-	7%	-
E3B16	Fourniture d'énergie	-	-	-	7%	-
E3B21	Production : biens produits denrées (art. 21 du C/TCA)	-	-	-	17%	-
E3B22	Revente en l'état : biens produits denrées (art. 21 du C/TCA)	-	-	-	17%	-
E3B23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis à 7%	-	-	-	17%	-
E3B24	Professions libérales	-	-	-	17%	-
E3B25	Opérations de banque et assurance	-	-	-	17%	-
E3B26	Prestations de téléphone et téléx	-	-	-	17%	-
E3B28	Autres prestations de services	-	-	-	17%	-
E3B31	Débit de boissons	-	-	-	17%	-
E3B32	Production : biens produits denrées (art. 21 du C/TCA)	-	-	-	17%	-
E3B33	Revente en l'état biens produits denrées (art. 21 du C/TCA)	-	-	-	17%	-
E3B34	Tabacs et allumettes	-	-	-	17%	-
E3B35	Spectacles jeux divertissement autres que art. 21 du C/TCA	-	-	-	17%	-
E3B36	Autres prestations de services visées à l'art. 21 du C/TCA	-	-	-	17%	-
E3B37	Consommation sur place	-	-	-	17%	-
TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES		5 590 077	-	5 590 077		391 305

B/ Déductions à opérer

C/ TVA à Payer

ب - المصنوعات المتجرأة

ت - رقم الواجب دفعه

NATURE DES OPERATIONS	MONTANT
E3B91 Prémium antérieur	3 774 237
E3B92 TVA / achats de matières et services (art. 40 CTCA)	58 310
E3B93 TVA / achats biens amortissables (art. 40 CTCA)	-
E3B94 Régularisation prorata déduction (art. 40 CTCA)	-
E3B95 TVA / factures annulées ou imp. (art. 18 CTCA)	-
E3B96 Autres déductions (art. 40 CTCA)	-
Total des déductions (B)	3 832 547

C	Total des droits dus	391 305
E3B97	Régularisation du prorata (art. 40 CTCA) (+) Ded. excédentaire	-
E3B98	Reversement (art. 32 CTCA)	-
TOTAL A RAPELER (C)		391 305
B	Total des déductions	3 832 547
E3B00	A PAYER au titre du mois (C-B)	-
(A payer dans cadre régularisation)		
E3B99	PREDCOMPTE à reporter (B-C)	3 441 242

الملحق 02: غلاف الملف الجبائي.

3637034

Série C, N° 1 B

Numéro d'Identification Statistique

1	9	5	2	2	4	1	0	0	0	1	4	8	4	4
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

NUMERO D'ARTICLE

1	5	2	4	3	1	0	0	1	0	4	1	1
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

NIF: 1524310010411

FISCALITE DES ENTREPRISES INDIVIDUELLES

BP - 1000031300

1310

DOSSIER FISCAL UNIQUE

ANZI
N° - 2314/2410/1710
S - 23112/2014

Impôt sur le Revenu Global	
Taxe sur l'Activité Industrielle et Commerciale (V.S.)	
Versement Forfaitaire	
Retenue à la Source : I.R.G. sur Salaire	
Taxe sur la Valeur Ajoutée	
Impôts Indirects	
Taxe Compensatoire	(2024) Ce

DESIGNATION DU CONTRIBUABLE : **ME :**

DEG :

ACTIVITE :

ADRESSE DE L'ACTIVITE :

ADRESSE PERSONNELLE DE L'EXPLOITANT :

Imp. Officielle, Alger, DGI/ 2006

	DATE	DATE	DATE
CONTRÔLE			
GESTION			
COMPTABILITE			

الملحق رقم 03: السجل التجاري.

قطاع النشاط	نوع النشاط
109213	مؤسسة التشغيل الحضارية والنشاط العمومية
109201	مؤسسة التشغيل البناء في مختلف مراحلها
109209	مؤسسة التشغيل العمومية الكبرى و الري
109218	مؤسسة الترقية العقارية
101103	مؤسسة التشغيل الغابية واستغلال الغابات
109206	مؤسسة التشغيل الكهربي

اللقب :	
الإسم :	
تاريخ ومكان الإزدياد :	
الجنسية :	
عنوان السكن :	
الترقية التجارية أو اللائحة المستعملة :	
عنوان العمل الرئيسي :	
ولاية :	قائمة
تسمية العمل التجاري :	
تسمية القاعدة التجارية :	
تاريخ بداية النشاط :	
عدد المحلات القانونية :	
حالة التاجر الأجنبي :	
رقم بطاقة التاجر الأجنبي :	
صالح من :	
ولاية :	
Nom et prénom du commerçant :	

[illegible]

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 Direction des Impôts
 Wilaya de guelma
 Inspection des impôts

de cdi
 Recette des impôts
 de cdi
 Commune : BOUMAHRA AHMED

15224100014817700000
24310010411
BP 1000031473

Année 2019
 Mois : **5**
 Trimestre : **-**

A rappeler obligatoirement

Identifiant fiscal
Article d'imposition ←
N° TIN

IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
 DECLARATION TENDANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M.
 Activité
 Adresse

ATTENTION - حذر
 هذا النموذج يجب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب للأشخاص ذوي الأجر من الشهر

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les **VINGT JOURS DU MOIS**

Code activité **0**

N°	Nature des impôts	الرمز Code	العمليات الضريبة		Chiffre d'affaires		Taux	Montant à payer (DA)
			Opérations imposables	Brut	Imposable			
1	طبيعة الضريبة	C1A11	Affaires bénéficiaires d'une réduction de 50%	-	-	2,00%	-	
		C1A12	Affaires bénéficiaires d'une réduction de 25%	5 590 077	4 192 557	2,00%	-	
		C1A13	Affaires sans réduction	-	679 613	2,00%	13 592	
		C1A14	Affaires exonérées	-	-	0,00%	-	
		C1A20	Racettes professionnelles	-	-	2,00%	-	
TOTAL				5 590 077	4 872 170		13 592	
Préciser autres taux le cas échéant								
2	العمليات الجزئية الضريبة على أرباح الشركات AP / IBS	E1M10	Acomptes et solde IBS				A payer (DA)	-
		E1M20	Solde de liquidation					-
3	الشفح الجزئي V.F	C1C10	Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire				A payer (DA)	-
			Traitements, salaires, emoluments, rémunérations diverses					-
		TOTAL					-	
4	القطاعات من المصدر IRG/Salaires ضريبة الدخل الأجنبي على الأجور Autres Ret. I.R.G القطاعات من المصدر للضريبة على أرباح الشركات Retenues I.B.S	E1L20	IRG / Traitements, salaires, pensions et rentes viagères				A payer (DA)	-
		E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)					-
		E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux et assimilées					-
		E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes					-
		E1L80	IRG / Autres retenues à la source					-
		E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (*)					-
		E1M40	IBS / Autres retenues à la source					-
TOTAL							4	

(*) Je soussigné déclare les revenus

الملحق رقم 06: وصل الدفع.

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI 15:16:36

N° Quittance: 1190000177745
Wilaya de rattachement: DIW Guelma

Centre des Impôts de: CDI GUELMA
Commune: BOUMAHRA AHMED

Quittance d'Encaissement Déclaration

NIF: _____

Nom/Raison Sociale: _____

Adresse: _____

Déclaration/n° de rôle: _____ Période du: 01.05.2019 au: 31.05.2019

Type de recette	Montants à payer				Montants payés			Total payé par type de Recette
	Montant du Droit	Montant P. Assiette	% P. Recouvrement appliqué	Montant P. Recouvrement	Montant du Droit	Montant P. Assiette	Montant P. Recouvrement	
TAP	0,00	0,00		0,00	13 592,00	0,00	0,00	13 592,00

Excédent de versement: 0,00

Mode de paiement
PAIEMENT PAR CHÈQUE
BANCAIRE

Montant total DZD
13 592,00

Période imputable du
19 juin 19

Pièce de rapprochement
10002155518

Le receveur

Arrêtée la présente Quittance à la Somme : TREIZE MILLE CINQ CENT QUATRE-VINGT-DOUZE



الملحق رقم 07: وثيقة طلب الحصول على رقم التعريف الإحصائي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المديرية العامة للضرائب
الديوان الوطني للإحصاء

طلب الحصول على
رقم التعريف الإحصائي

بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

الولاية: 24 00 0 00 رمز المديرية الولائية
رمز المفتشية: 24 1 8 8 9 4
رقم مادة النشاط: 24 1 9 1 0 8 8 9 7 8
رقم مادة السكن: 24 1 9 1 0 8 8 9 7 8

بمقتضى الأمر رقم 95 - 27 مؤرخ في 08 شعبان 1416 الموافق لـ 30 ديسمبر 1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 .
بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 - 01 مؤرخ في 3 شعبان 1414 الموافق لـ 15 جانفي 1994 المتعلق بالنظام الإحصائي .
بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 396 مؤرخ في 26 جادى الثانية 1418 الموافق لـ 28 أكتوبر 1997 المتعلق برقم التعريف الإحصائي (ر . ت . ا) .

ر . ت . ا : إذا تم تعريفكم ، أذكر
أنا الممضي أسفله السيد / السيدة
ابن
المولود في
رقم شهادة الميلاد *
المقيم في العنوان
البلدية:
الولاية:
الرمز البريدي:
تاريخ الإنشاء:
الممارس لنشاط:
منذ التاريخ:
رقم السجل التجاري:
يلتمس الحصول على رقم التعريف الإحصائي

أو رقم بطاقة الحرفى أو الاعتماد

بـ في

إمضاء الممضي (ة)

* شهادة الميلاد مستخرجة من بلدية الأصل

الملحق 08: رقم التعريف الاحصائي.

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPOTS
بطاقة التسجيل Carte d'Immatriculation

Matricule Fiscal

1952241000148

NOM

الرقم الضريبي

PRÉNOM

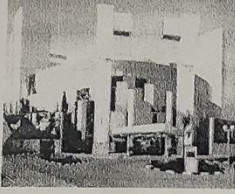
الاسم

DOMICILE

العنوان

-GUEIMA-

الملحق رقم 09: وثيقة خاصة يرقم التعريف الجبائي NIF.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

2 0 أوت 2022

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)

(Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006)

NIF : 121 121 121

NOM :

BOUMEDIENNE

Prénom(s) :

Date et lieu de naissance : 09/12/1985 à HOUARI BOUMEDIENNE (w.GUELMA)



Emplacement du Service Fiscal Gestionnaire

رئيس المصلحة
الرقابية المراقبة
بوقنوب كريم

الملحق رقم 10: وثيقة خاصة بتحويل لمنصة جبايتكم.

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

BT: 10000 31473

**FORMULAIRE
DE
SOUSCRIPTION**

Je soussigné.....

Adresse:

Courrier électronique:

Agissant en qualité de :

☒ Représentant légal
☐ Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)
.....

Numéro d'Identification Fiscal :

1 5 2 2 4 1 0 0 0 1 4 8 1 7 7 0 0 0 0 0

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYATIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYATIC.

Fait à BOUMAHRA AHMEDIE 25/03/2018

Signature+cachet de l'Entreprise

Direction des Grandes Entreprises
Chemin Ahmed Gadouche Ben Aknoun Alger Tel 021 91 22 05 <http://www.dge.gov.dz>

00 - 1915352

الملحق رقم 11: اشعار التحقيق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية قالمة
مركز الضرائب قالمة

المرجع رقم: 558

إقرار بالاستلام رقم: في:

أو تسليم يد بيد في:

إلى السيد: بن قيراط حفيظ بن النوى
مقاول أشغال لبناء
حي فرج الله بشير رقم 02 بلدية هيلوبوليس قالمة
رقم التعريف الجبائي 195324260014247

قالمة في 02 ماي 2024

إشعار بالتحقيق في المحاسبة

يشرفنا إبلاغكم بأننا، ما لم يطلب خلاف ذلك من طرفكم ويتم قبوله من قبل المصلحة، سنتوجه إلى مقر مؤسستكم.
يوم 2024/05/27 الساعة 10 صباحا، بغرض التحقيق بعنوان السنوات المالية 2020 و 2021 و 2022 و 2023 لمجمل
تصريحاتكم الجبائية والعمليات المرجح فحصها والمتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم والإتاوات الآتي ذكرها:
IRG, IRG / Salaire, TAP, TVA, TF, TA, DROIT DE Timbre. وكل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة خاصة.
سنكون ممتنين إذا وضعتم تحت تصرفنا وثائقكم المحاسبية والمستندات الداعمة لها وفي حالة كون محاسبتكم ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام
الآلي، يُطلب توفير جميع المعلومات والبيانات والمعالجات المشار إليها في المادة 20-3 من قانون الإجراءات الجبائية.
يحق لكم خلال هذا التحقيق، الاستعانة بمستشار من اختياركم وطلب كافة التوضيحات حول سير هذا التحقيق.
في حالة ما إذا استحال إجراء التحقيق الجبائي المقترح بسبب معارضتكم أو معارضة الغير، سيتم بموجب أحكام المادة 44-1 من قانون
الإجراءات الجبائية تطبيق إجراء فرض الضريبة تلقائيا، دون المساس بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجبائي الساري
المفعول.
□ (*) قبل الفحص الموضوعي لمستنداتكم المحاسبية، وبمجرد تسليم هذا الإشعار يمكن القيام بمعاينة العناصر المادية وتلك
المتعلقة بالاستغلال والتأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها) وفقا لأحكام المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية).
نحيطكم علما انه يمكنكم الاطلاع على ميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة
للضرائب : www.mfdgi.gov.dz (المادة 4-20 من قانون الإجراءات الجبائية).
كما يمكنكم تنزيل هذا الميثاق عبر هاتفكم الذكي عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجود على ظهر هذا الإشعار.
تقبلوا سيدي وسيدي فائق الاحترام.

لقب، اسم ورتبة المحققين

الزين عمارة
مفتش مركزيبلال حواس
مفتش مركزي

رئيس فرقة التحقيقات

مراد مسياد
مفتش قسم

(*) وضع علامة في حالة القيام بمراقبة مفاجئة.

الملحق رقم 12: الحقوق والغرامات.

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI 15:16:36

N° Quittance: 1190000177745
Wilaya de rattachement: DIW Guelma

Centre des Impôts de: CDI GUELMA
Commune BOUMAHRA AHMED

Quittance d'Encaissement Déclaration

NIF: _____

Nom/Raison Sociale: _____

Adresse: _____

Déclaration/n° de rôle: _____ Période du: 01.05.2019 au: 31.05.2019

Type de recette	Montants à payer				Montants payés			Total payé par type de Recette
	Montant du Droit	Montant P. Assiette	% P. Recouvrement appliqué	Montant P. Recouvrement	Montant du Droit	Montant P. Assiette	Montant P. Recouvrement	
TAP	0,00	0,00		0,00	13 592,00	0,00	0,00	13 592,00

Excédent de versement: 0,00

Mode de paiement: PAIEMENT PAR CHÈQUE BANCAIRE
Montant total DZD: 13 592,00
Période de rattachement: 19 juin 19
Pièce de rapprochement: 10002155518

Le receveur:

Arrêtée la présente Quittance à la Somme : TREIZE MILLE CINQ CENT QUATRE-VINGT-DOUZE



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة 8 ماي 1945 قسنطينة

فakulte des sciences économiques et
 commerciales et sciences de gestion

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
 Ref : D.G/F.S.E.C.S/G/UG/20.....
 Guelma le :

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تريض

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بسان :

الطالب (ة) : ملاك بنفاريح

الطالب (ة) : بسعد بنسنة

مستج (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أول) / (ثانية) ماستر فرع : (علوم مالية) / (علوم مالية)

تخصص : محاسبة المواصلات

موضوع الزيارة : طلب زيارة ميدانية

دور المؤسسة الأدارة الحياتية في الحد من الفقر الحضري

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم من أفاضلكم التقدير والاحترام

اسم ولقب : أمضاء الأستاذ المشرف

أ.د. لعفيف الدين

رئيس القسم

جامعة 8 ماي 1945 قسنطينة

رئيس قسم علوم التسيير بكلية
 ق العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

علوم المصنعة

جليلة كرية

مديرية التسيير الإداري والاقتصادي للولايات

للولاية قالة

بمضاء : م. لوكاد

ملخص.

جاءت هذه الدراسة لإبراز مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، باعتبارها خيارًا استراتيجيًا اعتمدته الدولة لمواجهة هذه الظاهرة التي تستنزف الموارد العمومية. وسعت إلى توضيح مفهوم الرقمنة وأهميتها كحل جذري لمواجهة التهرب، مما جعل رقمنة الإدارة الجبائية ضرورة ملحة، ليس فقط للحد من الظاهرة، بل أيضًا لمواكبة متطلبات العصرية والتطور الإداري. وتم تطبيق الجانب العملي للدراسة على مديرية الضرائب لولاية قالمة، باستخدام المنهج التحليلي اعتمادًا على بيانات فعلية حول التصريحات الجبائية، وسائل الدفع، رقم الأعمال والفجوة الضريبية. وقد أظهر التحليل أن الرقمنة لم تقلص التهرب بالشكل المطلوب، لكنها ساهمت في تبسيط الإجراءات الرقابية والإدارية، مما يجعلها خطوة أساسية نحو إدارة جبائية أكثر كفاءة وشفافية، وتعزيز الالتزام الجبائي. الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية، الرقمنة، الرقمنة الجبائية، التهرب الضريبي.

Abstract.

This study aimed to highlight the extent to which the digitization of the tax administration contributes to reducing tax evasion, considering it a strategic option adopted by the state to confront this phenomenon that drains public resources. It sought to clarify the concept of digitization and its importance as a radical solution to combat evasion, which made the digitization of the tax administration an urgent necessity not only to limit the phenomenon but also to keep pace with the requirements of modernization and administrative development. The practical aspect of the study was applied to the Tax Directorate of the Wilaya of Guelma, using the analytical method based on actual data regarding tax declarations, means of payment, turnover (declared and undeclared), and the tax gap between them. The analysis showed that digitization did not reduce evasion as required, but it contributed to simplifying control and administrative procedures, making it an essential step toward a more efficient and transparent tax administration, and enhancing tax compliance.

Keywords: Tax administration, Digitization, Tax digitization, tax evasion.

